الصناعات الصغيرة والمتوسطة
كآلية لتخفيف تركز النشاط الصناعي والاقتصادي في مصر

أيمن إسماعيل محمد خالد
مدرس الاقتصاد
كلية التجارة «بنين» - جامعة الأزهر

علاء مصطفى أبوعجيلة
مدرس الاقتصاد
كلية التجارة «بنين» - جامعة الأزهر

مقدمة

من المتعارف عليه أن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية بوجه عام وفى التنمية الصناعية على وجه الخصوص، فهي تمثل العمود الفقري بالنسبة للقطاع الخاص، وتشكل ما يزيد على نسبة ٩٠٪ من مجموع المشروعات في العالم، وتسهم بنسبة ما بين ٥٠٪:٦٠٪ من العمالة، وتسهم في قطاع الصناعات التحولية بنسبة ما بين ٤٠٪:٨٠٪ من الإنتاج في هذا القطاع، وفى البلاد الأقل نمواً - وهى بؤرة اهتمام منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية[(١)] - تزيد أهمية دور تلك الصناعات على اعتبار أنها تمثل الآفاق الواقعية الوحيدة لنمو الاستخدام والقيمة المضافة[(٢)].

حيث تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، فهي تسهم في امتصاص أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة والتخفيف من مشكلة البطالة، كما تؤدي دوراً مهما في اكتساب المهارات الفنية والتقنية، وهي كذلك صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات.

وعادة ما تناط مسئولية إقامة الصناعات الكبيرة بالحكومات نظراً لحجم الاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة إضافة إلى المستلزمات والمتطلبات الأخرى، والتي يصعب على المستثمر الفرد تأمينها، تاركة للقطاع الخاص مهمة إنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

انطلاقاً من الدور المهم الذي يمكن لهذه الصناعات أن تؤديه في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، قامت العديد من الدول المتقدمة وبعض الدول

١ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المعروفة اختصارا باليونيدو.

٢ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ، دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥، مرجع رقم ٨٠-٢٣٤٢٤-٢٠١٦، مصر، إصدار أغسطس ٢٠١٦، ص ٢١.

النامية بدعم وتشجيع هذا النوع من الصناعات، وهذا ما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول.

وعلى صعيد مصر فقد أدت المشروعات المتوسطة والصغيرة (خاصة في القطاع الصناعي) دوراً لا يستهان به في تحقيق بعض أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها مازالت تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات.

مشكلة البحث

تمتعت مناطق التوطن الصناعي بالعديد من المزايا منها تطور البنية الأساسية من طرق ونقل ... وغيرها، وانعكس ذلك على نمو اقتصاد المنطقة والإقليم الموجود بها. فتركز الصناعة في إقليم ما يعمل بمثابة قطب صناعي يسهم في خلق الوفورات والمنافع الاقتصادية للصناعات التي تقوم فيه؛ ويساعد في خفض تكلفة الإنتاج لانخفاض تكلفة نقل المنتجات والمواد الأولية لتجاور منتجاتها؛ وسهولة الحصول على المستخدمات والعمل، وتلبي احتياجات السوق من المنتجات المتنوعة. كما أن التركز الصناعي يخلق ترابطاً وتشابكاً صناعياً بين المنشآت القائمة حيث تعتمد المنشآت الصناعية على بعضها البعض في الحصول على المدخلات وتسويق المخرجات. ويسهم التركز في زيادة حجم المشروعات الصناعية القائمة. ورغم كل هذه المزايا يسبب التركز الصناعي بعض المصاعب لعل أهمها:

تركز المنشآت الصناعية في إقليم معين يخلق ضغطاً كبيراً على البنية الأساسية مثل الطرق وخدمات النقل والاتصال، الماء وخدمات الصرف الصحي، وكذلك الخدمات الاجتماعية مثل السكن، المدارس والصحة .... وغيرها وبخاصة عندما يحصل التركز في مركز المدينة.

أن التركز الصناعي يخلق تفاوتاً إقليمياً في مستويات النشاط ومن ثم الدخول ومستويات المعيشة فيحصل تقدم واضح بها في أقاليم التركز فيما تتخلف أقاليم أخرى. وهو أمر غير مرغوب فيه ويحتاج إلى معالجة لاحقاً.

يؤدي التركز إلى تفاقم ظاهرة التلوث الصناعي، حيث تعاني مناطق التركز من تلوث الماء والهواء والتربة غالباً.

ظهور مشاكل اجتماعية كالمناطق العشوائية ومشاكل سياسية كالتظاهرات وعدم الاستقرار.

تؤدي عمليات التركز إلى قيام حركات واسعة للسكان مثل هجرة أعداد غفيرة من طالبي العمل نحو مناطق التركز، الأمر الذي يؤدي إلى إفراغ المناطق المجاورة وتركز سكني كبير وخاصة للنشيطين اقتصادياً في مناطق التركز الصناعي.

إذا تناولنا الوضع في مصر نلاحظ ذلك بوضوح حيث نلاحظ عدم الانتشار الإقليمي الكامل للنشاط الاقتصادي والصناعي على العموم وللصناعات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص وتركز معظمها في المدن الكبرى، وهو ما نتج عنه العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كمشكلات الفقر والإسكان والمواصلات والخدمات والهجرة إلى المدن من محافظات الصعيد إلى القاهرة الكبرى.

كما أن أهم معوقات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر تتمثل في قلة وارتفاع تكلفة الأراضي المتاحة لها حيث يضطر الكثير من أصحاب هذه المنشآت إلى إقامة مقار أعمالهم في المناطق السكنية[١]. بالإضافة إلى أن أغلب هذه المنشآت غير مسجلة رسمياً نظراً لأن المباني التي يقيمون بها منشآتهم ليست مسجلة أيضاً[٢].

وبالتالي يمكن تحديد التساؤل الرئيس لهذا البحث في: إلى أي مدى تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من تركز القطاع الصناعي في مصر ومن ثم تنوع النشاط الاقتصادي؟

أهمية البحث

إن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة يكمن في قدرتها على الإسهام الفعال في عملية التنمية بأنواعها ومجالاتها، وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها دعم النمو الاقتصادي والازدهار وتنشيط العجلة الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتعزيز سياسات مكافحة البطالة والحد من الفقر، وتكوين علاقات تشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني، إلى جانب تشجيع روح الإبداع والاختراعات والابتكار، وجذب الاستثمارات الأجنبية، واستغلال الموارد المحلية المتاحة، وتوسيع وتطوير الأسواق، وتنمية الطاقات البشرية والتقنية وتعزيز القدرة التنافسية، فضلا عن القدرة على خلق التجمعات الإنتاجية التنافسية التي تعمل على تعميق التكوين الرأسمالي من خلال خطوط الإنتاج وشبكات الارتباط التبادلية التي تعمق القيمة المضافة المتولدة عن هذه الصناعات، والتخفيف من التركز الصناعي في أماكن بعينها. بالإضافة إلى قدرتها على المساهمة في الخروج من الوادي

١ معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٥، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥، ص٩٩-١٠٢.
٢ حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦، ص٢٨.

الضيق المشكلة الأولى في مصر وهي مشكلة موروثة من القدم والتي خلقت العديد من المشكلات العامة كالقمامة والتلوث بكافة أنواعه وارتفاع أسعار أراضي البناء وغيرها من مشكلات مصر الكبرى. ويمكن ابراز أهمية هذا البحث في النقاط التالية:-

الكشف عن قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على التوسع الأفقي والعمودي وبما يتيح لها إمكانية خلق المزيد من فرص العمل من خلال الخروج إلى رحاب مصر الواسعة.

تحليل العوامل المختلفة التي تقف عائقاً أمام توسع وتطور هذه الصناعات.

يمثل هذا البحث حلقة من حلقات ميدان تقويم واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر والتي قد تثري المكتبة المصرية والعربية في المجال الأكاديمي، وكذلك تزويد القائمين والمهتمين عليها بمعلومات واقعية على فهم واقعها ومن ثم تطويرها.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث لدراسة أوضاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة المصرية للتعرف عليها وأهم الصعوبات والمشكلات التي تواجهها، ومعرفة مدى قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على التخفيف من التركز الصناعي والاقتصادي. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البحث في:

التعرف على ماهية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها على مستوى الأفراد والمجتمعات.

معرفة مدى قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر على التوسع وتوفير فرص عمل جديدة.

التعرف على قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الحد من التركز الصناعي وبالتالي معالجة بعض مشاكل تمويل الصناعات المتوسطة والصغيرة ومعوقات هذا التمويل لما له من علاقة بتكوين فرص العمل.

اقتراح الحلول المناسبة لانطلاق الصناعات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في تحقيق التنمية.

فرضية البحث

يسعى الباحثان من خلال هذا البحث إلى اختبار الفرضية التالية:

الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر لم تسهم بشكل فعال في الحد من تركز

الصناعات، وكذلك لم تساهم في تنويع الأنشطة الاقتصادية وتوزيعها بين الأقاليم المختلفة والحد من الهجرة الداخلية وتحقيق النمو المتوازن في مصر، مع قدرتها على هذا.

منهجية البحث

يعتمد البحث بشكل أساسي على:

١- المنهج الاستنباطي: الذي يقوم على تقديم فروضًا أو مسلمات يعتقد أنها صحيحة أو ليست في حاجة إلى التدليل على صحتها، وبعد ذلك أتباع قواعد المنطق المعروفة – وفى تسلسل منطقي – لاستخلاص نتائج من تلك المقدمات، وهو ما يعنى أن المنهج يشتمل على أمور ثلاثة هي: فروض أو مسلمات، ثم تسلسل استدلال منطقي، وأخيرًا نتائج مستخلصة منهما. وتعتمد صحة النتائج على صحة الفروض، وعلى سلامة الخطوات العقلية. ويتمثل هذا من خلال توضيح دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاحتوائي المتوازن والمستدام.

٢- المنهج الاستقرائي: وتعتمد هذه الطريقة على اللجوء إلى الواقع الملموس، فضلًا عن تجارب الماضي، وتتبع حالاته المختلفة، ودراسة مفرداته وظواهره، وتبويب حقائقه بقصد استخلاص طبيعة العلاقات التي تحكم الظاهرة الاقتصادية (أو غيرها)، واستنتاج القوانين التي تحكم هذه الظاهرة وتفسرها. ويتمثل هذا في بحث واقع تركز الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وتقديم الحلول لمعالجة مشاكلها، حتى تتمكن من القيام بدورها في النمو الاحتوائي المتوازن والمستدام.

تنويه يقصد بالتركز الصناعي- أو التوطن -في هذا البحث تركز الأنشطة الصناعية في نطاق جغرافي معين وليس تركز النشاط الصناعي في صناعة ما في عدد محدود من المنتجين أو تركز البائعين أو المشترين وغيرها من صور التركز. كذلك يقصد بكلمة صناعة عند اطلاقها الصناعة التحويلية.

خطة البحث: يتكون البحث من المباحث التالية:

المبحث الأول: الصناعات الصغيرة والمتوسطة الأطر والمفاهيم.

المبحث الثاني: واقع التركز الصناعي وآثاره في مصر.

المبحث الثالث: تقويم دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من التركز الصناعي والاقتصادي في مصر.

النتائج والتوصيات. المصادر والمراجع. المرفقات.

المبحث الأول

الصناعات الصغيرة والمتوسطة الأطر والمفاهيم

تعتبر الثورات الصناعية نقطة تحول في التاريخ البشري، ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر استطاع الإنسان التحول من العمل اليدوي إلى الآلة وكان ذلك بفضل اكتشاف الفحم والطاقة البخارية، وركزت تلك الثورة على صناعتي المنسوجات والحديد، ومع اكتشاف البترول في بدايات القرن العشرين ظهرت الثورة الصناعية الثانية، التي ركزت على صناعات الصلب والسكك الحديدية والبترول والكيماويات والكهرباء. وتعد الصناعة رافداً من روافد الاقتصاد الوطني حيث ساهمت على مر التاريخ العالمي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لكل الدول خاصة الدول المتقدمة، وأضحت عنواناً لكل تقدم، ودافعا لتحقيق مزيد من النجاحات الاقتصادية في كافة القطاعات الأخرى. وما الثورة الصناعية الثالثة التي صاحبت ظهور الحاسب الالي عام ١٩٦٩، والثورة الصناعية الرابعة الرقمية التي تحاك منذ ظهور الشبكة العنكبوتية والطفرات التكنولوجية الحديثة والمستوى المتقدم للرفاه الاجتماعية والاقتصادية الذي يحفل به العديد من شعوب العالم اليوم إلا نتاج طبيعي للثورة الصناعية الأولى والتقدم الصناعي.

إذا الصناعة من العوامل الهامة والمؤثرة في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية، وأصبحت الدول تتسابق في تطويرها وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، فأضحى شائعاً أن يتم قياس مدى التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي لأية دولة بمدى ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة في ناتجها المحلي والقومي، فذلك يعني بالضرورة مقدرة أكبر على تحقيق تنمية مستدامة قابلة للاستمرار في المدى الطويل، بالإضافة إلى مقدرة أكبر على استيعاب التقلبات الاقتصادية المحلية والاقليمية والعالمية مما يجعل الاقتصاد أقل هشاشة وأكثر متانة في مواجهتها.

وقد أظهرت دراسة تجارب معظم الدول التي حققت تميزا وتقدماً في تنمية وتطوير القطاع الصناعي، بأن ذلك أفضى إلى إحداث تغييرات هامة وهيكلية في بنائها الاقتصادي والاجتماعي، كالتحول من المجتمع الاستهلاكي إلى المجتمع المنتج، وتحقيق الأمن الاقتصادي وزيادة الرفاهية في كافة مناحي الحياة الأخرى[(١)]. وهو

١ - للمزيد عن الصناعة في مصر التفضل بالرجوع إلى:
جودة عبد الخالق وأخرون، الصناعة والتصنيع في مصر: الواقع والمستقبل حتى ٢٠٢٠، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥.
معهد التخطيط القومي، التصنيع والتنمية المستدامة، المؤتمر السنوي، القاهرة، مصر، ٥-٦مايو ٢٠١٨، ص١٦٨- ص٢٠١.

ما تبنته مصر في استراتيجية التنمية المستدامة» رؤية مصر ٢٠٣٠»، وهنا سيتم الاقتصار على عرض الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وذلك على النحو التالي:

أولا: مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

مصطلح الصناعات الصغيرة والمتوسطة حتى الآن لم يهتد أحد إلى وضع تعريف عام جامع يمكن تطبيقه في معظم البلدان وعلى وجه الخصوص البلدان النامية، وهذا بسبب الصعوبة في اختلاف الأوضاع السائدة في كل بلد من حيث مرحلة التنمية التي تمر بها، مستوى التقدم الصناعي وطبيعة التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة. فاختلاف الدول في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي انعكس بطبيعة الحال على الصناعات الصغيرة والمتوسطة من حيث الحجم والقوى العاملة ومستويات الإنتاج. وعليه أصبح تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الموضوعات صعبة التحديد بسبب اختلاف أنظمة الدول[(١)] وكذلك رؤية المنظمات الدولية. وسوف نتناول بعض المفاهيم لها من خلال ما يلي[(٢)]:

مفهوم البنك الدولي: يعرف الصناعات الصغيرة بأنها المنشأة التي يعمل بها حتى خمسون عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى ثلاثة مليون دولار، بينما المتوسطة حتى ثلاثمائة عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى عشرة ملايين دولار.

مفهوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة: تعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها من (٢٠-١٠٠) عامل والمتوسطة تلك التي يعمل بها من (١٠١ – ٥٠٠) عامل.

مفهوم منظمة العمل الدولية: تعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك الصناعات التي يعمل بها أقل من عشرة عمال(١-٩) عامل)، والصناعات المتوسطة تلك التي يعمل بها من (١٠-٩٩) عامل وما يزيد عن ٩٩ فهي صناعات كبيرة.

مفهوم الاتحاد الأوروبي: يعرف الصناعات الصغيرة بأنها كل منشأة أو تنظيم يمارس نشاطاً اقتصادياً ويقل عدد العاملين به عن مائة عامل.

١ انتصار رضا حسوني، الحرف الصناعية في مركز قضاء الكاظمية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بغداد، العراق،٢٠٠٣،ص ١٢.

٢ تم الرجوع إلى:

ممدوح الشرقاوي، رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر في ظل التغيرات الراهنة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٢٣٨)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، يونيه ٢٠١٢، ص ١٣.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥، مرجع سبق ذكره، ص ١٤-١٥.

SIRI BOARD, " Small Scale Industries ", 2nd Edition, small industry research institute, Delhi, India,2002,19.

حسن القمحاوي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة .. مفتاح التنمية في الهند، متاح على الرابط.

http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/387.htm last visited:17-10-2018

مفهوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: تعرف الصناعات الصغيرة بتلك المنشأة التي يديرها مالك واحد ويتحمل كامل المسئولية ويتراوح عدد العمال بها من (١٠-٥٠) عامل.

المفهوم في اليابان: الوحدات الصناعية الصغيرة التي يعمل أقل من ٢٠٠ عامل (أما التي يعمل بها ٢٠ عامل فأقل فهذه الصناعات متناهية الصغر).

المفهوم في الهند: تعرف الحكومة الهندية المنشآت الصناعية الصغيرة، حسب مجلة الدراسات الاستثمارية للصناعات الهندية، بأنها تلك التي لا يتجاوز عدد عمالها عن خمسين(٥٠) عاملاً في حال استخدام الطاقة، ومائة عامل في حال عدم استخدام الطاقة.

من هنا تبين أن مفاهيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة كثيرة ومتنوعة، تنوعت حسب وجهات النظر، وكذلك باختلاف المعايير أو الأسس الاقتصادية المتبعة، في المنظمات الدولية والدول ودرجة تقدمها، بهدف تمييز الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن الصناعات الأخرى، وكان أبرز المعايير للتمييز هو عدد الأيدي العاملة، ورأس المال المستثمر، وحجم المبيعات أو الأصول.

أما مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر فليس هناك تعريف موحد للصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ولكن هناك العديد من المعايير حسب الغرض المستهدف من التعريف:

١- مفهوم الهيئة العامة للتنمية الصناعية[(١)]: الصناعات الصغيرة هي التي تصل تكاليفها الاستثمارية أكبر من أو يساوي مليون جنيه مصري وأقل من ٥ مليون جنيه مصري، أما الصناعات المتوسطة فهي تلك التي أكبر من أو يساوي ٥ مليون جنيه مصري وأقل من ١٥ مليون جنيه مصري.

٢- مفهوم جديد للهيئة العامة للتنمية الصناعية لمشروعات/ المنشآت الصناعية الصغيرة: وهي كل شركة أو منشأة تباشر نشاطا صناعيا لا يقل حجم اعمالها السنوي عن مليون جنيه ولا يزيد على ٥٠ مليون جنيه. أما بالنسبة للشركات أو المنشآت الجديدة - التي ليس لها حجم أعمال – ألا يقل رأس مالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه ولا يجاوز ٥ مليون جنيه[(٢)].

١ أنشأت الدولة هيئة التنمية الصناعية بموجب القرار الجمهوري رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٥ لتنفيذ السياسات الصناعية وتشجيع الاستثمارات في قطاع الصناعة، تصميم السياسات الصناعية والأليات الضرورية للتنسيق وربط متطلبات التنمية الصناعية بمراكز البحث العلمي والتكنولوجيا.

٢ وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للتنمية الصناعية، دليل ممارسة النشاط الصناعي للمنشأة متناهية الصغر، مصر، إصدار مارس ٢٠١٨، ص٣.

٣- مفهوم بنك التنمية الصناعية المصري: يعتمد البنك في تعريفه للصناعات الصغيرة والمتوسطة على معيار رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة دون الأرض والمباني وذلك على النحو التالي[(١)]:

(١)- المشروعات الصناعية الصغيرة جداً: هي المشروعات التي لا يزيد حجم أصولها الثابتة (بدون الأرض والمباني) عن ٧٠٠ الف جنيه.

(٢)- المشروعات الصناعية الصغيرة: هي المشروعات التي لا يزيد حجم أصولها الثابتة (بدون الأرض والمباني) عن ١,٤ مليون جنيه.

(٣)- المشروعات الصناعية المتوسطة: هي التي يزيد حجم أصولها الثابتة (بدون الأرض والمباني) عن ١,٤ مليون جنيه ولا يتجاوز ٣٠ مليون جنيه.

ويستبعد البنك الأرض والمباني من تعريفه للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة باعتبار مقر المنشأة قد يكون مستأجرا أو حصلت المنشأة على حق الانتفاع به. والاختلاف في قيمة المقر من منطقة لأخرى.

٤- مفهوم الهيئة العامة للتصنيع: الصناعات الصغيرة هي التي يتميز إنتاجها بالنمطية وباستخدام الآلات والمعدات ذات تكنولوجية بسيطة أو مناسبة، وبأنها تلك المنشأة التي تصل تكاليفها الاستثمارية إلى مليون جنيه مصري وعدد العاملين بها من (١٠-١٠٠) عامل.

٥ - مفهوم اتحاد الصناعات المصرية: الصناعات الصغيرة تلك المنشأة التي عدد العمال بها خمسون عاملاً فأقل.

٦ - مفهوم وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري: تعرف الصناعات الصغيرة بتلك المنشآت التي يعمل بها أقل من خمسين مشتغلاً مع الأخذ في الاعتبار أسلوب الإنتاج المستخدم.

٧ - تعريف القانون المصري: جاء في قانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ والمعروف بقانون تنمية المنشآت الصغيرة في الباب الأول» تعاريف» بالمادة الأولى يقصد بالمنشآت الصغيرة في تطبيق أحكام هذا القانون، « كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً

١ محمد عبد الحميد بصل، المشروعات الصغيرة والمتوسطة مواجهة التحديات التمويلية، الجلسة الأولى : البدائل التمويلية المستحدثة، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها. الرياض، السعودية. خلال الفترة من ٢٤-٢٥ شوال ١٤٢٣هـ الموافق ٢٨-٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢م، ص٦.

إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً » .

نلاحظ هنا أن القانون جاء لتعريف المشروع بوجه عام وليس الصناعي وأخذ بمعيار رأس المال وعدد العاملين، واستخدم تعبير المنشآت للدلالة على المشروعات وقسمها إلى صغيرة ومتناهية الصغر ولم يرد تحديد تعريف للمنشآت المتوسطة والكبيرة[١].

٨- مفهوم البنك المركزي المصري[٢]: نتيجة لتبني البنك مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أصدر البنك تعريفاً موحداً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ديسمبر ٢٠١٥ ضمن مجموع من القرارات الأخرى. ولكن نظرا لتطورات وتغيرات السوق اللاحقة، تحديدا تحرير سعر صرف الجنيه المصري، تم التنسيق مع كافة الوزارات، الهيئات، البنوك ومجتمعات الأعمال المعنية وتعديل التعريف الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع طرح مبادرات جديدة عام ٢٠١٧، إضافة شرائح اخرى وتعديل على الشروط المتعلقة بإصدار التعريف الموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المشروعات متناهية الصغر، هي التي حجم أعمالها لا يزيد عن مليون جنيه.

المشروعات الصغيرة، هي التي حجم أعمالها من مليون جنيه حتى ٥٠ مليون جنيه.

المشروعات المتوسطة، هي التي حجم أعمالها من ٥٠ مليون وحتى ٢٠٠ مليون جنيه.

هذا وقد قام البنك بتقديم المبادرة التالية:

دمج الشركات والمشروعات الصغيرة جداً مع الشركات والمشروعات الصغيرة .

السماح للبنوك بتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة بحد أقصى حجم مبيعات أقل من ١٠ مليون جم دون الحصول على قوائم مالية معتمدة بحد أقصى عامين من تاريخ المنح .

إضافة قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة إلى قطاعي الصناعة والتصنيع الزراعي في مبادرة الـ ٧ ٪ لتمويل آلات أو معدات أو خطوط إنتاج جديدة .

تعديل مبلغ الحد الأقصى المقرر للعميل الواحد بمبادرة ٧ ٪ ليصبح ٤٠ مليون جم بدلاً من ٢٠ مليون جم .

---

١ طاهر شوقي مؤمن، نحو حماية للمشروعات الصغيرة من خلال التجمع المؤقت، المؤتمر السابع والعشرين للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع حول (رؤية استراتيجية لتحديث مصر من منظور اقتصادي وقانوني)، القاهرة ، مصر، يومي ٣٦-٣٧ يونية ٢٠١٣، ص ٦٩٧.

٢ البنك المركزي المصري، قطاع التطوير المصرفي، تنمية المشروعات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة، الرابط
http://www.eces.org.eg/MediaFiles/events/d15b83b5.pdf last visited:2-11-2018

طرح مبادرة جديدة بسعر عائد ١٢ ٪لتمويل رأس المال العامل للشركات التي تعمل في المجال الصناعي، التصنيع الزراعي والطاقة الجديدة والمتجددة وتخصيص مبلغ ١٠ مليار جم .

مبادرة البنك المركزي كما هو واضح جاءت من أجل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك لتعريف المشروع بوجه عام وليس الصناعي فقط.

٩- تعريف وزارة الصناعة والتجارة الخارجية: اتساقا مع مبادرة البنك المركزي السابق ذكرها وتنفيذاً للقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ والخاص بتيسير إجراءات ومنح التراخيص للمنشآت الصناعية أصدرت وزارة الصناعة والتجارة الخارجية القرار رقم ١٠٨١ لسنة ٢٠١٧بشأن تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر حيث نص القرار على إنه[1]:

يقصد بالمشروعات الصناعية متناهية الصغر « كل شركة أو منشاة تباشر نشاطاً صناعياً لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي مليون جنيه وبالنسبة للشركات أو المنشآت الجديدة التي ليس لها حجم اعمال ألا يجاوز رأسمالها المدفوع عن ٥٠ الف جنيه » .

يقصد بالمشروعات الصناعية الصغيرة « هي كل شركة أو منشأة تباشر نشاطاً صناعياً لا يقل حجم أعمالها السنوي عن مليون جنيه ولا يزيد عن ٥٠ مليون جنيه » وبالنسبة للشركات والمنشآت الجديدة التي ليس لها حجم أعمال ألا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه ولا يتجاوز ٥ مليون جنيه » .

يقصد بالمشروعات الصناعية المتوسطة « هي كل شركة أو منشأة تباشر نشاطاً صناعياً لا يقل حجم أعمالها السنوي عن ٥٠ مليون جنيه ولا يزيد عن ٢٠٠ مليون جنيه وبالنسبة للشركات والمنشآت الجديدة التي ليس لها حجم أعمال ألا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥ ملايين ولا يتجاوز ١٥ مليون جنيه »

١٠- وفي دراسة أصدرتها وزارة المالية لتعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة، تم تصنيف المنشآت حسب القطاعات الاقتصادية كما في الجدول التالي:

---

١ الجريدة الرسمية . العدد رقم ١٨٦ الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٦ بشأن قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٠٨١ لسنة ٢٠١٧ والخاص بتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

جدول (١) تعريف الصناعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر تبعاً لمعيار عدد العمال وحسب القطاعات الاقتصادية

القطاعات الاقتصادية	عدد العمال			
	منشآت متناهية الصغر	منشآت صغيرة	منشآت متوسطة	منشآت كبيرة
التجارة	١-٤	٥-٩	١٠-١٩	٢٠+
الخدمات	١-٤	٥-٩	١٠-١٩	٢٠+
الصناعة	١-٤	٥-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠+
البناء	١-٤	٥-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠+

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على: ممدوح الشرقاوي، "رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر في ظل التغيرات الراهنة"، مرجع سبق ذكره، ص ١٤
.Ministry of Finance, " Profile of M/SMEs in Egypt", October 2005, p2.

يلاحظ من العرض السابق أن المشكلة الرئيسة التي واجهت الصناعات الصغيرة والمتوسطة هو تعدد التعاريف، مما أدى إلى تشتت الجهود التي كانت توجه إلى الاهتمام بهما، من أجل جني ثمارهما، والتي تتمثل في منتهاها تحقيق تنوع في النشاط الاقتصادي ونمو احتوائي مستدام وتنمية إقليمية متوازنة.

وبما أن أول خطوة لتشجيع وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة هو وضع تعريف واضح ومحدد يختلف باختلاف النشاط[(١)]، لذا لابد من وضع تعريف محدد تتبناه الدولة وكل هيئاتها العامة وكذلك الهيئات الخاصة العاملة في مصر لكل من المنشآت[(٢)] الصناعية (والأخرى) المتناهية الصغر وكذلك الصغيرة وأيضا المتوسطة، يتم مراجعته كل خمس سنوات لاستيعاب المتغيرات المحلية والعالمية، لتوحيد الجهود للارتقاء بهم لما فيه صالح الاقتصاد والمجتمع، ولصعوبة الحصول على البيانات في بعض الموضوعات سوف نعتبر المنشآت المتوسطة هل التي يعمل بها من ٥٠- ٩٩ مشتغل، وأكثر من ذلك فهي منشآت كبيرة.

١ راجع تجربة الولايات المتحدة الامريكية واليابان من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥، مرجع سابق، ص ٣٢-٤٢.

٢ هناك فرق بين كلمة منشأة ومشروع: فالمنشأة، تمثل الوحدة الانتاجية أو المكان الذي يقام فيه النشاط أي الكيان المادي.
أما المشروع، فيمثل نشاطا تنظيميا مستقلا وله كيان مستقل وادارة مستقلة بذاتها، فالمشروع يعتبر الكيان القانوني للنشاط، وقد يحتوي على عدد من المنشآت في نشاط اقتصادي معين أو قد يكون منشأة واحدة، فالأولى أن يسمى بقانون (تنمية المشروعات الصغيرة) وذلك لأن كلمة مشروع هي تعبر عن الكيان القانوني وليس المادي كما أن الاصطلاح الدارج للجهات ذات الصلة بالمشروعات والمهتمين بهذا المجال من الدراسات والأبحاث.

ثانياً: تصنيف وأنواع الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

إن النشاط الصناعي بصورة عامة يضم أنواعاً مختلفة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تختلف في مواردها الأولية وطرائق إنتاجها وطبيعة استخدامات منتجاتها كما تختلف في حجمها وطاقاتها وحاجاتها إلى مصادر الطاقة والوقود وغيرها، لذا وضعت تصانيف عديدة للصناعة وفقاً لأغراض مختلفة، منها دليل النشاط الاقتصادي (ISIC) الذي يتم اعتماده وأخذه الصفة الدولية[1] كما أنه يُحدث من حين لآخر لاستيعاب كل ما هو جديد. وتقسم الصناعات إلى الأقسام الآتية:

١- الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ. ٢- صناعة المنسوجات والألبسة والجلود.
٣- صناعة منتجات الخشب. ٤- صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر.
٥- صناعة الكيماويات الأساسية ومنتجاتها ٦- صناعة هندسية والكترونية وكهربائية.
٧- صناعة معدنية أساسية. ٨-مواد بناء وخزف وصيني وحراريات.
٩- صناعات تحويلية أخرى.

هذا ويمكن تقسيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة كما يوضحهما الشكل رقم (١) التالي[2]:

١-الصناعات الحديثة: هي الصناعات التي تقوم بتحويل المواد الخام المحلية إلى سلع تستخدم لإشباع احتياجات السكان أو للتصدير بأسعار قابلة للمنافسة العالمية وهي ترتبط بالصناعات الكبيرة ارتباطاً تكاملياً.

٢-الصناعات التقليدية: هي مجموعة الحرف التي تقوم على الجهد اليدوي والبشرى ويتم فيها تحويل بعض الخامات المحلية المتوفرة في البيئة إلى سلع جاهزة للاستعمال وإشباع متطلبات الحياة اليومية وهي تمارس داخل مصانع صغيرة يعمل فيها عدد محدود من العمال وتنتشر هذه الصناعات فى المدن والريف. وتنقسم إلى:

أ -الصناعات اليدوية: وهي تشمل كل الأنشطة التي تقوم بإنتاج أو تحويل الخامات إلى سلع وذلك عن طريق الإنتاج اليدوي وهي صناعات يقوم بها الرجال والنساء وتخدم المجتمع مثل صناعة الخبز والحلوى وأيضاً الصناعات الموسمية التي تنظم على أساس موسمي في المجتمعات الزراعية.

١ محمد أزهر السماك، الجغرافية الصناعية من منظور معاصر، دار صفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٦، ص ٥٠.
٢ للمزيد عن أنواع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر الرجوع إلى: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥، مرجع سابق، ص١٦- ١٧.

ب - الصناعات البيئية :وهى الصناعات أو الحرف الموجودة في بيئة ما سواء ريفية أو صحراوية أو ساحلية وتضم الصناعات البيئية عدة أنواع من الصناعات تتميز كل منها بخصائص معينة مثل :

- الصناعات الحرفية الفنية: التي تعتمد على الحرفي الذى يملك مهارات فنية تقليدية ومن أمثلة الصناعات الحرفية صناعة الذهب ، النجارة ، الغزل والنسيج ، الأحذية ومنتجات خان الخليلي ومنتجات هذه الصناعات تشبع الطلب المحلى ويصدر جزء كبير منها للخارج.

- الصناعات الريفية: وهى التي تعتمد على تصنيع الخامات الزراعية المتوفرة في الريف وقد تكون هذه الخامات من إنتاج القرية أو من خامات يسهل الحصول عليها ويقوم الريفيون بتصنيعها وتتميز هذه الصناعات بسهولة ممارستها في المنزل أو في أي مكان وتنقسم إلى صناعات يدوية مثل صناعة الخوص والفخار، صناعات غذائية مثل طحين الغلال وضرب الأرز ومنتجات الألبان وصناعات كيماوية مثل العطور والشموع وأخيراً صناعة دبغ الجلود .

- الصناعات المنزلية : وهى تلك الصناعات التي تمارس داخل المنزل وغالباً ما تقوم بها ربات البيوت وتتميز هذه الصناعات بأنها تعتمد على الأيدي العاملة ولا تحتاج لرأس مال كبير وتحتاج لآلات بسيطة ومن أمثلة هذه الصناعات أشغال الإبرة والتريكو والتطريز .

شكل رقم (١) أنواع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

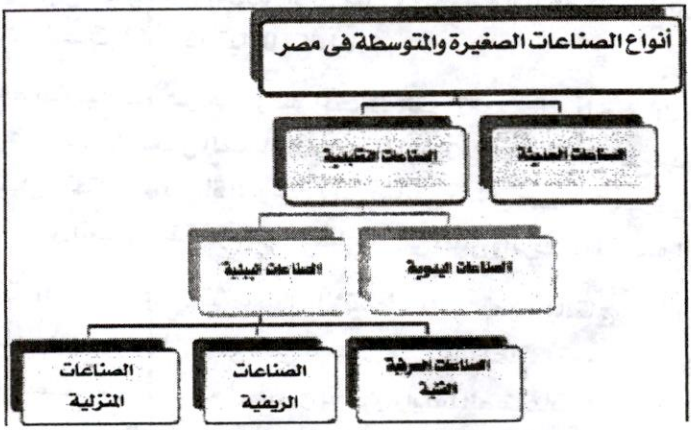

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، « دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥»، مرجع سابق. ص ١٧.

ثالثاً: الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة:

يتمثل الهدف النهائي من تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الشاملة التي تعبر عن النمو الاحتوائي المستدام، وتنمية إقليمية متوازنة. أما الهدف المرحلي لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة هو نشر الوعي الصناعي والتحرر من أساليب الإنتاج التقليدية والتي لازمت المجتمعات الريفية لفترات طويلة.

فالصناعات الصغيرة والمتوسطة بطبيعتها تنتشر في حيز جغرافي أوسع من الصناعات الكبيرة أي تنتشر في أرجاء البلاد، وبالتالي يمكن أن تؤثر في سلوك الأفراد وتفكيرهم وعاداتهم، وبالتالي يمكن نقل التكنولوجيا البسيطة بطريقة سهلة، وبذلك يمكن تدريجياً الاستفادة من خصائص العمل بصورة دائمة، وكذلك الاستفادة من وقت الفراغ الضائع والذي يترتب عليه تفشي الظواهر السيئة في المجتمع وانتشار أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي[١].

وتكتسب أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خصائص الحجم التي تتمتع بها، وتجعلها قادرة على إنتاج فوائض في فترات الأزمات حيث يضعف مستوى التراكم في المؤسسات الكبرى وتنتشر البطالة بحدة، ولما تكون العلاقة مكثفة بين المؤسسات الصناعية الكبرى والأقل حجماً، فإن جزءاً من الفائض المحقق في هذه الأخيرة سينتقل إلى الأولى مؤدياً إلى تثمين أكبر لرأس المال فيها، ويمكن الإشارة إلى أهمية هذه الصناعات بما ذكره فريدمان إذ فسر جوهر الصناعات الصغيرة والمتوسطة بكل ما تتمتع به من مرونة وديناميكية في التجديد والتحديث واستمرار المنافسة التي تنعكس آثارها في السوق وتحسين نوعية المنتج إضافة إلى تجديد أساليب الإنتاج[٢]. وأشارت الدراسات إلى أن حوالي ٩٠٪ من المنشآت العاملة في القطاعات غير الزراعية في الدول النامية هي من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما أن لها القدرة على خلق الوظائف بمعدلات أعلى من المنشآت الكبيرة، وبتكلفة رأسمالية أقل[٣].

ونذكر بعض النقاط التي توضح أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

مواجهة التحديات لضمان الأسواق الكافية لاستيعاب السلع الجديدة فهي المصدر الرئيس للأفكار والاختراعات كما تتحمل المجازفة[٤].

---

١ فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد. الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية. مؤسسة شباب الجامعة. الطبعة الأولى. الإسكندرية. مصر. ٢٠٠٥. ص ٧٣-٧٦.

٢ هاشم محمد صالح. جغرافية الصناعة. مكتبة المجمع العربي. الطبعة الأولى. عمان. الأردن. ٢٠١٢. ص ٦٤.

3 Roberto D'Imperio, "Growing the Global Economy Through SMEs", Edinburgh Group, United Kingdom, 2013, P 8.

٤ هاشم محمد صالح. جغرافية الصناعة. مرجع سابق. ص ٦٥.

وجود هذه الصناعات يرتبط بدرجة أعلى من المنافسة في الأسواق، فالعدد الموجود من المنشآت داخل الصناعات كبير وحجم الوحدة الإنتاجية صغير ومتقارب، لذلك فمن النادر أن تتمكن واحدة من المنشآت من فرض سيطرتها على السوق إلا في ظروف استثنائية ومؤقتة.

مرونة هذه الصناعات أكبر من الصناعات الكبيرة في مواجهة عمليات التغيرات في الظروف الاقتصادية.

تساعد على تقليل التفاوت الإقليمي وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة وخدمة الأسواق التي لا تغري الصناعات الكبيرة على التوطن بالقرب منها وبالتعامل معها.

توفر سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود التي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها المحلية.

تعبئة المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية وبذلك يمكن اعتبارها مصدراً مهماً للتكوين الرأسمالي والمهارات ومختبراً لنشاطات في صناعات جديدة[١].

تظهر أهميتها بصورة غير مباشرة من خلال زيادة رأس المال الاجتماعي فضلاً عن تحقيق درجات من المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية والعمرانية في الأقاليم الرئيسة.

تغيير الأوضاع المتردية وفق سبيل ونظريات تهدف إلى زيادة الإنتاج الإجمالي للسكان بما يساعد على تحقيق التنمية فضلاً عن ترسيخ الاقتصاد الوطني لقدرتها العالية على مواجهة الأزمات والتقلبات الاقتصادية والسياسية التي يتعرض لها البلد.

إحداث حركة نمو في الإقاليم والمواقع التي تعاني من تباطؤ في نموها الاقتصادي والاجتماعي مما تهيئ الكثير من المنافع والمزايا للمناطق القائمة بالقرب منها.

دورها المهم في محاربة الفقر واحتواؤها الاثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول[٢].

قدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية والهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق تثبيت السكان في أماكن إقامتهم الأصلية.

تعمل هذه الصناعات على تعزيز الاستقلال الاقتصادي لكونها تعتمد على الموارد والإمكانات المحلية المتاحة ولا تستورد إلا نسبة قليلة من مدخلات الإنتاج.

---

١ حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز تنافسية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، العدد التاسع عشر، الدنمارك، ٢٠٠٥، ص ١٥.

٢ المرجع السابق، ص ١٦.

تخدم هدف العدالة في توزيع الدخول فحاجتها إلى إمكانات استثمارية متواضعة سيسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع الدخول إلى تلك الصناعات، وهذا الأمر سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة[١].

تعمل على الهجرة العكسية من الحضر إلى الريف: نتيجة كون الصناعات الصغيرة والمتوسطة عامل مهم لتنمية المناطق الريفية، فستقل الهجرة من الأرياف إلى المدن بل قد يحدث العكس[٢].

رابعاً: مزايا الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

تساعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تتسم بالعديد من المزايا منها [٣]:

توفير فرص عمل بتكلفة أقل.

استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة بدلاً من تبذيرها في الاستهلاك.

استغلال الموارد الأولية المتاحة محلياً.

تعد الصناعاتر الصغيرة المتوسطة مغذية لغيرها من الصناعات ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي.

لا تحتاج إلى مستويات عالية من التدريب.

توفر منتجات هذه الصناعات جزءاً هاماً من احتياجات السوق المحلي مما يقلل من الاستيراد.

تستطيع مواجهة تغييرات السوق بسرعة.

الإسهام في زيادة الدخل القومي حيث تساعد المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على زيادة الدخل القومي خلال فترة قصيرة نسبياً نظراً لأن إنشاء هذه المشروعات يتم خلال فترة أقل مقارنة بالمشروعات الصناعية الكبيرة، وبالتالي فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع.

---

١ ميساء حبيب سلمان، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية. رسالة ماجستير (منشورة). كلية الإدارة والاقتصاد. الأكاديمية العربية المفتوحة. الدنمارك. ٢٠٠٩. ص١٧. متاح على http://search.mandumah.com/Record/559277 last visited:18-11-2018

٢ عبد جواد كاظم ، الصناعات الصغيرة والمتوسطة واثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية النموذج الجزائري، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد الثامن عشر، الجزائر، ٢٠١٥ ، ص ٢٨٧. متاح على https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=124439 :last visited:29-11-2018

٣ محمد عبد الحميد بصل، المشروعات الصغيرة والمتوسطة مواجهة التحديات التمويلية، مرجع سابق، ص١٠-١٢.

خامساً: الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتكامل الصناعي:

تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة، فمن المؤكد أن تواجد المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة والمتوسطة وتكاملها يعتبر ظاهرة صحية ومن المقومات الأساسية للهيكل الصناعي وقوة دافعة لعملية التنمية الصناعية إلى الأمام. فالقاعدة الرئيسية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة تتجلى في تكاملها المباشر مع الصناعات الكبيرة، وقد حققت كثير من البلدان المتقدمة صناعياً مكاسب لاتباعها هذا النمط من العلاقات بين منشآتها الصناعية.

ويأخذ هذا التكامل بين الصناعات نوعين[(١)]:

١- التكامل المباشر: هذا النوع من التكامل يتم من خلال التعاقد بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على أساس إن إحدى هذه الصناعات تستخدم منتجات الصناعات الأخرى بصورة منتظمة في عمليات التصنيع؛ وعندما تحصل الصناعات الصغيرة والمتوسطة على مدخلاتها من الصناعات الكبيرة فتسمى هذه العلاقة بالتصنيع اللاحق. ولكن حالة حصول الصناعات الكبيرة على مدخلاتها من الصناعات الصغيرة والمتوسطة فتسمى هذه العلاقة بالتعاقد من الباطن. ويفيد التعاقد من الباطن في تشغيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، نجاح التخصيص وتقسيم العمل، التخفيف والحد من البطالة، تجنب المنافسة الطاحنة، تشجيع المنافسة التعاونية، الحصول على الأجزاء وقطع الغيار بتكلفة أقل مما يخفض التكلفة الكلية للمنتج ومن ثم زيادة قدرته التصديرية والتنافسية[(٢)].

ويستفيد من هذا التعاقد كل من الصناعات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

بالنسبة للصناعات الكبيرة: تلجأ الصناعات الكبيرة إلى هذا النوع من التعاقد بدلا من أن تقوم بإنتاج كافة الأجزاء ومستلزمات الإنتاج التي ستحتاج إليها، فالصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على إنتاج هذه الأجزاء بتكلفة منخفضة مقارنة بإنتاجها في المصانع الكبيرة، ويعني هذا انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة، ومن ثم يزيد الربح. وأوضح مثال على ذلك صناعة السيارات حيث تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في إنتاج الجانب الأكبر من الأجزاء أو المكونات التي

١ الهيئة العامة للتنمية الصناعية، تطوير المناطق - المجمعات الصناعية، وزارة التجارة والصناعة المصرية، متاح http://www.ida.gov.eg/webcenter/portal/IDA/pages_industrial_complexes last visited:9-12-2018

2 EIM business and Policy Research, EU SMEs and subcontracting, Final report, Netherland, Oct. 2009, PP 44 : 45

تحتاجها المصانع الكبرى للسيارات. ففي اليابان توفر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ٧٢٪ من احتياجات صناعة المنتجات المعدنية، ٧٦٪ من احتياجات صناعة الآلات، ٧٩٪ من احتياجات صناعة الأجهزة الكهربائية[١]. كما يخفف هذا التعاقد من وطأة التقلبات العنيفة في حجم الطلب على منتجات الصناعات الكبيرة. فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تتميز بسهولة تغيير حجم إنتاجها، كما تحصل الصناعات الكبيرة على عمال مهرة ومدربين من داخل الصناعات الصغيرة والمتوسطة دون أن تتحمل تكاليف إعداد وتدريب لهم.

وتبين إحدى الدراسات[٢] أن نحو ٧٥٪ من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الصناعة التحويلية هي عبارة عن منشآت متعاقدة من الباطن مع المنشآت الكبيرة، وأن نحو ٦٠٪ من المنشآت الصغيرة هي جزء مكمل لبعض الصناعات الكبيرة، من خلال التخصص في إنتاج الأجزاء والمكونات.

بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة[٣]: تلجأ الصناعات الصغيرة والمتوسطة لهذا النوع من التعاقد لأنه يساعدها على حل نقاط الاختناق المترتبة على تواضع قدراتها المالية والإدارية وتسويقها، كما توفر فرص تسويقية لمنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ظل ضيق السوق، بعد أن توفرت لها فرص التحويل وتدبير المستلزمات وقطع الغيار والأجهزة. وبصفة عامة نجد أن المتعاقد من الباطن يساهم في تحسين الكفاءة على المستوى الاقتصاد الكلي، ومن ثم تحقيق قدر أكبر من الرفاهية الاقتصادية من خلال الخفض النسبي في نفقات الإنتاج الحقيقي.

لقد أدرك الدور الذي تؤديه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إطار عملية التنمية الصناعية تحقيق المنافع المشتركة في ظل نظام التعاقد من الباطن، إضافة إلى تحقيق مكاسب عامة ناتجة عن تدعيم نظام التعاقد تتمثل؛ في ضمان نمو اقتصادي متسق عام ومتوازن من خلال التخصص وتقسيم العمل وانسياب التسهيلات التكنولوجية والفنية من المنشآت الصناعية الكبيرة إلى الصغيرة والمتوسطة، وسوف تساعد أيضا على نمو المهارات التنظيمية في الأعمال الصغيرة والمتوسطة والجديدة والعمل على توزيع الدخل توزيعاً عادلاً وتحسين وتطوير الإدارة والتكنولوجيا بين المنشآت، كما تؤدي الحكومات دوراً في خلق وتهيئة المناخ الملائم لتنفيذ نظام التعاقد بكل نجاح.

١ محمد عبد الحميد بصل، المشروعات الصغيرة والمتوسطة مواجهة التحديات التمويلية، مرجع سابق، ص١١.

2 Staley, Eugene– Morse, Richard , Modern Small Industry for Developing Countries ,2009, P 22.

٣ سروار هوبوم ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ؛ تجربة اليونيدو، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، ٢٠٠٢، ص ٢٣-٢٤. متاح على

last visited:23-12-2018 http://www.sesric.org/pdf.php?file=ART02020102-2.pdf

٢- التكامل غير المباشر: يعني هذا التكامل تقسيم المهام بين الوحدات الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة دون اتفاق بين الطرفين، ويعتمد هذا التكامل بصفة أساسية على السوق حيث يتم إنتاج المنتجات بأقل تكلفة ممكنة لتحقيق أقصى ربح ممكن[١].

يتضح مما سبق أن للصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية ويكمن هذا الدور في تكاملها مع الصناعات الكبيرة من خلال عملية التعاقد من الباطن، حيث تجنب المنافسة الطاحنة، وتشجع المنافسة التعاونية.

سادساً: تحديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

هناك العديد من التحديات التي تضغط على الصناعات الصغيرة والمتوسطة فتعرقل نشاطها في الأجل القصير وتهدد نموها وحتى بقاءها في الأجل الطويل تتمثل فيما يلي:

تحدي العولمة:

تضع التحولات الجارية على الصعيد العالمي نتيجة لظاهرة العولمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر والدول النامية أمام تحديات كبيرة من أهمها[٢]:

تحدي التكتلات الاقتصادية: النظام العالمي الجديد هو نظام التحالفات الاقتصادية، وسوف تسعى الدول صوب التكامل الاقتصادي للقدرة على البقاء والتكامل والاستمرارية مما سيقود إلى تأجيج درجة المنافسة من تلك التكتلات الاقتصادية الأمر الذي سينعكس بدوره على قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

تحدي الإصلاح الاقتصادي: تبنت مصر والعديد من الدول النامية سياسة تحرير الأسواق والانفتاح على العالم الخارجي، حيث انضم أغلبها إلى منظمة التجارة العالمية، كما قامت بتشجيع الاستثمار الأجنبي للدخول في المشروعات الاقتصادية الوطنية، وشرعت القوانين التي تنظم عمله، كما تبنت برامج الخصخصة المشروعات الحكومية وتحويلها إلى مشروعات خاصة، وكل ذلك يتطلب إعادة هيكلة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بما يكفل قدرتها على التفاعل مع البرامج والخطط التنموية، ومساهمتها في برامج الإصلاح الاقتصادي.

تحدي الثورة المعلوماتية: القرن الحادي والعشرين هو قرن المعلوماتية، وتؤكد أبحاث « رومر» بأن المعلومات ستشكل عنصراً إنتاجياً جديداً سيفوق عناصر الإنتاج

١ رشيدة أوبختي و محمد بن بوزيان، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في الدول النامية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٢١٤. متاح على dz/pdfmecas/qubekhti.pdf last visited:4-1-2019 http://fseg2.univ-tlemcen

٢ نيفين حسين شمت، القطاع الصناعي المصري وتحديات العولمة مع التطبيق على الصناعات الكيماوية، المؤتمر العلمي الخامس والعشرون للاقتصاديين المصريين، قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة ، مصر، في الفترة من ٥-٦ أبريل ٢٠٠٦، ص ٤-٨.

التقليدية (العمل ورأس المال والأرض والتنظيم) وستصبح العنصر الحاسم في النمو الاقتصادي الحديث، هذا ما يضع الصناعات الصغيرة والمتوسطة أمام وجوب الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة بقصد توسيع وتطوير خدماتها بما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها.

فمع الثورة الصناعية الرابعة الناتجة عن التغيير التكنولوجي السريع ظهرت الفجوة الرقمية بين الدول، هذه الثورة ستغير بشكل جذري أساليب الحياة وطرق الإنتاج والتواصل، ستستفيد البشرية بشكل كبير منها خاصة في تحقيق التنمية المستدامة، ولكنها قد تسبب اضطرابات في كثير من القطاعات والبلدان غير المستجيبة لهذه التغيرات السريعة[١].

تحدي التنافسية العالمية: يؤدي الانفتاح على العالم الخارجي ورفع القيود أمام حركة التجارة الدولية إلى تزايد المنافسة في القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يستدعي انطلاق روح الإبداع والتطوير والحفاظ على الجودة الشاملة للخدمات والسلع المقدمة كي تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر والدول النامية غزو الأسواق العالمية أو على الأقل حماية نفسها من غزو الصناعات الأجنبية.

فالصناعة المصرية تعاني بشكل عام من استيراد ما يقرب من ٤٠٪ من مكوناتها بسبب النقص في الصناعات المغذية وهذا يمثل عقبة كبيرة أمام الصناعة المصرية، ويرجع ذلك إلى أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة مازالت تعاني الكثير من المشاكل رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة للنهوض بها. وبالتالي لا يمكن لأي مجتمع صناعي أن يتقدم دون الاعتماد على قاعدة متكاملة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة تكون مغذية للصناعات الكبيرة والاستراتيجية[٢].

تحدي مشاكل الخبرة الإدارية والتنظيمية ونقص المعلومات:

تعاني معظم الصناعات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المشكلات الإدارية والتسويقية والتي تختلف بطبيعة الحال باختلاف نوع المنشأة، وطبيعة النشاط التي تمارسه، وتتمثل أهم هذه المشكلات بالآتي[٣]:

نقص القدرات والمهارات الإدارية والتسويقية وما يصاحب ذلك من مشكلة عدم اتباع أساليب وإجراءات الإدارة الصحيحة في تصريف أمور الصناعة وعدم اتخاذ القرارات السليمة على المستويات كافة.

١ لمزيد عن الثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي، انظر معهد التخطيط القومي، تقرير حالة مصر ٢٠١٨، الصادر ٢٠١٩، ص ٤٤-٤٥.
٢ نيفين حسين شمت، القطاع الصناعي المصري وتحديات العولمة مع التطبيق على الصناعات الكيماوية، مرجع سابق، ص ٧.
٣ حسين عبد المطلب الأسرج، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية لمصر، المؤتمر السابع والعشرين للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، حول (رؤية استراتيجية لتحديث مصر من منظور اقتصادي وقانوني)، القاهرة، مصر، يومي ٢٦-٢٧ يونية ٢٠١٣، ص ٢٠٠-٢٠٢.

عدم وضوح الإجراءات والأنظمة المرتبطة بعمل هذه الصناعات.

مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة ونظيراتها من المنتجات الوطنية.

مشكلة انخفاض حجم الطلب على منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

مشاكل النقل ونقص الخدمات العامة والبنية الأساسية:

تأتي مشكلة البنية الأساسية كأهم التحديات التي تواجه التنمية للدول النامية والمتقدمة وخاصة مشكلة النقل فلا تقدم بدون نقل، حيث يرجع خبراء النقل إلى أن النقل هو سبب التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لأن تخفيض تكلفة النقل تعني تخفيض التكاليف لأن النقل له دوراً حاكماً في تخفيض سعر السلعة، وأساسياً في التسليم في التوقيت المحدد، ومشتركاً في ضمان الجودة وإذا كان من غير الممكن خفض سعر السلعة من خلال خفض تكلفة الإنتاج الأساسية دون التأثير بالسلب على مستوى الكفاءة الإنتاجية وإذا كان من غير الممكن المساس بعنصري التسليم في الوقت المحدد والجودة دون فقد السلعة لقدرتها التنافسية، ولكن يمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة كفاءة النقل حيث تتراوح تكلفة النقل ما بين ١٠٪ في الدول المتقدمة و٥٠٪ في الدول النامية وهذا تحدي كبير جداً[١]. ومن أكبر التحديات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة (والصناعية منها) الأراضي التي تخصص لها وارتفاع تكلفتها[٢]، لهذا جاءت المادة (١٠) من القانون ١٤١ والمعروف بقانون تنمية المنشآت الصغيرة على أنه يخصص من الأراضي الشاغرة المتاحة للاستثمار في المناطق الصناعية والسياحية والمجتمعات العمرانية وأراضي الاستصلاح الزراعي نسبة لا تقل عن ١٠٪ وذلك لإقامة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، ويتم تزويد هذه الأراضي بالمرافق للتخفيف من حدة هذا التحدي. كما أن سعر بيع الأراضي التي تخصص للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر يؤدي دوراً حاسماً في قدرة هذه المنشآت على المنافسة السعرية للمنتجات التي تقوم بإنتاجها، ومن ثم قدرتها على

---

١ محمد جلال خطاب. اقتصاديات النقل والشحن الدولي بين النظرية والتطبيق. كلية التجارة. جامعة الإسكندرية. الإسكندرية. مصر. ٢٠١٦. ص٣١٧-٣١٨.

تنويه: هذه النسب في المتوسط حيث تختلف التكاليف باختلاف وسيلة النقل والمسافة والتوقيت ..إلخ (مقابلة للباحث علاء مصطفى أبوعجيلة مع الأستاذ الدكتور/ سعد الدين عشماوي خبير النقل ورئيس مجلس الجمعية العلمية العربية للنقل والعميد الأسبق لتجارة بنين الأزهر بالقاهرة بمقر الجمعية بنادي مدينة نصر بالقاهرة يوم السبت ٢٠١٧/١٠/١٤)

٢ عصام الدين أحمد عباس أباظة. دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في مصر. المؤتمر السابع والعشرين للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع. حول(رؤية استراتيجية لتحديث مصر من منظور اقتصادي وقانوني). القاهرة، مصر. يومي ٢٦-٢٧يونية ٢٠١٣، ص ٦٤٠.

البقاء وتطوير منتجاتها وفنون الإنتاج التي تستخدمها، كما يؤثر على الاستثمارات المطلوبة، ومن ثم عبء التمويل الذي يقع على هذه المنشآت[١].

ويرى منح الأراضي لإقامة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها على سبيل حق الانتفاع وليس البيع كما هو الحال في بعض الدول الأوربية[٢].

مشاكل التمويل:

تعاني معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها الصناعية من صعوبة الحصول على قروض تحويلية سواء من البنوك التجارية أو صناديق التنمية، حيث تقف الشروط التي تصنعها هذه الجهات صعوبات كثيرة في سبيل الحصول على التمويل المطلوب لها، ومن هذه الشروط ضرورة توفير الضمانات المالية والرهونات والمعرفة الشخصية أو اشتراط حجم معين من رأس المال. وعلى الرغم من الـ٢٠٠ مليار جنيه التي خصصها البنك المركزي المصري بفائدة ٥٪ في يناير ٢٠١٦ لتمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعم الاقتصاد وتوفير فرص عمل من خلالها وفقاً لمبادرة الدولة إلا أن تلك المشروعات مازالت تمر بالتحديات السابقة[٣].

من هذا المبحث يتضح أن من طبيعة المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة تحقيق تنمية مستدامة احتوائية حيث تساهم في إشراك عدد كبير من افراد المجتمع في التنمية ومن ثم جني ثمارها. كما أنها تساهم في تحقيق تنمية متوازنة: مكانية إقليمية بانتشارها، وعمرية لا تقف عند عمر محدد، وزمانية تورث للأجيال.

---

١ إيمان أحمد الشربيني، الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٣٧٥)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، أكتوبر ٢٠١٦، ص١٩، ٢١.

٢ عصام الدين أحمد عباس أباظه، دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في مصر، مرجع سابق ٢٠١٢، ص ٦٦٠.

٣ تم الرجوع إلى:

مها محمد الشال، إنشاء جهاز لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، آراء في قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، مصر، العدد ١٨ بتاريخ ٢٠١٧/٣/١١، ص٢.

رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مبادرة البنك المركزي المصري لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشمول المالي، المؤتمر الدولي السابع عشر، ريادة الأعمال لدعم القدرات التنافسية للمنظمات العربية في ظل اقتصاد المعرفة، خلال الفترة من ١٨/١٩-٤-٢٠١٩- كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، مصر، ص١١-١٦.

البنك المركزي المصري، قطاع التطوير المصرفي، تنمية المشروعات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٩، ص ٤-١٢، متاح http://www.eces.org.eg/MediaFiles/events/d15b83b5.pdf last visited: 9-2-2019

المبحث الثاني

واقع التركز الصناعي وآثاره في مصر

تعاني مصر مثلها كمثل بعض الدول المتقدمة والنامية على حد السواء من تركز الأنشطة الاقتصادية بها وخاصة القطاع الصناعي في نطاق جغرافي محدد، وهذا خلق العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما تتزايد المشكلات أكثر مع التكدس السكاني في مساحة ضيقة ٧,٩ ٪ [١] من أرض مصر. لأن قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية في مصر هي التركز الشديد للعمران (السكان والأنشطة) في مساحة صغيرة جداً، يقابله مساحة خالية حوالي ٢٢٠ مليون فدان غنية بالأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، والغنية بالموارد الطبيعية المعدنية والتعدينية بل والمياه[٢]، وهنا سوف ينصب المبحث على دراسة وضع التركز الصناعي الجغرافي (الإقليمي) في مصر ومن ثم تركز النشاط الاقتصادي.

أولا: مفهوم التركز الصناعي الجغرافي (الإقليمي) وقياسه:

يقصد به مدى استئثار إقليم معين أو منطقة جغرافية معينة على مستوى البلد الواحد بنشاط صناعة معينة أو النشاط الصناعي في مجموعة، أو مدى تركز العمالة في صناعة معينة في منطقة صغيرة أو عدد قليل من المناطق [٣]. أي تواجد منشآت صناعية في إقليم ما بكثرة بحيث أنه يفوق في ذلك على أقاليم أخرى، أي أن للإقليم المعني نصيب من المنشآت الصناعية أكثر من نصيب الأقاليم الأخرى. وتجرى المقارنة عادة بمعيار أو أكثر من المعايير المستخدمة في دراسة جغرافية الصناعة، مثل عدد المشاريع، الأيدي العاملة، قيمة الإنتاج، القيمة المضافة ...وغيرها. وهذه بعض مقاييس التركز الصناعي [٤]:

---

١ سيد عبد المقصود، إعادة النظر في ترسيم حدود المحافظات المصرية، نشرة آراء في قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٣)، معهد التخطيط القومي، بتاريخ ١٨-٢-٢٠١٧، ص ١-٣.

تبلغ مساحة مصر مليون كم٢ أي ما يوازي ٢٣٩ مليون فدان يعيش ٩٢ مليون مصري على مساحة صغيرة تبلغ ٧٩ ألف كم٢ تمثل ٧,٩ ٪ من إجمالي مساحة مصر أي حوالي ١٨- ٨ مليون فدان فقط (المصدر، المرجع السابق، ص١).

٢ يوجد ست صور للتركز الصناعي وهي التركز على مستوى الصناعة الواحدة (أو التركز السوقي)، التركز الكلي (أو الإجمالي)، التركز في ملكية الصناعة، التركز في عملية صنع القرارات، التركز الجغرافي (أو الإقليمي)، التركز الدولي للصناعة. للمزيد عن صور التركز الصناعي الرجوع إلى: فاروق حسين، الاقتصاد الصناعي، دار أبو المجد للطباعة بالهرم، القاهرة، مصر، ١٤٣٠/١٤٣١هـ-٢٠٠٩/٢٠١٠، ص ٢٧٨-٢٨٢.

3 Edgar Morgenroth et al, A measure for Identifying substantial geographic concentration, Economic and Social Research Institute, Dublin, Ireland, 2015, P 6.

٤ تم الرجوع إلى:

فؤاد محمد الصقار، الجغرافية الصناعية في العالم، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ص ٢٧-٣٢.

عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، ١٩٩٥، ص٥-٣٩.

استخدام طريقة الوسط الحسابي في قياس ظاهرة واحدة: الوسط الحسابي مج س÷ ن. حيث مج س مجموعة صناعة معينة أو نشاط معين، و ن مجموعة الصناعة أو النشاط.

قياس ظاهرة التركز بالاقتران مع ظاهرة أخرى مثل مقارنة التركز الصناعي بمساحة الإقليم أو عدد سكانه.

قياس التركز بمعيار الأهمية الصناعية.

استخدام معادلة حاصل الموقع بحسب المعادلة التالية:

عدد العاملين في الصناعة المعينة في الإقليم/ عدد العاملين في ذات الصناعة في الدولة.

عدد العاملين في كل الصناعة في الإقليم/ عدد العاملين في كل الصناعة في الدولة.

والتركز الصناعي قد يكون بهيئة رئيسة واحدة أي بفرع صناعي أو قد يكون بمجموعة مترابطة ومتكاملة من الصناعات. أي أن الإقليم قد يكون متخصصاً أو متنوعاً في الصناعات القائمة فيه. ويرتبط التركز الجغرافي للنشاط الصناعي بظاهرة الاستقطاب والذي يقصد به بوجه عام ميل النشاط الصناعي (والنشاط الاقتصادي) إلى التركز في مناطق جغرافية معينة[1].

ثانياً: عوامل ظهور التركز الصناعي:

أن أهم العوامل التي دفعت وتدفع باتجاه ظهور التركز الصناعي وتحفز على قيامه هي:

١- الموارد الطبيعية: تعد من أبرز العوامل المحفزة على قيام تركزات صناعية في الأقاليم التي تتوافر فيها تلك الموارد. ومن أهم الخامات المعدنية ومصادر الطاقة كتوفر الحديد والفحم في مواقع متقاربة. فكان لتقارب مناجم هذين المعدنين دور كبير في اجتذاب عدد كبير من الصناعات إلى أقاليم وفرتهما منها، منطقة الرور في ألمانيا واللورين في فرنسا والمدلاند في المملكة المتحدة. فقد قامت في هذه المناطق صناعات الحديد ثم الصلب ثم الهندسية ثم الكيمياوية، وأصبحت تمثل الآن أهم تركزات الصناعة في مثل تلك الدول.

٢- الموقع الجغرافي: تتهيأ لبعض الأقاليم مواقع جغرافية مناسبة تشجع على قيام تركزات صناعية فيها لوقوعها على خطوط الملاحة البحرية العالمية مما يوفر لها اتصالا سهلا مع مناطق تجهيز المواد الأولية أو مع أسواق تسويق منتجات الصناعة فيها مثل البحيرات الخمسة في كندا والولايات المتحدة الأمريكية أو سواحل اليابان.

١ فاروق حسين، الاقتصاد الصناعي، مرجع سابق ذكره، ص ٢٨٠.

٣- الوفورات الاقتصادية: وهي المزايا الموقعية التي تكسبها المشاريع الصناعية لوقوعها في إقليم أو موقع معين وتؤدي إلى زيادة أرباحها أو خفض كلف إنتاجها. ويتحقق ذلك عندما تحصل الصناعات على المواد الأولية المطلوبة من موقع قريب بكلفة منخفضة أو حصولها على مصادر طاقة بطريقة مماثلة. أو توفر تسهيلات نقل منخفضة. أو أن الإقليم يوفر مداخل سهلة نحو الأسواق الواسعة. وكل ذلك يساعد على تنشيط الإنتاج الصناعي في الإقليم ويجعل منه جاذباً لمزيد من الصناعات وتسمى هذه بوفورات التكتل الصناعي. وتوفر المراكز الحضرية الكبيرة حوافز أخرى ومماثلة للصناعات القائمة فيها أو بجوارها مما يساعد على خفض كلف الإنتاج فيها وتحقيق مزيد من الأرباح لتلك الصناعات، وذلك يحفز على جذب المزيد من المنشآت الصناعية لها فتتحول إلى مراكز مهمة للصناعة.

ثالثا: التركز (أو التوطن) الصناعي بين المزايا والعيوب:

التركز أو التوطن الصناعي له العديد من المزايا وكذلك من العيوب. فأما المزايا تتمثل في[1]:

١- أن التركز الصناعي في إقليم ما يعمل بمثابة قطب صناعي يسهم في خلق الوفورات والمنافع الاقتصادية للصناعات التي تقوم فيه.

٢- يساعد في خفض تكلفة الإنتاج وذلك لانخفاض تكلفة نقل المنتجات والمواد الأولية لتجاور منتجاتها.

٣- سهولة الحصول على المستخدمات والعمل في مناطق التركز الصناعي.

٤- يمكن لمناطق المركز أن تلبي احتياجات السوق من المنتجات المتنوعة.

٥- خلق ترابطاً وتشابكاً صناعياً بين المشاريع القائمة حيث تعتمد المشاريع الصناعية على بعضها في الحصول على المدخلات وتسويق المخرجات.

وعلى الرغم من المزايا السابقة إلى أن التركز الصناعي يخلق الكثير من المشاكل (عيوب) يمكن ذكر بعضها[2]:

١- أن تركز المنشآت الصناعية والاقتصادية على وجه العموم في إقليم معين يخلق ضغطاً كبيراً على الهياكل الارتكازية مثل الطرق وخدمات النقل والاتصال، والماء وخدمات الصرف الصحي وكذلك الخدمات الاجتماعية مثل السكن، المدارس والصحة ....وغيرها وبخاصة عندما يحصل التركز في مركز المدينة.

١ فؤاد محمد الصقار. الجغرافية الصناعية في العالم. مرجع سابق، ص ٢٩-٣٠.
٢ المرجع السابق. ص ٣٠-٣١.

٢- أن التركز الصناعي يخلق تفاوتاً إقليمياً في مستويات النشاط ومن ثم الدخول ومستويات المعيشة. فيحصل تقدم واضح في أقاليم التركز، فيما تتخلف الأقاليم الأخرى، وهو أمر غير مرغوب فيه ويحتاج إلى معالجة[١]. ففي دراسة عن تايوان وجد صمويل هو Samuel P. S Ho؛ أن التوزيع المكاني للصناعات ساعد تايوان على سرعة التصنيع من ناحية، وعلى تنمية الريف من ناحية أخرى[٢].

٣- يؤدي التركز إلى تفاقم ظاهرة التلوث الصناعي، حيث تعاني مناطق التركز من تلوث الماء والهواء والتربة غالباً.

٤- تؤدي عمليات التركز إلى قيام حركات واسعة للسكان مثل هجرة أعداد غفيرة من طالبي العمل نحو مناطق التركز، الأمر الذي يؤدي إلى إفراغ المناطق المجاورة وتركيز سكني كبير وخاصة للنشيطين اقتصاديا في مناطق التركز الصناعي.

٥- ويعد من أهم العيوب هي تلك الخاصة بالنواحي الاستراتيجية والسياسية إذ كلما كانت الصناعة شديدة التركز كلما كانت الأضرار التي تصيبها في حالة التعرض لإعتداء خارجي أشد.

رابعاً: واقع التركز الجغرافي (الإقليمي) للمنشآت الصناعية التحويلية:

١- واقع ومكانة المنشآت الصناعية التحويلية في مصر.

بلغ عدد المنشآت في مختلف الأنشطة الاقتصادية في مصر ٢٤١٠٣٦٠ منشأة في عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ (طبقا للتعداد الاقتصادي ٢٠١٢/٢٠١٣)*، منهم ٨٢٤ منشأة قطاع عام/ الأعمال العام (٠,٤٤٪ من عدد الصناعات التحويلية)، لذلك يمثل القطاع الخاص ٩٩,٩٧٪ من إجمالي المنشآت. كما بلغ عدد المشتغلين في هذه المنشآت ٩,٣ مليون عامل، نشاطها الإنتاجي بلغ ١١٣٤,٩ مليار جنيه قيمة مضافة إجمالية[٣].

---

١ سيد محمد عبد المقصود، تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٦٢)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، يناير ٢٠٠٢ ص ١٠٩-١١٤.

2 Samuel P.S.HO. Decentralized Industrialization And Rural Development: Drom Taiwan , Economic Development And Cultural Change. 1979, VOL. 28, VOL. 28, PP. 77- 96 .

٣ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد الاقتصادي ٢٠١٢/٢٠١٣، المجلد الثاني، من الموقع https://www.censusinfo.capmas.gov.eg/metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/885/download/3223 last visited:18-3-2019.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥، مرجع رقم ٨٠-٢٣٤٢٤-٢٠١٦، مصر، إصدار أغسطس ٢٠١٦، ص ٤٤- ٦٤.

* لوحظ أن اغلب الدراسات التي تناول المشروعات الصغيرة والمتوسطة ترجع في بياناتها الى التعداد الاقتصادي ٢٠١٢/٢٠١٣ لدراسة الواقع المصري في شأنها. منها على سبيل المثال دراسة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥، مرجع رقم ٨٠-٢٣٤٢٤-٢٠١٦، مصر، إصدار أغسطس ٢٠١٦. ودراسة معهد التخطيط القومي، تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠١٨. والصادر في ٢٠١٩. ويعود الاستناد الى هذا التعداد الى كونه يعتمد على الحصر الشامل بالإضافة الى استخدام أسلوب العينة. كما يعد الآن التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/ ٢٠١٨ لكنه لم يصدر حتى الآن.

جاء التوزيع النسبي للمنشآت طبقا لحجم المنشأة من حيث عدد المشتغلين كالتالي[(١)]:

أقل من ١٠ مشتغلين ٢٣٣٦٢٣٩ منشأة بنسبة ٩٦,٩٢٥٪ تقريبا ٩٧٪

من ١٠-٢٤ مشتغل ٥٣٧٩٧ منشأة بنسبة ٢,٢٣٪ تقريبا ٢,٢٪

من ٢٥- ٤٩ مشتغل ١٠٦٠٢ منشأة بنسبة ٠,٤٤٪ تقريبا ٠,٤٪

من ٥٠- ٩٩ مشتغل ٤٦٧٦ منشأة بنسبة ٠,١٩٤٪ تقريبا ٠,٢٪

من ١٠٠ لأكثر مشتغل ٥٠٥١ منشأة بنسبة ٠,٢١٪ تقريبا ٠,٢٪

يتضح ما سبق أن نسبة المنشآت الصغيرة والتي يتراوح عدد المشتغلين فيها من ١٠ – ٤٩ مشتغل تبلغ ٢,٦٧٪ بعدد منشآت ٦٤٣٩٩، وبإضافة المنشآت المتوسطة يبلغ عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ٦٩٠٧٥، بنسبة ٢,٨٦٪ من إجمالي عدد المنشآت في مصر.

هذا وقد بلغ عدد المشتغلين في المنشآت العامة والاعمال العام مليون مشتغل بنسبة ١١,٢٪ من الإجمالي (منهم ٩٩,٨٪ يعملون بأجر)، يمثل الذكور ٨٩,٧٪ والاناث ١٠,٣٪. أما في القطاع الخاص يعمل فيه ٨,٢ مليون مشتغل بنسبة ٨٨,٨ ٪ من الإجمالي (منهم ٦٠,٥٪ يعمل بأجر والباقي من غير أجر) ، يمثل الذكور ٨٤,٨٪، والاناث ١٥,٢٪. وبالنسبة لإجمالي القيمة المضافة الإجمالية نجد ١٧٪ منها متولدة من قطاع العام/ الاعمال، و٨٣٪ من القطاع الخاص.

أما عن إظهار مكانة الصناعات التحويلية في مصر، نجد أنها استحوذت على ١٦٪ من إجمالي عدد المنشآت، و٢٥,٩٪ من إجمالي عدد المشتغلين، و٢٦,٢ من إجمالي القيمة المضافة الإجمالية.

كما أن التوزيع النسبي للمشتغلين طبقا للنشاط الاقتصادي والقطاع، أظهر أن الصناعات التحويلية استحوذت على ٢٥,٩٪ من إجمالي عدد المشتغلين، في حين بلغ نحو ٢٥٪ في منشآت القطاع العام/ الاعمال العام، و ٢٦٪ في منشآت القطاع الخاص. وكذلك الحال ساهمت الصناعات التحويلية بنسبة ٢٦,٢٪ من إجمالي القيمة المضافة الإجمالية، في حين بلغ نحو ٥٧,٩٪ في المنشآت العامة/والاعمال العام، ١٩,٦٪ في منشآت القطاع خاص.

هذا ونجد أن ١٦,٤٪ من إجمالي القيمة المضافة الإجمالية لكافة الانشطة الناشئة عن القطاع الخاص متولدة من منشآت أقل من ١٠ مشتغلين، و٨٣,٦٪ من منشآت يعمل فيها أكثر

---

١ – حسب بواسطة الباحثين من خلال: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥مرجع سابق، ص٤٤- ٦٤.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد الاقتصادي ٢٠١٢/٢٠١٣، ملامح عن التعداد الاقتصادي، الموقع https://www.censusinfo.capmas.gov.eg/metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/885/download/3226 last visited:30-3-2019

من ١٠ مشتغلين. ولكنها تبلغ في نشاط الصناعات التحويلية ١٩,٦٪ عند كلا الحجمين[١].

٢ – تطور نشاط الصناعات التحويلية في مصر.

يتضح من الجدول المرفق(١) أن العدد الإجمالي التراكمي للمنشآت بالصناعات التحويلية في مصر المسجل في الهيئة العامة للتنمية الصناعية حتى ٢٠١٨ بلغ ٥١٦٢٩ منشأة، بمعدل نمو سنوي ثابت(تراكمي) ٦,٧١٪ عما كان عليه الوضع في ٢٠١١، وبقيمة إنتاجية ١,٨٠٧ مليار جنيه عام ٢٠١٨ بمعدل نمو ٦,٠٨٪ عن ٢٠١١، وبتكلفة استثمارية تراكمية ٧٧٠ مليار جنيه في ٢٠١٨ بمعدل نمو ٦,٥٤٪ عن ٢٠١١، وبعدد عمال في هذه المنشآت ٢,٢٩ مليون عامل عام ٢٠١٨ بمعدل نمو ٣,٤٢٪ عن ٢٠١١. كما أن اعداد المشتغلين في هذه المنشآت لعام ٢٠١٧ تمثل ٨,١٢٪ من إجمالي المشتغلين في مصر لعام ٢٠١٧[٢].

هذا ويوضح الجدول المرفق (١٠) التوزيع القطاعي للإجمالي التراكمي لأنشطة الصناعات التحويلية في مصر حتى ٢٠١٨، حيث يلحظ أن ثلاثة قطاعات وهي قطاع الأغذية والمشروبات وقطاع المنسوجات والملابس والجلود، وقطاع الصناعات الهندسية والكترونية والكهربائية يستحوذ كل منهم على خمس عدد المنشآت. وأن قطاع الصناعات الهندسية والكترونية والكهربائية وكذلك قطاع الأغذية والمشروبات أعلى من حيث قيمة الإنتاج بنسبة ٢٢٪ لكل منهما تقريبا، وقطاع المنسوجات والملابس والجلود أعلي نسبة استحواذ لعدد العاملين بنسبة ٢٦,٢٪.

٣-أهمية ومكانة المنشآت الصناعية التحويلية طبقا لحجم المنشأة من حيث عدد المشتغلين.

يبين الجدول التالي أهمية ومكانة المنشآت الصناعية حسب أحجامها.

---

١ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد الاقتصادي ٢٠١٢/٢٠١٣، المجلد الثاني، صـ ح-م. الموقع
https://www.censusinfo.capmas.gov.eg/metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/885/download/3223 last visited:3-4-2019

وكذلك المجلد الثالث، صـ م. الموقع
https://www.censusinfo.capmas.gov.eg/metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/885/download/3224 last visited:16-4-2019

٢ تم حساب النسبة مستعينا ببيانات البنك المركزي المنشورة علي الموقع
https://www.cbe.org.eg/_layouts/15/WopiFrame.aspx?sourcedoc={74AFFC01-A60F-4824-8AB6-9702269D4F57}&file=RealSector265.xlsx&action=default last visited:7l5l2019

جدول (٢) إجمالي المنشآت الصناعية التحويلية حتى ٢٠١٨ حسب أحجامها

حجم المنشأة حسب عدد المشتغلين	عدد المنشآت	نسبة	قيمة الإنتاج بالجنيه	نسبة	التكاليف الاستثمارية بالجنيه	نسبة	عدد المشتغلين	نسبة
٩-١	٣٢٥٧٥	٦٣,١	٢٣٤٦٢٢٨٣٣	١٢,٩٨	١٢٣٤٥٤٠٨٥	١٦,٠٣	٣٥٨٨٩٦	١٥,٦٧
٤٩-١٠	١٣٠٤١	٢٥,٣٦	٢٠٦٨٣٤٥٦٠	١١,٤٤	٩٨٧٩٤٥٢٧	١٢,٨	٢٧٤١٢٠	١١,٩٧
١٩٩-٥٠	٤٣٢٧	٨,٤	٤٦٢٨٤١٤١٩	٢٥,٦	١٣٢١٦٠٩٠٨	١٧,١٦	٣٩٠٣٢٢	١٧,٠٤
+٢٠٠	١٦٨٦	٣,٢٦	٩٠٣١٠٩٦٢٥	٤٩,٩٦	٤١٥٥٦١٨٤٩	٥٣,٩٧	١٢٦٧٢٢٥	٥٥,٣٢
الإجمالي	٥١٦٢٩		١٨٠٧٤٠٨٤٣٧		٧٦٩٩٧١٣٦٩		٢٢٩٠٥٦٣	

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على، الهيئة العامة للتنمية الصناعية: الإدارة العامة للتكنولوجيا ونظم المعلومات، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩.

يتضح من الجدول أن المنشآت الصناعية متناهية الصغر (أقل من ١٠ مشتغل) تستحوذ على ٦٣,١٪ من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، وبنسبة استحواذ ١٢,٩٨٪ من حيث إجمالي قيمة الإنتاج، وكذلك علي ١٥,٦٧٪ من إجمالي عدد المشتغلين وهو ما يوضح انخفاض إنتاجية المنشأة وكذلك انخفاض إنتاجية العامل فيها. اما المنشآت الصغيرة (من ١٠ – ٤٩ مشتغل) تستحوذ على ربع عدد المنشآت الصناعية، وحوالي ١٢٪ من إجمالي عدد المشتغلين، وكذلك مثلها تقريبا من إجمالي قيمة الإنتاج. وهي بذلك أحسن حالا من المنشآت متناهية الصغر من حيث الإنتاجية. كما يتبين من الجدول انخفاض التكاليف الاستثمارية لكلا الحجمين.

يتضح مما سبق أن المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر معا يستحوذان على ٨٨,٣٦٪ من عدد المنشآت، وما يقرب من ربع قيمة الإنتاج، وما يزيد عن ربع عدد المشتغلين ٢٧,٧٦٪.

كما يتضح من الجدول ان المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة (٢٠٠+ مشتغل) تستحوذ على أكثر من نصف عدد المشتغلين٥٥,٢٣٪، وكذلك ٥٣,٩٧ من التكاليف الاستثمارية، وحوالي ٥٠٪ من القيمة الإنتاج، في حين نسبتها من إجمالي عدد المنشآت ٣,٢٦٪. وهو ما يدل على ارتفاع إنتاجيتها والمشتغلين فيها.

أما المنشآت الصناعية متوسطة الحجم (٥٠-١٩٩مشتغل) تستحوذ على ما يزيد من ربع قيمة الإنتاج ٢٥,٦٪، وبعدد منشآت نسبتها ٨,٤٪، و١٧٪ لكلا من عدد المشتغلين والتكاليف الاستثمارية.

٤- واقع التركز الجغرافي (الإقليمي) للمنشآت الصناعية التحويلية.

أ- واقع التركز الجغرافي (الإقليمي) في المحافظات طبقا للتعداد الاقتصادي ٢٠١٣/١٢. يوضح الجدول المرفق (٥) تركز الصناعة التحويلية في محافظات القاهرة والقليوبية (حيث مدينة العبور) والجيزة (حيث مدينة ٦ أكتوبر) والشرقية (حيث مدينة العاشر من رمضان) والغربية (حيث مدينة المحلة الكبرى) والإسكندرية في عام ٢٠١٣/٢٠١٢، حيث استحوذت هذه المحافظات الست علي حوالي ٥١,٨٪ من عدد المنشآت، و٦٧,٦٦٪ من عدد المشتغلين، ٨٢,٢٪ من القيمة المضافة الإجمالية ٦١,٦٦ ٪ من الإضافة الرأسمالية.

ب- واقع التركز الجغرافي (الإقليمي) في المناطق الصناعية. يتضح من الجدول المرفق (٣) أن إجمالي عدد المنشآت المقامة في المدن الصناعية والمناطق الصناعية والحرة (١٠٩منطقة صناعية) بلغ ١١٧٥٢ منشأة حتى ٢٠١٧ بنسبة ٣٠,٧٪ من إجمالي عدد المنشآت بالصناعات التحويلية في مصر. وبقيمة إنتاج ١,٣ تريليون جنيه تمثل ٨٥٪ تقريباً من قيمة إنتاج منشآت الصناعات التحولية في مصر، وتكاليف استثمارية تراكمية ٤٠٦,٥٧ مليار جنيه بنسبة تمثل ٦٧٪ من الإجمالي، وبعدد مشتغلين ٩٨٢,١٢ ألف عامل، تمثل ٤٨,٤٪ من أجمالي العاملين في الصناعات التحولية في مصر.

يوضح الجدول المرفق (٤) الأهمية النسبية لبعض المدن الصناعية والمناطق الصناعية والحرة إلى إجمالي قيمة الإنتاج لـ ١٠٩ منطقة صناعية في ٢٠١٧، فنجد ٢٠,٦٪ في مدينة ٦ أكتوبر، ١٩,٧٩٪ في مدينة العاشر من رمضان، ١٥,٨٪ في مدينة العبور، ٥,٩٣٪ في مدينة السادات، ٥,٤٣٪ في مدينة برج العرب الجديدة، ٥,٤١٪ في مدينة دمياط الجديدة، ٣,٦٧٪ في مدينة بور سعيد الرسوة، ٣,٤٪ في منطقة عتاقة وتوسعاتها، ٣,٠١٪ في منطقة أبو رواش، ٢,٣٦٪ في منطقة بياض العرب الصناعية، ٢,٢٥ في منطقة مرغم قبلي وبحري، ٢,٠٣ ٪ في منطقة شمال غرب قناة السويس، ١,٤٣ في مدينة بدر، ١,٠٢ في مدينة مبارك الصناعية، ٠,٩٨٪ في مدينة الصالحية، ٧,٨٩٪ مناطق أخرى (تضم ٩٩ منطقة) ().

مما سبق يظهر أن هناك خمسة عشر منطقة صناعية تستحوذ على ما يقرب من ٩٢,١١٪ من قيمة إنتاج المناطق الصناعية في مصر (١٠٩ منطقة)، و١٨٤,١٪ من عدد العاملين، ٨٧,٧٪ من التكاليف الاستثمارية، و٧٦,٨٪ من عدد المنشآت. وهو ما يدل على التركز الصناعي الشديد في مصر، ويتضح هذا بصورة أكبر في أن ثلاث مناطق صناعية، وهم مدينة ٦ أكتوبر ومدينة العاشر من رمضان، ومدينة العبور يستحوذون على ما يقرب من ٥٦٪ من إجمالي ناتج الصناعات التحويلية للمناطق الصناعية في مصر.

فإذا كانت المناطق الخمسة عشر أنتجت ١,٠٤٠٥ تريليون جنيه من إجمالي إنتاج نشاط الصناعات التحولية في مصر عام ٢٠١٧ البالغ ١,٥٣٤٧ تريليون جنيه والذي يمثل نحو ٦٦,٨٪، نجد المناطق الثلاث أنتجت ٧٢٨ مليار جنيه بنسبة ٤٧,٦٪. بمعنى أن ثلاث مدن (مناطق) صناعية في مصر تستحوذ ما يقرب من نصف ما تنتجه الصناعات التحويلة في مصر. إذا طبقا لمقياس الأهمية النسبية ونسبة عدد المشتغلين في الإقليم نستنتج تركز الصناعات التحويلية في مصر.

خامسا: واقع التوزيع الجغرافي (الإقليمي) للمنشأة الصناعية الصغيرة والمتوسطة:

التوزيع الجغرافي للمنشآت الصغيرة والمتوسّطة لمختلف الأنشطة يميل بشكل ملحوظ إلى التمركز في أربع محافظات: الشرقية والقاهرة والغربية والاسكندرية كما في الشكل رقم (٢).

ويفسّر هذا بإقدام الشركات الأجنبية على اختيار هذه المحافظات نظراً لتطورها الحضري والبنى التحتية المتطورة المتمثلة بشبكة طرقات ووسائل نقل تسهّل نقل البضائع بشكل سلس يؤثّر بدوره على إنتاجية المؤسّسات ووصولها لعدد أكبر من العملاء[(١)].

شكل رقم (٢) التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

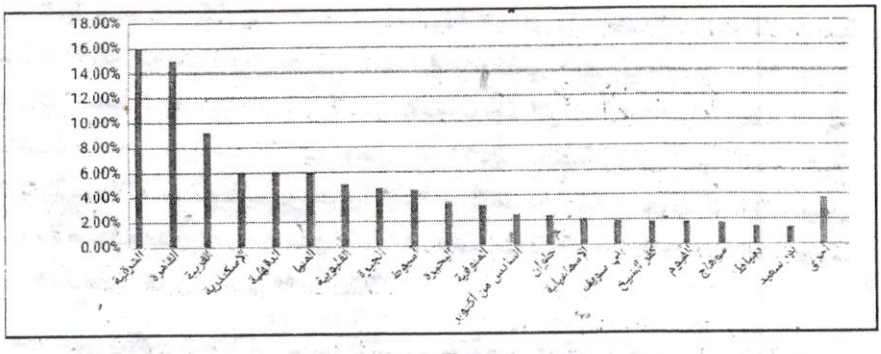

Source: El-Said, H. Al Said, M. and Zaki, C. "Small and Medium Enterprises in Egypt: New Facts from a New Dataset", Journal of Business and Economics, vol. 5, No. 2, 2014, p. 147

1El-said h. A; said, M. and Zaki. C. Small and medium entreprises in egypt new facts frpm a new datset. journal of business and economics. vol. 5, no. 2, 2014, pages 142-161.
https//www.researchgate.net/pubication/312121368-small-and-medium-enterprises-in-egypt-new-facts-from-a-new-dataset last visited 141612019 .

وتوزع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط في مصر كالتالي: الصناعات التحويلية ٥١٪ وتجارة الجملة والتجزئة ٤٠٪ والسياحة ٣٪ والتشييد والبناء ٢٪ والزراعة ١٪ والصحة ١٪ وأخرى ٢٪[(١)].

وبالتالي إذا كان هناك تركز إقليمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر حسب ما جاء في الشكل البيان رقم ٢، وكذلك هناك تركز إقليمي لمنشآت الصناعات التحويلية، فهل هناك أيضا تركز إقليمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصناعية؟ بالرجوع إلى الاشكال البيانية في مرفق البحث(من ١ الي ١٢) والتي توضح واقع نشاط الصناعة التراكمي موزعة على المحافظات وحسب حجم المنشآت حتى عام ٢٠١٨، يظهر فيها أن هناك ست محافظات وهي القاهرة والإسكندرية والجيزة والشرقية والقليوبية والغربية، يتركز فيها نشاط الصناعة في مصر(التحويلية فيها تمثل حوالي ٩٩٪ من حيث عدد المنشآت وعدد المشتغلين والباقي للاستخراجية وانتاج وتوزيع الكهرباء ومراكز الخدمة والصيانة) من حيث عدد المنشآت وقيمة الإنتاج وعدد العاملين والتكاليف الاستثمارية سواء بشكل عام أو حسب أحجام المنشآت (متناهية الصغر أو الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة).

سادسا: واقع التوزيع الجغرافي(الإقليمي) للأنشطة الاقتصادية في مصر:

شكل رقم (٣) التوزيع الإقليمي للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢-٢٠١٣

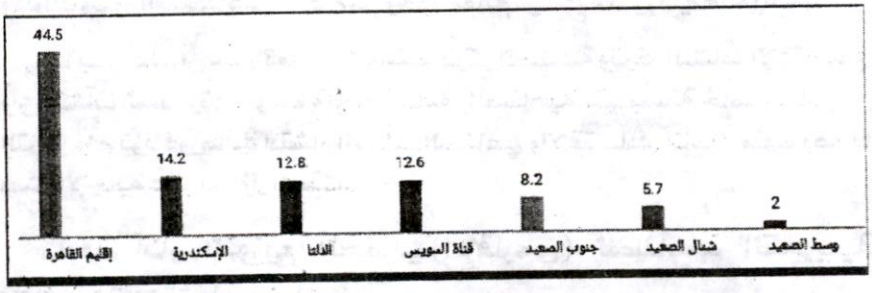

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٤. أهم مؤشرات التعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٢/٢٠١٣.نقلا عن تقرير حالة التنمية في مصر، معهد التخطيط القومي، ص٨٢[(٢)]

---

١ تم الرجوع إلى عمرو محمد جلال احمد شومان دور البنية المؤسسية الداعمة للمشروعات الصغيرة فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر رسالة ماجستير التخطيط والتنمية معهة التخطيط القومى القاهرة مصر ٢٠١٨ ص ٧٨ .

محمد عبد الشافى عيسى بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٢٠ معهد التخطيط القومى القاهرة مارس ٢٠١٠ ص ٧٠ .

http/www.uabonline.org/ar.research/economic/1575160416051588158160815931575157815 75/7690/1 last visited 2-7-2019

٢ تم مناقشة هذا التقرير فى معهد التخطيط القرمى بالقاهرة تحت عنوان اطلاق الاصدار الأول من تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠١٨ يوم الخميس الموافق ١١ - ٤ - ٢٠١٩ بالمعهد وتم دعوة الباحث علاء مصطفى ابو عجيلة وحضر الباحث مناقشة هذا التقرر فى مقر المعهد بقاعة أ.د . ابراهيم حلمى عبد الرحمن بالدور السابع .

اعتمد تقرير حالة مصر ٢٠١٨ الصادر فى عام ٢٠١٩ على التعداد اقتصادى الذى قام به الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء على مستوى المحافظات لعام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ للتدليل علي اختلال التوازن الجغرافى فى النشاذ الاقتصادى فى مصر

من الشكل السابق يتضح أن إقليم القاهرة يُولد ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي ومع إقليم الإسكندرية يولدان نحو ٦٠٪، وهو ما يوضح اختلال التوازن الجغرافي للنشاط الاقتصادي. حيث يتركز النشاط الصناعي في إقليم القاهرة الكبرى والاسكندرية، بينما يكاد يختفي في إقليم الصعيد بأكمله سواء شماله أو وسطه أو جنوبه، وفي المقابل يتركز النشاط الزراعي في إقليم الدلتا، مع تواجده بنسب مختلفة صغيرة في بقية الأقاليم كما هو ملاحظ في الشكل رقم (٤) التالي.

شكل رقم (٤) التوزيع الإقليمي للأنشطة الاقتصادية الرئيسية في عام ٢٠١٢-٢٠١٣

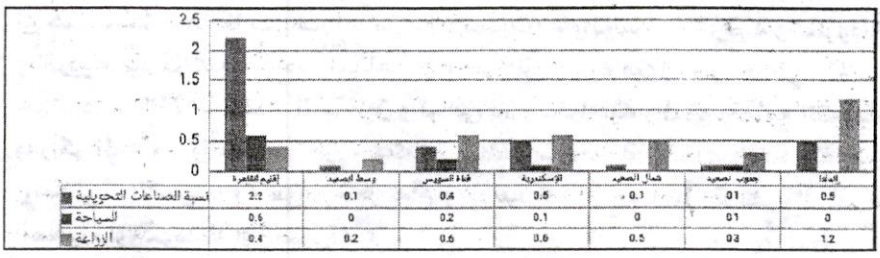

	إقليم القاهرة	وسط الصعيد	قناة السويس	الإسكندرية	شمال الصعيد	جنوب الصعيد	الدلتا
نسبة الصناعات التحويلية	2.2	0.1	0.4	0.5	0.1	0.1	0.5
السياحة	0.6	0	0.2	0.1	0	0.1	0
الزراعة	0.4	0.2	0.6	0.6	0.5	0.3	1.2

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٤. أهم مؤشرات التعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٢/٢٠١٣.نقلا عن تقرير حالة التنمية في مصر، معهد التخطيط القومي، ص٨٢.

كما يوضح الشكل رقم (٤) السابق أن شمال الصعيد لا يوجد به نشاط سياحي وكذلك وسط الصعيد على الرغم من وجود معالم سياحية كبيرة في هذه المناطق.

مما يدل على أن مصر تعاني من مشكلة تركز الصناعة وتركز النشاط الاقتصادي وأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة والصناعية منها بصفة خاصة تعاني من التركز ولم تؤد دورها في انتشار النشاط الصناعي والاقتصادي المأمول منها. وهو ما يمثل الإجابة على تساؤل البحث.

سابعا: آثار التوزيع الجغرافي(الإقليمي) للصناعات التحويلية والأنشطة الاقتصادية في مصر:

قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية في مصر هي التركز الشديد للعمران (السكان والأنشطة) في مساحة صغيرة جداً، يقابله مساحة خالية حوالي ٢٢٠ مليون فدان غنية بالأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، والغنية بالموارد الطبيعية المعدنية والتعدينية والمياه، وأول مؤشر لمظاهر التكدس السكاني في مصر هو معيار أو مقياس الكثافة (نسمة/ كم٢) حيث تبلغ الكثافة على مستوى الحيز المأهول حوالي ١١٦٥نسمة/كم٢ مقابل ٩٢نسمة/كم٢ للمساحة الإجمالية. وبالتالي المشكلة الانمائية

في مصر تتلخص في سوء التوزيع السكاني والأنشطة الاقتصادية على الحيز المتاح[1]. وهذا التكدس ترتب عليه:

١- ارتفاع كبير في أسعار الأراضي سواء الزراعية أو الأراضي المخصصة للبناء والأغراض والأنشطة الأخرى سواء الصناعية والخدمية. وهذا ما يوضحه الشكل التالي رقم (٥) الذي يوضح مراحل تطور أسعار متر الأراضي في المناطق السكنية الجديدة بمدينة القاهرة على سبيل المثال خلال السنوات من عام ١٩٦٦وحتى عام ٢٠١٩/٥/٢٨.

شكل رقم (٥) تطور أسعار متر الأراضي في المناطق السكنية الجديدة بالقاهرة خلال الفترة من ١٩٦٦: ٢٠١٩/٥/٢٨

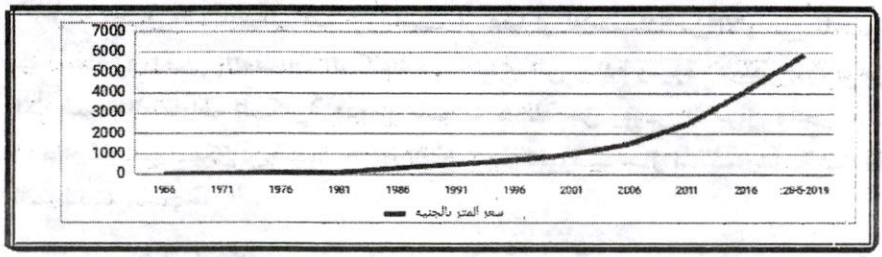

المصدر: تم الرجوع إلى : علاء بسيوني عبدالرؤف، « أثر الاختلالات الهيكلية على التنمية الاقتصادية : دراسة تطبيقية على مصر في الفترة (١٩٩١: ٢٠١٥) »، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، بنين « جامعة الأزهر، ٢٠١٨، ص٥٥ .

الموقع الرسمي لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة الرابط:

http://www.mhuc.gov.eg/Media/ServicesDetails/3133 last visited:5l8l2019

١ سيد عبد المقصود اعادة النظر فى ترسيم حدود المحافظات المصرية مرجع سابق ص ١-٢ .
تبلغ مساحة مصر مليون كم٢ اي ما يوازى ٢٣٩ مليون فدان يعيش ٩٢ مليون مصرى على مساحة صغيرة تبلغ ٧٩ الف كم٢ تمثل ٧,٩٪ من اجمالى مساحة مصر اى حوالى ١٨,٨ مليون فدان فقي (المصدر : المرجع السابقد ص ١) .

يتضح من الشكل السابق ارتفاع متوسط سعر المتر للأراضي السكنية حيث ارتفع من ٥ جنيهات سنة ١٩٦٦م إلى ٢٠ جنيهاً سنة ١٩٧٤م ثم إلى ٧٥ جنيهاً ١٩٧٨م، ثم إلى ٥٠٠ جنيه سنة ١٩٩١م[١]، إلى أن وصل إلى أكثر من ٥٨٩٠ جنيه في ٢٠١٩/٥/٢٨م[٢] في المناطق السكنية المميزة، أي أن سعر المتر ارتفع إلى أكثر من ١١٠٠ ضعف خلال الثلاث والستين عاماً الماضية، ويظهر الارتفاع المضطرد في أسعار الأراضي السكنية في مصر من خلال التغير في درجة ميل واتجاه المنحنى. وأثر هذا الارتفاع على التنمية الاقتصادية في مصر تأثيراً سلبياً من خلال النقاط التالية:

أ- زيادة الإحساس بالفقر والعوز نتيجة تآكل الأجور والمدخرات وانقضاء حياة الأفراد داخل المجتمع في محاولة الحصول على مسكن ملائم له ولأفراد أسرته دون التفكير في تكوين مدخرات استثمارية تدر له عائد في المستقبل.

ب - تحول النشاط السكني إلى استثمار عقاري للاستفادة من الارتفاع المستمر في أسعار الأراضي والعقارات السكنية وهذا أدى إلى زيادة وتيرة الارتفاع في أسعار الأراضي والعقارات السكنية ودوران كميات هائلة من رؤوس الأموال داخل هذا الإطار كان من الممكن أن تحدث طفرة اقتصادية كبيرة في حال استثمارها في أنشطة اقتصادية منتجة.

ج - قيام المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بتبويرها وبيعها كأراضي بناء لتحقيق عائد أعلى من عائد زراعتها مما أدى إلى انكماش الرقعة الزراعية[٣].

د- لجوء المواطنين إلى التوسع الرأسي بدلاً من الأفقي والبناء بالمخالفة مما ترتب عليه الكثير من المشكلات مثل انتشار المناطق العشوائية، وتركز السكان في مناطق معينة، وهذا ما ترتب عليه مشكلات أخرى كالمشكلات الصحية والتلوث والتكدس المروري وانهيار الصرف الصحي وشبكات الطرق.

هـ - زيادة التكاليف الاستثمارية سواء من حيث الزيادة في تكلفة الأراضي والمنشآت التي يقوم عليها المشروع أو من حيث ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج الزراعية والصناعية المحلية التي تأثرت بالتغير في أسعار الملكية، حيث يحتاج أي مشروع سواء كان صناعي أو زراعي أو تجاري أو خدمي إلى مساحة من الأرض أو العقارات السكنية إما لبناء المصانع والمخازن أو المقرات التسويقية والإدارية، وهذا ما يستحوذ

١ تم الرجوع إلى: جون ووتربري، أنماط التحضر وتوزيع الدخل في مصر، الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ٥٥٩.

-الموقع الرسمي لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة الرابط: http://www.mhuc.gov.eg/Media/Ser-vicesDetails/3133 last visited:5|8|2019

٢ محمد المهندس، أسعار متر أراضي القاهرة الجديدة السكنية المميزة، موقع القاهرة الجديدة اليوم، تاريخ الاطلاع ٢٠١٦/٩/١٨م، الرابط: http://newcairotoday.blogspot.com.eg/2015/04/3850-4050.html last visited:7|8|2019

٣ وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص١.

على نسبة ليست بالقليلة من رؤوس الأموال المخصصة لإنشاء أي مشروع التي تزداد إذا كان تمويل هذا المشروع يتم عن طريق الاقتراض من البنوك مما يزيد من عبء الفائدة وتكاليف التمويل، وهو ما يؤثر على تكاليف الإنتاج ومن ثم أسعار المنتجات والخدمات التي تقدمها هذه المشروعات. وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمشروعات سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

٢- تركز النشاط الصناعي والاقتصادي خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة داخل الكتلة السكنية في المدن والقرى، أدى إلى انبعاث ملوثات بيئية سواء كانت صلبة أو سائلة أو غازية أو سمعية[(١)]. هذا التركز الشديد علي سبيل المثال في اقليم القاهرة الكبرى أدى إلى ارتفاع التلوث بكافة أنواعه فعلى سبيل المثال ارتفع تلوث الهواء في القاهرة إلى الحد المسوح به طبقاً لقانون البيئة ٤/ ١٩٩٤ حيث مستوى تركيز الجسيمات (جسيمات ١٠ ميكروجرام فأقل) بلغ (٧٠ ميكروجرام/ متر٣ للتعرض ٢٤ ساعة) في ٢٩ محطة من محطات القياس (٣٠محطة) عبر ٩٥٪ من فترات القياس خلال الفترة من ١٩٩٩م وحتى نهاية ٢٠٠٣ [(٢)]، وارتفاع كمية ومعدلات المخلفات الصلبة البلدية في القاهرة والجيزة والقليوبية وهي تمثل ٤٥٪ من المخلفات الصلبة البلدية في مصر عام ٢٠١٤[(٣)].

٣- التركز للنشاط الصناعي والاقتصادي في أقاليم بعينها كما يوضحها الشكل رقم (٣) وعلى رأسها اقليم القاهرة الكبرى والإسكندرية والدلتا، نتج عنه حدوث تنمية إقليمية غير متوازنة في مصر بصورة واضحة حيث حدث تنمية الأقاليم التي بها النشاط الصناعي والاقتصادي وتأخر التنمية في الأقاليم الأخرى[(٤)].

٤- سبب هذا التركز الشديد للأنشطة الصناعية والاقتصادية في أقاليم القاهرة والإسكندرية إلى ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية إلى هذه الاقاليم بشكل كبير. ونتج عن هذا العديد من المشاكل في الإسكان والتلوث والبطالة ..وغيرها[(٥)].

٥- تسبب هذا الاختلال في توزيع القطاع الصناعي والاستثمارات بكافة أنواعها والأنشطة الاقتصادية واستقطاب المراكز الحضرية الكبرى للاستثمارات والسكان إلى

١ عابد محمود أحمد جاد، عبد لله عبد الشافي منصور حفناوي، دور العناقيد الصناعية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ب ت. ص١٣ متاح على
http://www.cpas-egypt.com/pdf/Abed_Mahmoud/Researches/11.pdf last visited:9-9-2019

٢ محمد سمير مصطفى، نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(١٨٠). معهد التخطيط القومي، القاهرة. مصر، يوليو ٢٠٠٤، ص ٢٢-٢٣.

٣ نفيسة سيد أبو السعود. الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها في دعم الاقتصاد، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٢٣٦)، معهد التخطيط القومي، القاهرة. مصر، يوليو ٢٠١٧. ص ١٠-١١.

٤ فريد أحمد عبد العال، أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٢٤٤). معهد التخطيط القومي، القاهرة. مصر، نوفمبر ٢٠١٣. ص ٨-١٠.

٥ حنان رجائي عبد اللطيف، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٢٥٦). معهد التخطيط القومي، القاهرة. مصر، يناير ٢٠١٥. ص ١٦٦-١٦٧.

ظهور المناطق العشوائية، بل تناميها أيضاً بصورة سريعة - وخاصة في إقليم القاهرة الكبرى[(١)] - وزيادة معدلات التحضر والنمو العمراني غير المخطط، ومع هذا تجاهل المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية الشاملة لمصر ٢٠٥٠ مصير المناطق العشوائية جملة وتفصيلا، وركز فقط على ضرورة نقل الوزارات من منطقة المنيرة ونقل جبانة القاهرة خارج العاصمة، ولا توجد أية استراتيجية واضحة بالنسبة للتجمعات العشوائية[(٢)].

٦- كذلك في ربط توزيع الأنشطة بين اقاليم الجمهورية ومعدل الفقر نلاحظ ارتفاع معدلات الفقر في الأقاليم التي لا ينتشر فيها النشاط الصناعي والاقتصادي وهذا ما يوضحه الشكل رقم (٦).

شكل رقم (٦) نسبة الفقر في مصر جغرافيا خلال الفترة من عام ٢٠١٠/ ٢٠١٨

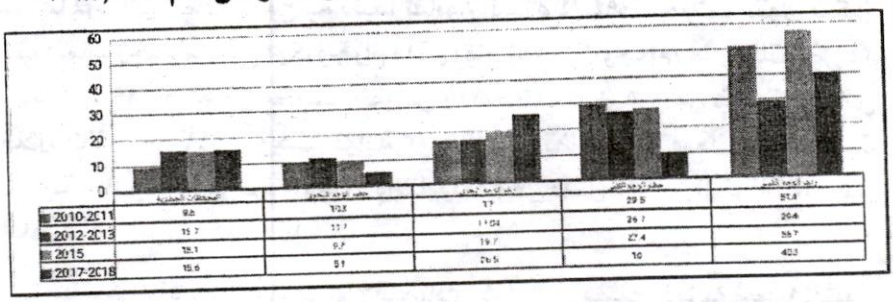

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٤ . أهم مؤشرات التعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٢/٢٠١٣ نقلا عن تقرير حالة التنمية في مصر، معهد التخطيط القومي، ص٨٢، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات الفقر بحث الدخل والانفاق والإستهلاك ٢٠١٧/٢٠١٨، يوليو٢٠١٩، ص٢.

يوضح الشكل السابق رقم (٦) بالمقابلة مع الشكل رقم (٣) التوزيع الإقليمي للأنشطة الصناعية والاقتصادية إلى انتشار الفقر في المحافظات والأقاليم التي تتسم بقلة الأنشطة الصناعية والاقتصادية وخاصة في ريف الوجه القبلي. وقد أرجعت الدراسات[(٣)] السبب في انتشار معدلات الفقر في محافظات وأقاليم الصعيد

١ على لطفي، أزمة العشوائيات، الفرقة الثانية تمهيدي ماجستير اقتصاد، كلية التجارة. جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ٢٠١٢/٢٠١١، ص٣.

٢ مجدي عبد القادر إبراهيم. دور المدن الجديدة في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٢٣٩)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، أغسطس ٢٠١١، ص ٨٢، ص ص٩٦-٩٧.

٣ تم الرجوع إلى :
هدى صالح النمر. الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ في سياق توجهات التنمية في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٢٥٩)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، يوليو ٢٠١٥، ص ١٤-١٥.
سنية القلي. الفقر والسياسات الحكومية في مواجهته، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية. القاهرة، مصر٢٠١٦، ص ٩٤-٩٨.
فريد أحمد عبد العال. آليات تحقيق سياسة التنمية الاقليمية المتوازنة في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٢٧٠)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، أغسطس ٢٠١٦، ص ٦٢-٦٥.
قاعدة بيانات البنك الدولي عن مصر
http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=EG&n last visited:6-9-2019

عنها في الوجه البحري والمحافظات الحضرية إلى نمط توزيع الاستثمارات الحكومية خلال العقود الماضية والذي صاحبه عدم عدالة التوزيع فبقراءة التوزيع المكاني للاستثمارات العامة خلال الفترة من (٢٠٠٨/٢٠٠٩ -٢٠١٧/٢٠١٨) على الأقاليم السبع لمصر وجد أن محافظات إقليم القاهرة الكبرى تستحوذ على غالبية الاستثمارات العامة الموزعة مكانياً وذلك لوجود العاصمة وتركز ٥٥٪ من إجمالي السكان في مصر به، ثم إقليم محافظات القناة، ثم إقليم الإسكندرية ثم إقليم الدلتا، ويأتي أقاليم الصعيد الثلاثة في زيل التوزيع، وهو ما يشير إلى عدم العدالة في توزيع الاستثمارات بين الأقاليم الاقتصادية. والتي تتركز بصفة أساسية في إقليم القاهرة الكبرى في فترات المقارنة. وبالتالي لا يزال ٥٣٪ من سكان ريف الوجه القبلي عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨ لا يستطيعون الوفاء بإحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء، ولا يزال ثلثي الفقراء يسكنون في الريف، ويسكن ٤٠,٣٪ من إجمالي الفقراء في ريف الوجه القبلي بينما يعيش به ٢٥,٢٪ فقط من السكان [(١)].

مما سبق يتضح أن الاستثمارات العامة تشكل أكبر أسباب التركز الصناعي والاقتصادي والسكاني في مصر في أقاليم بعينها كأقليم القاهرة والقناة حيث تعمل هذه الاستثمارات على رفع البينية الأساسية ورفع مستوى الخدمات، وبالتالي يدفع السكان والنشاط إلى التوطن بهذه الأقاليم، وأن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر لم تسهم بشكل فعال في الحد من تركز الصناعات. وكذلك لم تساهم في تنويع الأنشطة الاقتصادية وتوزيعها بين الأقاليم المختلفة والحد من الهجرة الداخلية وتحقيق النمو المتوازن في مصر، مع قدرتها على هذا. ومن أهم أسباب هذا يعود إلى الاستثمارات العامة وتركزها في أقاليم معينة دون غيرها، وما تبعها من استثمارات خاصة للاستفادة من وفورات الاستثمارات العامة.

١١ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء . مؤشرات الفقر بحث الدخل والانفاق والإستهلاك ٢٠١٧/٢٠١٨. يوليو ٢٠١٩. ص٢.

المبحث الثالث

تقويم دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من التركز الصناعي والاقتصادي في مصر

على الرغم من أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر تعاني التركز وضعف الانتشار كما اتضح سابقا، إلا أنها يمكن أن تؤدي على وجه العموم والصناعات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص- لقدرتها على خلق قيمة مضافة كبيرة- دورا بارزاً في التخفيف من حدة تركز النشاط الصناعي والاقتصادي في مصر لقدرتها على التوطن في المدن الصغيرة والمناطق الريفية والمدن الجديدة والمناطق التي لا تحتاج إلى إنفاق كبير على البنية الأساسية، وهو ما سنتناوله في النقاط التالية:

أولا: الصناعات الصغيرة والمتوسطة والانتشار الجغرافي في مصر:

لقد رافق نمط التوطن والتركز الصناعي السائد في مصر العديد والكثير من المساوئ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والسياحية، وأن إعادة توطن الصناعات القائمة يقابله صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية تجعل تنفيذه أمر باهظ التكاليف وأن لم يكن مستحيلاً. غير أن الأمر يبدوا أكثر عقلانية وقابل للتطبيق إذا ما تعلق الأمر بتوطن المشروعات الصناعية الجديدة والتي تتضمنها خطط التنمية والمتوقع اقامتها مستقبلاً، مع تصنيع الريف والمناطق النائية وتأتي الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية والبيئية لتؤدي دوراً هاماً في هذا التوطن والانتشار الصناعي للعديد من الأسباب نذكر منها[1]:

١. قابليتها للانتشار؛

٢. قدرتها على امتصاص العمالة الفائضة على وجه العموم وفي الريف على وجه الخصوص؛

٣. لا تتطلب في إقامتها أموال طائلة؛

٤. لا يتطلب إقامتها وتطويرها معارف فنية متقدمة؛

٥. خطوة أساسية في طريق تصنيع البلدان النامية إذ تشكل جزءاً هاماً من عملية التصنيع الديناميكية ومصدراً جديداً لاستغلال الموارد المحلية؛

٦. تعتبر هذه المؤسسات المصدر التقليدي لنمو وتطوير الاقتصاد الوطني؛

---

١ إيهاب رشدي مصطفى عبد المجيد، دور الصناعات الصغيرة في تنمية الاقتصادات النامية، دكتوراه اقتصاد، قسم التشريعات الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٦م، ص٥٢.

٧. ارتفاع مساهمتها في القيمة المضافة وقدراتها الابتكارية؛

٨. كونها تمثل العمق الاستراتيجي للمؤسسات الكبيرة.

بالتالي فإن مصر في حاجة إلى هذا الانتشار وعدم التركز الصناعي لأنه خلال السبعينات من القرن الماضي شهدت مصر حركة انتقال دائبة ومتزايدة في العمالة بسبب اختلاف الأجور والتباين في الظروف المعيشية وخاصة بين الريف والحضر (أدى هذا الاختلاف إلى اجتذاب سكان الريف وهجرتهم إلى المدن) وهذه الهجرة تمت بصورة عشوائية ودون تخطيط مسبق. وتسبب انتقال الأعداد الغفيرة من الريف إلى المدن إلى زيادة الضغط على المرافق والخدمات، وظهور مشكلة السكن. ولعل أهم النتائج أن الهجرة لا تشكل إضافة حقيقية على القوى الإنتاجية في المدن حيث يفتقرون إلى التدريب والتأهيل ليكون أعمالهم منتجة. حيث لا تشكو مصر من شح في الموارد البشرية، فهناك فائض في القوي العاملة غير الماهرة وانخفاض في مستوى تشغيل المرأة، بقدر ما تشكو من نقص المهارات وسوء استخدامها والهدر الكبير الناجم من البطالة السافرة والمقنعة والجزئية. الأمر الذي يتطلب تخطيط وتنمية الموارد البشرية المصرية والتوسع في التعليم الفني والمهني والتدريب على حساب التعليم الأكاديمي مع تكييف الأخير بما يتفق ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر.

كما تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق استراتيجية التنمية المكانية والانتشار الجغرافي في مصر والتي تستهدف زيادة المساحة المأهولة بالعمران إلى ٢٥٪ من إجمالي مساحة مصر بدلاً من نسبة ٧,٩ الحالية، ولن يتأتى ذلك إلا بتوفير ثلاثة اشتراطات للمجتمعات العمرانية الجديدة هي: فرص العمل الجديدة والسلع والخدمات والسكن.

ومن الواضح أن سبيل تحقيق الشرطين الأولين هو وجود استثمارات ومشروعات منتجة توفر فرص عمل. ونظراً لأن أسواق المجتمعات الجديدة هي أسواق جديدة وبالتالي صغيرة، فإن أنسب الصناعات لها هي الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي لا يمكن تصور تحقيق الانتشار العمراني والتنمية المكانية دون تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي توفر السلع والخدمات من جهة وفرص العمل من جهة أخرى[(١)].

كما أن من أهم مزايا تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بجانب توفير فرص العمل والسلع والخدمات هي حل مشكلة السكن، لأن المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة والانتشار الجغرافي يأتي على أرض جديدة في مصر، غالباً أرخص من

١ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥، مرجع سابق، ص ٢٨.

الوادي القديم وخصوصاً في اقليم القاهرة الكبرى، ومن ثم حل مشكلة السكن. لذا يجب إعطاء أرض السكن بسعر الترفيق في المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة فقط وليس بهامش ربح مثل مشروع ابني بيتك، وهذا الانتشار يحل أهم مشاكل ومعوقات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وهي مشكلة الحصول على أرض بسعر مناسب ومشكلة البنية الأساسية والطاقة وغير ذلك [(١)]. من الجدير بالذكر أن مدينة العاشر من رمضان وهي من الجيل الأول للمدن الجديدة الصناعية نجحت في التنمية الصناعية، وحققت أكثر من المخطط لها، لكنها فشلت كمدينة سكنية. بخلاف المدن الجديدة في إنجلترا وفرنسا حيث تم فيها بناء سكن للعمال كما لم تفرق بينها وبين المدن الأصلية في الخدمات وعوامل الجذب. حيث فشلت المدن الجديدة في مصر في استقطاب السكان. فحتى عام ٢٠١١ استوعبت هذه المدن ٩٠٣ألف نسمة، ويمثل هذا العدد ٥٪ فقط من حجم السكان المستهدف لهذه المدن [(٢)].

ثانياً: آليات الانتشار الجغرافي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

تمتلك مصر مجموعة من الآليات التي يمكن أن تعمل على انتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توافر المواد الخام في العديد من المحافظات المصرية، وكذلك المخلفات الزراعية والصناعية، وقدرة هذه الصناعات في الاستفادة من جميع الموارد. فالكثير من المواقع المصرية (مدن أو أرياف) يمكن أن تمثل بيئات صناعية متكاملة [(٣)]، وسوف نتناول هذه الاليات في الآتي:

أ- المواد الخادم: كما سبق وأن ذكرنا أهم ما يميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على الانتشار الجغرافي والاستفادة من المناطق التي تتوطن بها في الحصول على المواد الخام، وتعتبر المقومات والموارد الاقتصادية لمحافظات مصر مدخلاً حقيقاً لهذه الصناعات. فعلى سبيل المثال تنتج مصر ٣٥ مليون طن فواكه وخضروات سنوياً يتلف منها في حدود ٣٥٪ في ذروة الإنتاج، حيث لا يتم استهلاكها أو تصديرها ولا توجد ثلاجات كافية لاستيعابها، مما يعرضها للتلف، فضلا عن الفاقد في عمليات الإنتاج والجني والنقل، والتسويق. وهنا يظهر الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مشروعات تجهيز الخضروات وتعليبها وتغليفها، مستفيدة من هذه الكميات الكبيرة من الإنتاج في القرى والأماكن القريبة من الإنتاج، وبذلك تحافظ على الفواكه والخضروات من التلف [(٤)]. وتتباين تلك

١ للمزيد عن مشكلة توفير الأرض والبنية الأساسية التفضل بالرجوع إلى المرجع السابق، ص ٣١-٣٢.

٢ مجدي عبد القادر إبراهيم، دور المدن الجديدة في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر، مرجع سابق،ص٢٠١،٢٢٥.

٣ جمال الدين أحمد حواش، عزة أحمد عبدالله. التلوث البيني في جمهورية مصر العربية وأثره على الاقتصاد القومي، وحدة بحوث الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، بت،ص٧٣.

٤ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١١، القاهرة، مصر، نوفمبر ٢٠١١م، ص١١٤.

المقومات من محافظة إلى أخرى. وبالتالي هناك عدد هائل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن إقامتها بصورة متباينة من محافظة لأخرى حسب نوع الموارد المتاحة في البيئة، والاحتياجات المحلية من السلع والخدمات وتكون ناجحة، كما يلي[(١)]:

صناعات صغيرة ومتوسطة قائمة على الموارد المائية والبحرية.

تمتلك مصر العديد من الموارد المائية والبحرية تتيح لها مجالات مهمة للأنشطة الاقتصادية التي تقوم على استغلال هذه الموارد، وأهمها صيد الأسماك وما يرتبط بها من مشروعات صناعية كالسفن ومراكب الصيد واليخوت والقوارب ومعدات الصيد، وتعبئة ملح الطعام وحفظ وتعليب الأسماك. وتتوافر هذه الصناعات في المناطق الساحلية والتي تمتد ما يزيد عن ألفي كيلو متر علي البحر الأحمر والبحر المتوسط وخليج العقبة وخليج السويس.

صناعات صغيرة ومتوسطة تقوم على الموارد الزراعية والحيوانية.

تعد مصر من ضمن الدول الزراعية -على الرغم من قلة المساحة المزرعة بها والتي تكاد تكون ثابته منذ أكثر من مائة عام فالمساحات التي يتم استصلاحها تهدم مقابلها مساحات في الوادي القديم- لذا هناك مجموعة من الصناعات المقترحة كنماذج لصناعات صغيرة ومتوسطة قائمة على الإنتاج الزراعي والحيواني منها على سبيل المثال لا الحصر صناعة أقفاص تعبئة الخضر والفاكهة وانتاج صلصة الطماطم، ومصانع تجهيز الحبوب، وعسل النحل، وانتاج لفائف الفواكه، وانتاج أطباق بيض مزارع الدواجن، وتجميد الخضروات، وتصنيع منتجات الألبان وحفظ وتجميد الدواجن، ومشروع دود القز، وعيش الغراب، وغيرها من الصناعات والتي يمكن إقامتها في معظم محافظات مصر التي علي شريط نهر النيل.

صناعات صغيرة ومتوسطة حرفية يدوية وبيئية.

أصبحت الصناعات الحرفية التقليدية والبيئية موضوع اهتمام كبير محليا وعالميا، وأضحت تمول كمشروعات اقتصادية قومية، نظراً لما تحمله من موروثات ثقافية لأقاليم مصر المختلفة. وتتمثل أهم الحرف اليدوية والبيئية في السجاد والكليم اليدوي والخزف والفخار والارابيسك المصنوع من جريد النخيل وتعتمد صناعة السجاد على الخامات المحلية المتوافرة في مصر من صوف وشعر ووبر الغنم والماعز الخالص الطبيعي. وصناعة الأثاث والأحذية والحلويات والغزل والنسيج

١ شعبان عبده ابو العز المحلاوي. دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في النهضة الصناعية لمصر. المؤتمر السابع والعشرين للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع في الفترة من ٢٦-٢٧ يونية ٢٠١٣. القاهرة. مصر. ص٥٧٢-٥٧٥.

والصابون والخشب المضغوط ومضارب الأرز. ومطاحن القمح. ويمكن أن تقام هذه الحرف والصناعات في محافظات الوادي الجديد، والفيوم، وأسيوط، ودمياط.

٢ - المخلفات الزراعية والصناعية: الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في الاستفادة من جميع موارد المجتمع خاصة أن لها القدرة على استخدام مخلفات الإنتاج الزراعي والحيواني والإنساني، بالإضافة الي مخلفات الإنتاج الصناعي، كما يلي:

صناعات صغيرة ومتوسطة تقوم على المخلفات الزراعية.

تعتبر المخلفات الزراعية والمحاصيل غير الناضجة أو التي زاد نضجها ثروة يجب الاستفادة منها وتصنيعها وإعادة تدويرها وإقامة العديد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة عليها، مثال ذلك إنتاج السكريات، وفطر الغراب، والأعلاف الحيوانية، وأسمدة حيوية وكحول، ولب الورق، وغيرها من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن إقامتها في جميع المحافظات الزراعية - كالشرقية والبحيرة والدقهلية وأسيوط وكفر الشيخ والمنيا وسوهاج والفيوم والغربية والمنوفية وغيرها من المحافظات الأخرى – ويعتبر قش الأرز والمخلفات الزراعية المختلفة غنية بالمادة العضوية والكربون، ولذلك يمكن الاستفادة منها كسماد عضوي، وهناك العديد من المخلفات الأخرى الغنية بالنتروجين مثل روث الحيوانات والطيور وكذلك مخلفات الصرف الصحي.

صناعات صغيرة ومتوسطة تقوم على المخلفات الصناعية.

تتيح المخلفات الصناعية المختلفة إقامة العديد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة . فيمكن إقامة صناعات صغيرة ومتوسطة على مخلفات الصناعات الغذائية مثل مخلفات قصب السكر والخضر والفاكهة ، وصناعة الألبان، حيث يمكن الاستفادة من هذه المخلفات في إنتاج الكحول وحمض الستريك، والعلف الحيواني، وفطر عيش الغراب. وينتج عن الصناعات الهندسية والمعدنية - مثل البلاستيك والمعادن والكاوتش- مخلفات وبالتالي يمكن إقامة العديد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتدوير هذه المخلفات مثل تدوير البلاستيك أو تصنيع مخلفات الكاوتش لإنتاج عدة منتجات مثل الخراطيم، كما يمكن تجهيز مخلفات المعادن بصورة يمكن معها استخدامها في كثير من الصناعات.

وبذلك تمتلك جميع المحافظات المصرية المواد الخام وجميع مقومات قيام صناعات صغيرة ومتوسطة، هذه الصناعات لها القدرة على تحقيق التوظف الكامل، والاستفادة من كل الموارد المتاحة، وبالتالي يتحقق الانتشار الجغرافي(الإقليمي)

للصناعة ومن ثم التوازن التنموي والاقتصادي لكافة ربوع مصر، كما تسمح بالخروج من الوادي القديم الضيق إلى رحاب مصر الواسع.

ثالثاً: التجمعات الصناعية كآلية للإنتشار الجغرافي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

بعد عرض واقع التركز الصناعي في مصر وآثاره السلبية الكثيرة فقد أصبح من المرغوب إتخاذ كافة التدابير لتقليل الإتجاه نحو التركز الصناعي والتوجه نحو الانتشار الصناعي، وتحقيق التوازن الإقليمي، وخلق الأنشطة الصناعية حول المدن الصغيرة والمدن والتجمعات الجديدة وتحويلها إلى مناطق جذب بعد توفير التسهيلات الضرورية فيها.

لقد أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبغض النظر عن نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ذو أهمية كبيرة. ولهذا أنشأت من أجل ذلك أجهزة التخطيط ووضعت الخطط الإنمائية من أجل ترشيد عملية توزيع الموارد المتاحة للتنمية. ولم يعد دورها مقصوراً على التأثير في توزيع الدخل، وتحقيق التوازن القصير الأجل لكل من الاقتصاد المحلي والقطاع الخارجي، اعتماداً على السياستين المالية والنقدية، بعد أن تجاوزها إلى إجراءات وسياسات أخرى كالاستثمار المباشر والتصريح المباشر بإنشاء الصناعات الصناعية الجديدة وإعطاء الحرية للتجارة الخارجية للتأثير في مختلف مشاريع الاقتصاد القومي.

وباستقراء برامج وخطط التنمية في مصر في الفترة الأخيرة، نجدها لا تستهدف رفع معدلات الناتج القومي الإجمالي بمعدلات تفوق زيادة السكان فحسب، بل وتهدف للنهوض بالمناطق والفئات الاجتماعية الأقل تقدماً والمتأخرة لتحقيق التوازن الإقليمي، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، مع توجيه العناية بالريف، وتوفير الخدمات الأساسية ونشر وتشجيع الصناعات الريفية لزيادة فرص العمل وانتاجيته، للحد من هجرة أهل الريف إلى المدن، كما تهدف خطط التنمية الصناعية في مصر إلى توزيع المشروعات الصناعية توزيعاً أفضل بين مناطق البلاد المختلفة. وعليه فإن سياسات التوطن الصناعي تتراوح في مصر ما بين التدخل المباشر في تحديد موطن الاستثمارات الصناعية وبين التدخل غير المباشر على حرية المنظم في اختيار موقع نشاطه الصناعي.

فقد قامت الدولة بإنشاء العديد من التجمعات الصناعية، بهدف تقديم حل تنموي لدعم التكامل الصناعي بين المصانع الكبيرة من ناحية والمصانع الصغيرة والمتوسطة من ناحية أخرى والمساهمة في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية

نحو الصناعات التكميلية، والصناعات ذات القيمة المضافة والصناعات القائمة على استخدام التكنولوجيا والمعرفة وكذلك توفير المناخ المناسب لتمكين القطاع الخاص وصغار المستثمرين من إظهار قدراتهم الإبداعية للابتكار والارتقاء بالصناعة المصرية وتعميق المنتج المحلي. وتأتي التجمعات في إطار استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية من خلال إنشاء مجمعات صناعية على مستوى الجمهورية بوحدات صناعية جاهزة التشغيل بمساحات مختلفة تناسب مختلف نشاطات الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأيضا تسهيل سرعة البدء في النشاط من خلال تسليم المصانع جاهزة بالمرافق والتراخيص[١].

كما تؤكد التجارب العالمية الناجحة في عملية التصنيع على أن التجمعات الصناعية تعد من أهم مقومات تطور الصناعة، حيث تتجمع مختلف الصناعات المرتبطة في إطار جغرافي معين(الصناعات المغذية وأنشطة الإنتاج والتوزيع والخدمات المرتبطة)، بما يضمن خفض التكلفة في الصناعة، وحفز القدرة على الإبداع والتطوير نتيجة الاحتكاك وانتقال المهارات. وحتى يتحقق هذا المحور يلزم الدخول في عدد من البرامج التي نصت عليها الاستراتيجية، وهي برنامج للتجمعات الصناعية العنقودية، وبرنامج للتجمعات الصناعية التقنية والمتقدمة، وبرنامج دعم مسارات التقنية المتقدمة وبرنامج الترويج الصناعي[٢].

ومن أحدث الأمثلة للتجمعات الصناعية في مصر مشروع مدينة الجلود بالروبيكي والتي شملت كافة أحجام الصناعة من مدابغ صغيرة ومتوسطة وكبيرة ومخزن رئيسي للكيماويات المساعدة في عملية الصناعة وقد تحملت الدولة نفقات عملية النقل لكافة المدابغ[٣].

هذا ليس معناه دعوة إلى التركز ولكن دعوة إلى إقامة تجمعات صناعية عديد في مختلف أنحاء البلاد للاستفادة من مميزاتها، بالإضافة إلى أن كل تجمع يستخدم الموارد

---

١ إيمان محمد على عبد المعطي، النهوض بالصناعات الصغيرة في مصر السبل والآليات، ماجستير التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، ٢٠١٧، ص١١٢.

٢ حسين عبد المطلب الأسرج. نحو استراتيجية لتنمية صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر. المؤتمر الثامن والعشرين للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع في الفترة من ٢٨-٢٩ ديسمبر ٢٠١٦. القاهرة. مصر. ص٩.

- تنويه: فى هذا الخصوص وكما أوضح وزير الصناعة (وقت ذاك) انه سيتم تخصيص أراضي على مستوى المحافظات بأكملها لتوفير بيئة الأعمال الملائمة مع تخصيص مساحات محددة للصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث تم توفير وحدات مجمعات للصناعات الصغيرة (٣٦٦٣ وحدة) في ٨ محافظات سوهاج، قنا، أسوان، أسيوط، الإسكندرية (برج العرب)، الدقهلية، المنوفية (مدينة السادات)، الإسماعيلية بإجمالي ٣٣٢٨ مشروع صغير تستوعب ١٤٦٣٩ عامل منها ٤٤٪ عمالة بالصناعات الهندسية، ٢٢,٧٪ بمراكز الخدمات والصيانة والمخازن. ١٢٪ بالصناعات الغذائية. والباقي موزع على القطاعات الأخرى المختلفة بالإضافة الي طرح أراض صناعية بمدينة قويسنا الصناعية لإقامة صناعات صغيرة ومتوسطة بمساحات من ١٠٠٠م٢ إلى ٣٦٠٠ م٢ بمساحة إجمالية قدرها ٥٠٠ ألف م٢ وطرح حوالي ١٠ مليون م٢ من الأراضي الصناعية قبل نهاية العام.

٣)الهيئة العامة للتنمية الصناعية

last visited:17-10-2019 http://www.ida.gov.eg/Arabic/StrategicProjects/Pages/specializedindustrial.aspx

المتاحة في مكان إقامته. هذا التجمع ليس معناه التواجد في بقعة أرض واحدة، ولكن قد يكون في إطار جغرافي ببقع كثيرة تجمعهم شبكة من وسائل الاتصال والمواصلات السريعة والسهلة ...الخ، لتلبية متطلباتها من مدخلات وتصريف مخرجاتها، لذلك يجب:

١- ضرورة العمل على إعادة توطين الصناعات الصغيرة والمتوسطة واخراجها من الكتلة السكنية (وخاصة غير الرسمية منها) عن طريق هذه التجمعات مع إعطائها مزايا في سعرها أو تأجيرها مع الضرائب وباقي الإجراءات.

٢- العمل على ربط تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأهداف التنمية المستدامة برؤية مصر ٢٠٣٠ لضمان النهوض بتلك الصناعات وتقييم مراحل نموها وأثرها في إطار تلك الرؤية.

٣- زيادة الاهتمام بالتطوير التكنولوجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة حتى تتواكب مع توجهات التنمية الصناعية المستقبلية وخاصة ما تحمله الثورة الصناعية الرابعة من آفاق تكنولوجية متقدمة.

يتضح مما سبق: أن التجمعات الصناعية تحفز التنوع الاقتصادي والتنمية المتوازنة على مستوى المناطق وتحقيق عدالة توزيع النشاط الاقتصادي بوجه عام والنشاط الصناعي تحديداً.

كما يتبن أنه للسير قدما نحو طريق التنمية المستدامة الاحتوائية والمتوازنة إقليمياً. فإنه من الضروري أن يأخذ إدراج محافظات مصر حيزاً من الاهتمام فيما يتعلق بتطويرها اقتصاديا ودعمها استثمارياً، لاسيما أن الكثير من المحافظات المصرية تتمتع بالعديد من المزايا التي تسهم في جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية على حد سواء. هذا فضلا عن قدرتها على إقامة نهضة صناعية داعمة للاقتصاد وللخطط التنموية. لكن هذا التوجه يحتاج إلى تضافر جميع القوى العامة والخاصة مع السعي الجاد لتوفير كل وسائل التنمية وعلى رأسها إعداد خريطة اقتصادية استثمارية صناعية مدروسة لكل محافظات مصر يحدد فيها ما يناسب كل محافظة على حدة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

١- الإنفاق العام على البنية الاساسية: حيث لا تنمية بدون توفرها، فرأس المال العيني الإنتاجي لا يقوم الا عليها إذا توفرت هذه العناصر فإنها تعمل على جذب الاستثمارات سواء الداخلية أو الخارجية.

١- الاهتمام برأس المال البشري: ويكون ذلك عن طريق تحديث العملية التعليمية واستخدام تطبيقات المعرفة والابتكارات في الأغراض الصناعية، وتطوير طرق الإنتاج وأساليب الإدارة، وغرس روح المبادرة والعمل الحر في نفوس الشباب.

٣- البدء الحقيقي في الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة: أن مشكلة مصر هي البدء بالصناعات الكبيرة والاهتمام بها خاصة بعد تحولها إلى النهج الاشتراكي في ستينات القرن الماضي. اذ كان يجب البدء بالصناعات الصغيرة والمتوسطة على غرار الدول المتقدمة ودول النمور الآسيوية.

٤- إنزال قانون الاستثمار الجديد والتنمية الجغرافية لمصر على أرض الواقع: فقد جاء في أولويات استراتيجية وزارة الاستثمار، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير مناخ جاذب للاستثمار في المحافظات وتحسين بيئة الأعمال، بما يسهم في تعزيز جهود النهوض بالاقتصاد والوصول إلى معدلات النمو المنشودة، ودعما لهذا السعي قانون الاستثمار الجديد أعطى للمستثمرين الكثير من الحوافز خصوصا للقطاعات التي تحتاج الحكومة زيادة إنتاجيتها، وكذا الحوافز الممنوحة للاستثمار في محافظات بعينها، مثل محافظات الصعيد وسيناء.

فالخريطة الاستثمارية لوزارة الاستثمار تضمنت ٦٠٠ فرصة استثمارية في المحافظات موزعة على مختلف القطاعات الصناعية والبتروكيماوية والصناعات الزراعية والسياحية والمنسوجات والصناعات الكهربائية، وتتصدر محافظة الوادي الجديد المحافظات الأكثر فرصا بنحو ١٥٠ مشروعا، يليها الفيوم نحو ٤٠ فرصة استثمارية، وقنا نحو ٢٤ فرصة استثمارية. وتم هذا بالإستعانة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والتي تشير بياناته إلى حاجة تلك المحافظات إلى هذه الاستثمارات للعمل على خفض الفقر والبطالة، في ضوء مدى احتياج هذه المنطقة من الاستثمارات[١].

٥-الأخذ بفكرة الحاضنات الصناعية بجميع المحافظات والجامعات المصرية: وهي تقنية جديدة لدعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة التأسيس والانطلاق والتشغيل، وتدعى هذه الآلية بحاضنة الأعمال[٢]، والتي يمكن تعريفها بأنها « مجموعة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة، توفرها مؤسسة ذات كيان قانوني لديها الخبرات اللازمة والقدرة على الاتصالات والحركة الضرورية لنجاح مهامها. وتقدم هذه المؤسسة خدمات للأفراد الذين يملكون مواهب العمل الحر والذين يرغبون البدء بإقامة مؤسساتهم الصغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة، والخروج من الحاضنة لإفساح المجال أمام مؤسسات صغيرة

١ لقاء وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي سحر نصر مع الأهرام العربي تحت عنوان، خريطة استثمارية اقتصادية صناعية لكل إقليم.. محافظات مصر .. تنطلق إلى التنمية، بتاريخ ٢٠١٨/١/١٢ متاح على:
http://arabi.ahram.org.eg/News/130873.aspx last visited:5-11-2019

٢ إن حاضنات الأعمال هي منظومة تكاملية تعتبر كل مشروع صغير كأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل. لذلك يحتاج إلى حضانة تضمه منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بطاقة الاستمرارية، وتدفع به تدريجياً بعد ذلك قوياً قادراً على النمو ومؤهلاً للمستقبل ومزوداً بفعاليات وآليات النجاح.

أخرى في مراحل التأسيس الأولى للاستفادة منه»[١]. وهو ما يجب إنشاء وانتشار هذه الحاضنات بجميع محافظات مصر ومراكزها وقراها، مع إنشاء حضانات أعمال بجميع الجامعات المصرية الحكومية والخاصة بدعم من البنك المركزي[٢].

٦- إنشاء مناطق صناعية متخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة: لتشجيع توطين تلك الصناعات (لأن تكامل الصناعات وتخصصها في مكان واحد، يؤدى إلى تخفيض تكاليف الاستثمار والإنتاج، بالإضافة إلى تنمية التخصص والإبداع وتخفيض تكاليف الأبحاث والتطوير) في جميع محافظات الجمهورية لكل محافظة بما يناسبها، وتصدير الفائض منها للخارج، مع العمل على زيادة القيمة المضافة للصناعة المصرية، وتوطينها في مراكز إنتاجية مختلفة في مصر، وخلق صناعات كثيفة العمالة، للقضاء على البطالة وتوفير فرص عمل للشباب.

٧- إنشاء مدن صناعية على مشروع ممر التعمير والتنمية (مصر الجديدة)[٣]: إذا كان الكلام السابق يستهدف انتشار الصناعة بشكل عام والصناعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص بجميع محافظات مصر بما يناسب كل محافظة، فإن الحديث هنا هو من أجل الخروج من الوادي القديم إلى الصحراء الغربية حيث مقترح مشروع التعمير والتنمية [٤] كطرح محاور المشروع الخمسة على القطاع الخاص من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو المعروفة بالتريل بي أو PPP ثم إقامة مدن صناعية على هذا المحور بما يناسب كل قطاع، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن هجرة العمال الماهرين ممكنة بشرط توافر الإمكانات المادية والعينية[٥]. والبحث اثبت أن هناك مشكلة كبيرة للسكن في مصر وأسعار الأراضي حدث بها ارتفاع كبير وبالتالي هذا الممر يمتلك القدرة على خلق فرص عمل حيث تعاني مصر من ارتفاع البطالة وحل مشكلة السكن عن طريق إعطاء السكن بسعر مناسب أو بالتقسيط بقيام أصحاب المصانع ببناء مساكن لهم.

---

١ رشيدة أويختي و محمد بن بوزيان، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في الدول النامية، مرجع سابق، ص ٣١٨.

٢ حضر الباحث علاء مصطفى أبوعجيلة ورشة عمل بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية لعرض بعض النماذج الناجحة لمشروعات صغيرة ومتوسطة ضمن ورش حاضنة أعمال كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، يناير ٢٠١٩.

٣ يطلق الأستاذ الدكتور عصام عبد العزيز شرف أستاذ النقل بكلية الهندسة جامعة القاهرة ووزير النقل ورئيس مجلس الوزراء الأسبق على مشروع ممر التعمير والتنمية مصر الجديدة (المصدر: علاء مصطفى عبد المقصود أبوعجيلة، الكفاءة الاقتصادية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل إنشاء وصيانة الطرق مع دراسة تطبيقية للتجربة المصرية، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ٢٠١٨، ص ٢٤٦).

٤ للمزيد عن مشروع ممر التعمير والتنمية، لمياء محمد الغزالي، ممر التعمير والتنمية ماله وما عليه، مجلة مصر المعاصرة، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٥١٢، السنة المائة، أكتوبر ٢٠١٣، ص ٣٤٨-٣٥١.

٥ فؤاد محمد الصقار، الجغرافية الصناعية في العالم، مرجع سابق، ص ٢١.

خاتمة

كان من أهم المسائل التي عنى بها الباحثان عند تعرضهما لموضوع البحث، هو حسن اختيار عنوان البحث" الصناعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتخفيف تركز النشاط الصناعي والاقتصادي في مصر" ولعل السبب في اختيار هذا الموضوع يرجع إلى ما تعاينه مصر من العديد من المشكلات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية منذ زمن طويل بسبب التكدس الشديد سواء للسكان أو المنشآت في شريط ضيق من أرض مصر (الوادي والدلتا)، فكان الحل في التوسع وانتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتخفيف هذا التكدس الشديد وتنمية العديد من بقاع مصر سواء المستغلة او غير المستغلة، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن توضيحها فيما يلي:

أولا: النتائج

١. تتركز الأنشطة الاقتصادية والصناعية في مصر في توزيع جغرافي محدود جدا يأتي إقليم القاهرة الكبرى في مقدمتها مع محافظات الشرقية والإسكندرية والغربية.

٢. يمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تخفف من التركز الصناعي والاقتصادي في مصر نتيجة قدرتها على التوطن في شتى المساحات الجغرافية، وما تمتلكه الكثير من محافظات وأرض مصر من مقومات قيامها وغيرها من العناصر الهامة الدافعة لميزة انتشارها الجغرافي.

٣. شكلت الاستثمارات العامة من حيث توزيعها المكاني إلى تركز الصناعة والنشاط الاقتصادي والسكاني في مصر في إقليم القاهرة الكبرى والمحافظات الحضرية وعدم تحقيق التوازن الاقليمي والتنمية المتوازنة في مصر.

٤. هناك علاقة تبادلية إيجابية بين تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمجتمعات العمرانية والمدن الجديدة في مصر فتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ينمي هذه المجتمعات الجديدة حيث خلق الوظيفة مع ايجاد السكن.

ثانياً: التوصيات

١. يقترح الباحثان تعريف المنشآت الصناعية المتناهية الصغر بالتي يعمل فيها أقل من ١٠ عامل ولا يزيد حجم أعمالها السنوي عن مليون. أما المنشآت

الصناعية الصغيرة فتعرف بالتي يعمل فيها ١٠-٤٩ عامل ولا يقل حجم أعمالها السنوي عن مليون جنيه ولا يزيد عن ٥٠ مليون جنيه. أما تعريف المنشآت الصناعية المتوسطة فهي التي يعمل بها من ٥٠ – ٩٩عاملا ولا يقل حجم أعمالها السنوي عن ٥٠ مليون جنيه ولا يزيد عن ٢٠٠ مليون جنية. يستمر هذا التعريف لمدة خمس سنوات ويعاد النظر فيه بعد ذلك خاصة في جانب حجم الاعمال السنوية وذلك بناء على التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية.

٢. المنشآت المتناهية الصغر والمنزلية هي الحاضنة الأولى للمنشآت الصغيرة، وكلاهما الحاضنة الأساسية للمنشآت المتوسطة، لذا يجب أن توليهما الدولة عناية خاصة ليس فقط لأنهما منشآت المستقبل، بل لأنهما ينطبق عليهما مبدأ «الأولى بالرعاية» حيث الإيمان بأنهما يمثلان القاعدة الاجتماعية للعمل الاقتصادي والمدرسة الأولى التي تخطو فيها المنشأة خطواتها لتنتقل نحو ريادة الأعمال.

٣. تعديل نسبة الأرض المخصصة للمشروعات الصغيرة في المدن الجديدة من ١٠٪ في قانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ قانون تنمية المنشآت الصغيرة إلى ٣٠٪ لتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عموماً والصناعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص وترتفع هذه النسب إلى ٤٠-٥٠ في المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة والصعيد.

٤. ينبغي الإسراع بنقل الصناعات الصغيرة والمتوسطة من داخل الكتلة السكنية بكل مشاكلها إلى خارج التجمعات السكنية. من خلال تسهيل إجراءات الحصول على أراضي مرفقة في المناطق الصناعية.

٥. نوصي ببناء سكن للعمال في المدن الجديدة على غرار المدن الجديدة في انجلترا وفرنسا.

٦. ضرورة توزيع الاستثمارات العامة بين الأقاليم بالتوازي بين المناطق الريفية والحضرية مع إعطاء الأولوية في بداية الخطة لوسط وجنوب الصعيد لتحقيق العدالة في تمتع عدد أكبر من السكان بثمار التنمية وتقليل عدم التوان بين الأقاليم وبالتالي توطين العمالة والقضاء على مشاكل الهجرة.

٧. ضروة إعادة الخريطة السكانية وكذا الأنشطة الاقتصادية ومنها الصناعية على مساحة ٢٥٪ على الأقل وهذا يفتح آفاق للتنمية الشاملة والمستدامة.

المصادر والمراجع.

أولا: المراجع العربية:

الكتب

١. جودة عبد الخالق وأخرون، الصناعة والتصنيع في مصر: الواقع والمستقبل حتى ٢٠٢٠، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥.

٢. جون ووتربري، أنماط التحضر وتوزيع الدخل في مصر، الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣م.

٣. حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، مصر،٢٠٠٦ ، حمد أزهر السماك، الجغرافية الصناعية من منظور معاصر، دار صفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٦ .

٤. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، ١٩٩٥.

٥. فاروق حسين، الاقتصاد الصناعي، دار أبو المجد للطباعة بالهرم، القاهرة، مصر، ١٤٣٠/١٤٣١هـ-٢٠٠٩/٢٠١٠.

٦. فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٥.

٧. فؤاد محمد الصقار، الجغرافية الصناعية في العالم، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر ب ت .

٨. محمد جلال خطاب، اقتصاديات النقل والشحن الدولي بين النظرية والتطبيق، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٦.

٩. هاشم محمد صالح، جغرافية الصناعة، مكتبة المجمع العربي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠١٣.

الرسائل الجامعية

١. انتصار رضا حسوني، الحرف الصناعية في مركز قضاء الكاظمية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بغداد، العراق،٢٠٠٣.

٢. إيمان محمد على عبد المعطي، النهوض بالصناعات الصغيرة في مصر السبل والآليات، ماجستير التخطيط والتنمية، معهد الخطيط القومي، القاهرة، مصر، ٢٠١٧.

٣. إيهاب رشدي مصطفى عبد المجيد، دور الصناعات الصغيرة في تنمية الاقتصادات النامية، دكتوراه اقتصاد، قسم التشريعات الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٦م.

٤. علاء بسيوني عبدالرؤف، أثر الاختلالات الهيكلية على التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على مصر في الفترة (١٩٩١: ٢٠١٥)، رسالة دكتوراه، كلية التجارة بنين، جامعة الأزهر، ٢٠١٨.

٥. عمرو محمد جلال أحمد شومان، دور البنية المؤسسية الداعمة للمشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة ماجستير التخطيط والتنمية، معهد التخطيط

القومي، القاهرة، مصر، ٢٠١٨.

٦. مراد فالح مراد. الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة البطالة في العراق. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد. العراق.٢٠٠٨.

٧. ميساء حبيب سلمان. الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية. رسالة ماجستير (منشورة). كلية الإدارة والاقتصاد. الأكاديمية العربية المفتوحة. الدنمارك. ٢٠٠٩. متاح على http://search.mandumah.com/Record/559277

الدوريات والمؤتمرات

١. إيمان أحمد الشربيني. الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٢٧٥). معهد التخطيط القومي. القاهرة. مصر. أكتوبر ٢٠١٦.

٢. حسين عبد المطلب الأسرج. تعزيز تنافسية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة. مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة. العدد التاسع عشر. الدنمارك. ٢٠٠٥.

٣. (ـــــــــــ) نحو استراتيجية لتنمية صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، المؤتمر الثامن والعشرين للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مصر، في الفترة من ٢٨-٢٩ ديسمبر ٢٠١٦.

٤. (ـــــــــــ) دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية لمصر. المؤتمر السابع والعشرين للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع حول (رؤية استراتيجية لتحديث مصر من منظور اقتصادي وقانوني)، القاهرة ، مصر، يومي ٢٦-٢٧يونية ٢٠١٣.

٥. حنان رجائي عبد اللطيف، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٢٥٦)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، يناير ٢٠١٥.

٦. رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مبادرة البنك المركزي المصري لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشمول المالي، المؤتمر الدولي السابع عشر. " رياده الأعمال لدعم القدرات التنافسية للمنظمات العربية في ظل اقتصاد المعرفة". كلية التجارة – جامعة الإسكندرية. مصر خلال الفترة من ١٨/١٩-٤-٢٠١٩.

٧. سيد محمد عبد المقصود. تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(١٦٢)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، يناير ٢٠٠٣.

٨. (ـــــــــــ) إعادة النظر في ترسيم حدود المحافظات المصرية. نشرة آراء في قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٣)، معهد التخطيط القومي، بتاريخ ١٨-٢-٢٠١٧.

٩. شعبان عبده أبو العز المحلاوي. دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في النهضة الصناعية لمصر. المؤتمر السابع والعشرين للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مصر، في الفترة من ٢٦-٢٧ يونيه ٢٠١٣.

١٠. طاهر شوقي مؤمن. نحو حماية للمشروعات الصغيرة من خلال التجمع المؤقت، المؤتمر السابع والعشرين للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع حول (رؤية استراتيجية لتحديث مصر من منظور اقتصادي وقانوني)، القاهرة، مصر، يومي ٢٦-٢٧يونية ٢٠١٣.

١١. عصام الدين أحمد عباس أباظة. دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في مصر. المؤتمر السابع والعشرين للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع حول (رؤية استراتيجية لتحديث مصر من منظور اقتصادي وقانوني). القاهرة ، مصر. يومي ٢٦-٢٧يونية ٢٠١٣.

١٢. فريد أحمد عبد العال. آليات تحقيق سياسة التنمية الإقليمية المتوازنة في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٢٧٠) ، معهد التخطيط القومي. القاهرة . مصر. أغسطس ٢٠١٦.

١٣. (ـــــــــــــــ) أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٢٤٤) . معهد التخطيط القومي. القاهرة . مصر، نوفمبر ٢٠١٣.

١٤. لمياء محمد الغزالي. ممر التعمير والتنمية ماله وما عليه. مجلة مصر المعاصرة: تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٥١٢، السنة المائة. أكتوبر ٢٠١٣.

١٥. مجدي عبد القادر إبراهيم، دور المدن الجديدة في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٢٢٩)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، أغسطس ٢٠١١.

١٦. محمد سمير مصطفى، نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(١٨٠)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، يوليو ٢٠٠٤.

١٧. محمد عبد الشفيع عيسي. بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٢٢٠)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مارس ٢٠١٠.

١٨. محمد عبد الحميد بصل. المشروعات الصغيرة والمتوسطة مواجهة التحديات التمويلية. الجلسة الأولى: البدائل التمويلية المستحدثة. ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها. الرياض، السعودية. خلال الفترة من ٢٤-٢٥ شوال ١٤٢٣د الموافق ٢٨-٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢م.

١٩. ممدوح الشرقاوي، رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر في ظل التغيرات الراهنة. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٢٣٨)، معهد التخطيط القومي. القاهرة، مصر. يونيه ٢٠١٢.

٢٠. معهد التخطيط القومي. التصنيع والتنمية المستدامة. القاهرة، مصر. مايو ٢٠١٨.

٢١. (ـــــــــــــــ) تقرير التنمية البشرية في مصر٢٠٠٥. القاهرة، مصر. ٢٠٠٥.

٢٢. مها محمد الشال. إنشاء جهاز لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. آراء في قضايا التخطيط والتنمية. معهد التخطيط القومي. القاهرة . مصر. العدد ١٨ بتاريخ ٢٠١٧/٣/١١.

٢٣. نفيسة سيد أبو السعود. الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها في دعم الاقتصاد، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٢٧٦)، معهد التخطيط القومي. القاهرة، مصر. يوليو ٢٠١٧.

٢٤. نيفين حسين شمت. القطاع الصناعي المصري وتحديات العولمة مع التطبيق على الصناعات الكيماوية. المؤتمر العلمي الخامس والعشرون للاقتصاديين المصريين." قضايا العولمة

وتأثيرها على الدول النامية"، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع. القاهرة، مصر، في الفترة من ٥-٦ أبريل ٢٠٠٦.

٢٥. هدى صالح النمر، الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ في سياق توجهات التنمية في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٢٥٩)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، يوليو ٢٠١٥.

الدراسات والوثائق الرسمية

١. جمال الدين أحمد حواش، عزة أحمد عبدالله، التلوث البيئي في جمهورية مصر العربية وأثره على الاقتصاد القومي، وحدة بحوث الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ب.ت.

٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥، مرجع رقم ٨٠-٢٢٤٢٤-٢٠١٦، مصر، إصدار أغسطس ٢٠١٦.

٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات الفقر بحث الدخل والانفاق والإستهلاك ٢٠١٨/٢٠١٧، يوليو ٢٠١٩.

٤. سنية الفقي، الفقر والسياسات الحكومية في مواجهته، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تقرير الاتجاهات الأقتصادية الاستراتيجية، القاهرة، مصر، ٢٠١٦.

٥. عبد جواد كاظم، الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية النموذج الجزائري مجلة كلية التراث الجامعة، العدد الثامن عشر، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٢٨٧. متاح على https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=124439

٦. على لطفي، أزمة العشوائيات، الفرقة الثانية تمهيدي ماجستير اقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ٢٠١٢/٢٠١١.

٧. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١١، القاهرة، مصر، نوفمبر ٢٠١١م.

٨. رشيدة أوبختي ومحمد بن بوزيان، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٣١٤. متاح على http://fseg2.univ-tlemcen.dz/pdfmecas/dubekhti.pdf

٩. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، القاهرة، ٢٠٠٩م.

١٠. وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للتنمية الصناعية، دليل ممارسة النشاط الصناعي للمنشأة متناهية الصغر، مصر، إصدار مارس ٢٠١٨.

١١. وزارة التجارة والصناعة، قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات، التقرير الربع سنوي اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر، خلال الفترة٢٠١١- ٢٠١٧، العدد ١ فبراير ٢٠١٨.

١٢. يسري عبد الرحمن حسوني، الصناعات الصغيرة في البلدان العربية تنميتها ومشاكل تمويلها، جامعة الملك فهد، المعهد العربي الإسلامي، السعودية، ٢٠٠٠.

١٣. الهيئة العامة للتنمية الصناعية ، الإدارة العامة للتكنولوجيا ونظم المعلومات، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩.

١٤. الجريدة الرسمية . العدد رقم ١٨٦ الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٦ بشأن قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٠٨١ لسنة ٢٠١٧ والخاص بتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

مواقع على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)

١. الهيئة العامة للتنمية الصناعية

:http://www.ida.gov.eg/Arabic/StrategicProjects/Pages/specializedindustrial.aspx

٢. الموقع الرسمي لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة الرابط:

http://www.mhuc.gov.eg/Media/ServicesDetails/3133

٣. محمد المهندس، أسعار متر أراضي القاهرة الجديدة السكنية المميزة، موقع القاهرة الجديدة اليوم، تاريخ الاطلاع، ٢٠١٦/٩/١٨م، الرابط :

http://newcairotoday.blogspot.com.eg/2015/04/3850-4050.html.

٤. عابد محمود أحمد جاد، عبد الله عبد الشافي منصور حضاوي دور العناقيد الصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ب ت .. متاح على

http://www.cpas-egypt.com/pdf/Abed_Mahmoud/Researches/11.pdf

٥. البنك المركزي المصري، قطاع التطوير المصرفي تنمية المشروعات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة . على

http://www.eces.org.eg/MediaFiles/events/d15b83b5.pdf

٦. اتحاد المصارف العربية

http://www.uabonline.org/ar/research/economic/157516041605158815851608159315751 5

٧. البنك المركزي المصري

https://www.cbe.org.eg/_layouts/15/WopiFrame.aspx?sourcedoc={74AFFC01-A60F-4824-8AB6-9702269D4F57}&file=RealSector265.xlsx&action=default.

٨. البنك المركزي المصري، قطاع التطوير المصرفي تنمية المشروعات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة على

http://www.eces.org.eg/MediaFiles/events/d15b83b5.pdf

٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد الاقتصادي ٢٠١٢/٢٠١٣، ملامح عن التعداد الاقتصادي، الموقع

https://www.censusinfo.capmas.gov.eg/metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/885/download/3226

١٠. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد الاقتصادي ٢٠١٢/٢٠١٣، المجلد الثاني، صـ ح-م. الموقع

https://www.censusinfo.capmas.gov.eg/metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/885/download/3223

١١. وكذلك المجلد الثالث، صـ م. الموقع

https://www.censusinfo.capmas.gov.eg/metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/885/download/3224

١٢. حسن القمحاوي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة .. مفتاح التنمية في الهند، متاح على الرابط .

http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/387.htm

١٣. لقاء وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي سحر نصر مع الأهرام العربي تحت عنوان خريطة استثمارية اقتصادية صناعية لكل إقليم..محافظات مصر.. تنطلق إلى التنمية بتاريخ ٢٠١٨/١/١٢ متاح على:

http://arabi.ahram.org.eg/News/130873.aspx

١٤. قاعدة بيانات البنك الدولي عن مصر
http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=EG&name_desc=false

مقابلات شخصية

١. مهندسة/ هند أحمد-مسئول الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهيئة التنمية الصناعية.
٢. أ/ خلود حامد – مسئول تمويل المشروعات الصغيرة.
٣. د/ رشدي صالح عبد الفتاح صالح- خبير مصرفي واقتصادي ومحاضر بحقوق جامعة الإسكندرية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. .Staley, Eugene– Morse, Richard , Modern Small Industry for Developing Countries , 2009.
2. Edgar Morgenroth et al, A measure for Identifying substantial geographic concentration, Economic and Social Research Institute, Dublin, Ireland, 2015.
3. EIM business and Policy Research, EU SMEs and subcontracting, Final report, Netherland, Oct. 2009.
4. El-Said, H. Al Said, M. and Zaki, C. Small and Medium Enterprises in Egypt: New Facts from a New Dataset, Journal of Business and Economics, vol. 5, No. 2,2014.https://www.researchgate.net/publication/312121368_Small_and_Medium_Enterprises_in_Egypt_New_Facts_from_a_New_Dataset
5. Ministry of Finance, Profile of M/SMEs in Egypt, October 2005.
6. Roberto D'Imperio, Growing the Global Economy Through SMEs, Edinburgh Group, United Kingdom, 2013.
7. Samuel P.S.HO. Decentralized Industrialization And Rural Development: Drom Taiwan , Economic Development And Cultural Change. 1979, VOL. 28
8. SIRI BOARD, Small Scale Industries , 2nd Edition, small industry research institute, Delhi, India,2002.

الجداول والاشكال المرفقة

الجدول المرفق (١) تطور الصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٨

السنة	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج بالمليار جنيه	التكاليف الاستثمارية بالمليار جنيه	عدد العمال	الأجور بالمليار جنيه
٢٠١١	٣٢٧٧٣	١١٩٥,٥	٤٩٤,١	١٨١٠٦٦٨	٢٤,٨
٢٠١٢	٣٣٧٩٣	١٢٣١,٩	٥٣٥,٦	١٨٥١٧٤٦	٢٦,١
٢٠١٣	٣٤٢٧٧	١٢٦١,٩	٥٤٨,٦	١٨٧٧١١٧	٢٦,٦
٢٠١٤	٣٥٠٤١	١٣١٨,١	٥٧٣,٥	١٩١٧٤٣٧	٢٧,٣
٢٠١٥	٣٥٩٢١	١٣٧٤	٦١٦,٩	١٩٥٨٤٦١	٢٨
٢٠١٦	٣٦٩٦٨	١٤٢٥	٦٣٥,٤	١٩٩٣٩٠١	٢٨,٦
٢٠١٧	٣٨٢٧٩	١٥٣٤,٧	٦٥٦,٢	٢٠٣٣٦٦٢	٢٩,٥
٢٠١٨*	٥١٦٢٩	١٨٠٧,٤١	٧٦٩,٩٧	٣٢٩٠٥٦٣	٣٣,٢٧
معدل النمو** % ٢٠١٧/٢٠١١	٢,٦٢	٤,٢٥	٤,٨٤	١,٩٥	٢,٩٣
معدل النمو** % ٢٠١٨/٢٠١١	٦,٧١	٦,٠٨	٦,٥٤	٣,٤٢	٤,٢٩

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، « قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات »، التقرير الربع سنوي، اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر (خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٧) العدد (١)- فبراير ٢٠١٨، ص٤. معتمدة على بيانات من الهيئة العامة للتنمية الصناعية. وهي لمنشآت مسجلة في الهيئة فقط.

*المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، « الإدارة العامة للتكنولوجيا ونظم المعلومات»، بيانات غير منشورة. وهي لمنشآت مسجلة في الهيئة فقط.

**معدل نمو تراكمي: بمعني معدل النمو السنوي المركب (CAGR) هو متوسط معدل النمو السنوي على مدار فترة زمنية محددة، وهو ليس بمعدل صحيح، ولكن على الأحرى هو رقم تمثيلي، فهو رقم تخيلي بشكل أساسي يصف المعدل الذي كان من الممكن أن ينمو عنده الشيء إذا نما بمعدل ثابت. هو يحسب كالتالي: القيمة الفعلية في نهاية المدة / القيمة الفعلية في أول المدة اس (١/ عدد السنوات – ١) - ١.

الجدول المرفق (٢) التوزيع القطاعي للإجمالي التراكمي للصناعات التحويلية في مصر حتى (٢٠١٧/١٢/٣١ نسبية %)

البيان	مواد غذائية ومشروبات وتبغ	غزل ونسيج وملابس وجلود	هندسية والكترونية وكهربائية	كيماويات أساسية ومنتجاتها	الخشب ومنتجاته	مواد بناء وخزف وصيني	الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	معدنية اساسية	أخرى
عدد المنشآت	٢١,٢٧	٢٠,٨٤	١٩,٦٦	١٣,٦٧	٧,٩٧	٧,٠٣	٥,٧٢	٢,٢٣	١,٦١
قيمة الإنتاج	٢٠,٣٧	١٠,٠٩	٢٣,٠٤	١٩,٩	٠,٥٥	٥,٠٣	٢	١٢,٩٩	٦,٠٥
التكاليف الاستثمارية	٢٠,٢٩	١٠,٣١	١٤,٤٩	٢٦,٧٨	٠,٧٦	١٠,٧٢	٣,٤٤	١١,٧٧	١,٤٣
عدد العاملين	١٧,٧١	٢٦,٥٩	١٦,٨٩	١٨,٠١	٢,١٥	٩,٢٦	٤,٣٩	٤,٤	٠,٥٥

المصدر: أعد بواسط الباحثين من: « وزارة التجارة والصناعة. قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات »، التقرير الربع سنوي، اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر (خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٧) العدد (١)- فبراير ٢٠١٨، المرجع السابق، ص٥-١٣ تفاصيل القطاعات.

الجدول المرفق (٣) تطور الصناعات التحويلية المصرية خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٧ في المدن والمناطق الصناعية والحرة

السنة	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج بالمليار جنيه	التكاليف الاستثمارية بالمليار جنيه	عدد العمال	الأجور بالمليار جنيه
٢٠١١	٨٠١٦	٨١١,٠٧	٢٩٨,٧٤	٨٢٥٨٧٥	١١,٧٨
٢٠١٢	٨٥٤٧	٨٣٨,٦٧	٣١٥,٩٣	٨٥٢٦٥٢	١٢,٣٥
٢٠١٣	٨٨٦٢	٨٦٣,٣٤	٣٢٤,٦٩	٨٧١٨٩٥	١٢,٦٥
٢٠١٤	٩٤٣٦	٩١٦,٠٣	٣٤٦,٩٤	٩٠٣٥٤٨	١٣,٢٣
٢٠١٥	١٠٠١٥	١٠٠٢,٩٧	٣٧٦,٧٢	٩٢٨١٤٠	١٣,٦٦
٢٠١٦	١٠٨٠٥	١٠٣٦,٣٦	٣٨٩,٧٦	٩٥٢١٩٧	١٤,١٢
٢٠١٧	١١٧٥٢	١١٢٩,٦٣	٤٠٦,٥٧	٩٨٢١٢٠	١٤,٨٣
معدل النمو ٪٢٠١٧/٢٠١١	٦,٥٨	٥,٦٨	٥,٢٧	٢,٩٣	٣,٩٢

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات، "التقرير الربع سنوي، اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر (خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٧)"، العدد (١)- فبراير ٢٠١٨، المرجع السابق. ص١٥.

الجدول المرفق (٤) التوزيع القطاعي للإجمالي التراكمي للصناعات التحويلية حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ في المدن والمناطق الصناعية والحرة

البيان	عدد المنشآت	الأهمية النسبية %	قيمة الإنتاج مليارجنيه	الأهمية النسبية %	التكاليف الاستثمارية مليارجنيه	الأهمية النسبية %	عدد العاملين	الأهمية النسبية %
٦ اكتوبر	١٨٣٨	١٥,٦٤	٢٣٢,٧٤	٢٠,٦	٧٢,١٧	١٧,٧٥	١٦٢٣٨٨	١٦,٥٣
١٠ من رمضان	٢١٦٨	١٨,٤٥	٢٢٣,٥١	١٩,٧٩	٨٠,١٨	١٩,٧٢	٢٥٠٥٠١	٢٥,٥١
العبور الصناعية	١٥٥٠	١٣,١٩	١٧٨,٤٦	١٥,٨	٣٥,٣٩	٨,٧	١٦١٧٤١	١٦,٤٧
السادات	٦٣٢	٥,٣٨	٦٦,٩٨	٥,٩٣	٢٤,٦١	٦,٠٥	٤٩٩٣٥	٥,٠٨
دمياط الجديدة	٢٥٨	٢,٢	٦١,٠٦	٥,٤١	١١,٠٤	٢,٧١	٨٨٠٢	٠,٩
برج العرب الجديدة	٩١٣	٧,٧٧	٥٠,٠٥	٤٠٤٣	٢٧,٥٠	٦,٧٦	٥٨٥٦٥	٥,٩٦
جنوب بورسعيد الرسوه	٨٤	٠,٧١	٤١,٤٦	٣,٦٧	١١,٩	٢,٩٣	١١٣٤٦	١,١٦
عتاقه وتواسعاتها	١١٢	٠,٩٥	٣٨,٤٥	٣,٤	٢٤,٤٩	٦,٠٢	١٩٣٧٦	١,٩٧
أبو رواش	٢٥٧	٢,١٩	٣٤,٠٥	٣,٠١	٨,٢٦	٢,٠٣	١٩٧٠٣	٢,١
المنطقة الصناعية بياض العرب	١٢١	١,٠٣	٢٦,٦٣	٢,٣٦	٧,٣٣	١,٨	٦٠٥٣	٠,٦٢
مرغم قبلي وبحري	٣٣٣	٢,٨٣	٢٥,٤٣	٢,٢٥	٢٥,٣٢	٦,٢٣	٣١٤٣٦	٣,٢
شمال غرب خليج السويس	٣٤	٠,٢٩	٢٢,٩٢	٢,٠٣	١٥,٠٣	٣,٧	٦٨٠٠	٠,٦٩
مدينة بدر	٤٦٥	٣,٩٦	١٦,١٧	١,٤٣	٧,٤٥	١,٨٣	٢٢٢٩١	٢,٢٧
مدينة مبارك الصناعية	٩٨	٠,٨٣	١١,٤٩	١,٠٢	٣,٣٤	٠,٨٢	٨١٣٠	٠,٨٣
مدينة الصالحية	١٦١	١,٣٧	١١,٠٩	٠,٩٨	٣,٠٢	٠,٧٤	٩١٩٨	٠,٩٤
إجمالي ١٥ منطقة	٩٠٢٤	٧٦,٧٩	١٠٤٠,٤٩	٩٢,١١	٣٥٧,٠٣	٨٧,٧٩	٨٢٦٢٦٥	٨٤,٢٣
المناطق الأخرى	٢٧٢٨	٢٣,٢١	٩٨,١٤	٧,٨٩	٤٩,٥٤	١٢,٢١	١٥٥٨٥٥	١٥,٧٧
اجمالي ١٠٩ منطقة	١١٧٥٢	١٠٠	١١٢٩,٦٣	١٠٠	٤٠٦,٥٧	١٠٠	٩٨٢١٢٠	١٠٠
اجمالي الصناعة التحويلية	٣٨٢٧٩		١٥٣٤,٧		٦٥٦,٢		٢٠٣٣٦٢	

المصدر: إعد بواسطة الباحثين: من وزارة التجارة والصناعة، قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات، التقرير الربع سنوي، اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر (خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٧) العدد (١)- فبراير ٢٠١٨، المرجع السابق، ص١٧- ١٩.

الجدول المرفق (٥) الأهمية النسبية للصناعات التحويلية المصرية طبقا للتوزيع الجغرافي (٢٠١٢/٢٠١٣)

المحافظة	عدد المنشآت للصناعات التحويلية	الأهمية % النسبة	المشتغلون	الأهمية % النسبة	القيمة المضافة الاجمالية بالألف جنيه	الأهمية % النسبة	الاضافة الرأسمالية بالألف جنيه	الأهمية النسبية %
الإجمالي	٣٨٥١٠٨ (٨٢٤)*	١٦	٢٤١٦٤٥٧	٢٥,٩	٢٩٦٨٥٦٥١٠	٣٦,٢	١٧٦١٤٥٧٥	٢٥,١
القاهرة	٦٣٨٣٨ (٢٤٢)*	٢٠	٥٦٨٧١٨	٢٠,٤	٦٤٥١٠٦٠٣	١٣,٨	٣٩٧٧٣١٥	١٥,٥
الاسكندرية	٢٤٣٧٢ (١١٤)*	١٣,٨	٢٣٠٣٤٣	٢٩,٧	١٠٥٧٧٠٦١١	٧٥,١	١٣٨١١٧٦	١٨
بورسعيد	٢٧٩٠ (٢٠)*	١٢,٦	٣١٢٣٢	٢٨,١	٢٧٦٣٦٠٤	١٣,٢	٤٧٥٦٨٤	١١,٩
السويس	١٥٠٧ (٢٢)*	٩,٣	٢٤٠٤٢	٣٨,٦	١٠٦٢٠٣٩٤	٨٤,٨	١٢٢٤٣٢٨	٨١,٣
دمياط	٣٦٦٦٤ (١٣)*	٤٢,٢	١٠٥٥٦٢	٤٦,٧	٣٩٧٢٧١٣	١٩,٤	٣٦٨٦٥	٣٢,٧
الدقهلية	٣١٧٦٧ (٢٠)*	١٧,٣	١٠٦٣٧١	٢٥,٣	٣٣٩٧٠٠١	١٨,٣	١١٧٨٨١٥	٧٧,٩
الشرقية	٢٧٠٢١ (١٩)*	١٧,٣	٢٣٢٠٣٥	٤٣,٧	١٦٢١٣٣٥٤	٦٢,٤	١٥٠٦٩٠٣	٨٧,٧
القليوبية	١٩١٥١ (٤١)*	١٥,١	١٩٧٦٦٩	٤٣,٤	٢١٥٣٧١٠١	٧٨,٢	١٠٢١٤٥١	٩٢,٩
كفر الشيخ	٩٢٨٥ (٧)*	١٣,٣	٣٤٨٢٢	١٩,٨	٢٠٩٨٥٦٠	١٩,٥	٦٢٤٧٥	٥,٧
الغربية	٣٢٤٠٠ (٢٨)*	١٨,٥	١٧٣٨٣٧	٣٥,٩	٨٦٦٣٧٥٨	٤٣,١	١٥٦٤٧٠	٣٦,٣
المنوفية	١٤١٠٠ (٨)*	١٤,٩	٨٧٤٩٩	٣٢,٤	٥٢٥١٠١٨	٥٦	٥٨٢٧٩١	٧٩,٩
البحيرة	١٦٥٩١ (٣٠)*	١٢,١	٦٧٤١٣	٢٠,٤	١٥٠٤٨٩٩	١٣,١	٨٧٤٥٩	١٨,٩
الاسماعلية	٨٩٦٠ (٣٣)*	٢١,٩	٥٠١٩٨	٢٩,٢	١٩٠٨٥٥٥	٣٥,٣	١٨٠٨٦٧	٥,٧
الجيزة	٢٨٤٩٣ (٩٢)*	١٤,٢	٢٤٢٥١٣	٣٦,٤	٣٠٢٤٧٤٩٥	٣٢,٤	٢٨١٨٨٧٥	٣٢,٦

بني سويف	٦٨٠٥ (٩)*	١١,٩	٣٦٠٠٥	٢٣,٩	١٥٦١٥٤٨	٣٧,٥	٦٥٦٢٥	٤٩,٣
الفيوم	٩٠٣٥ (٩)*	١٣,٢	٣٠٩٥٧	١٧,٤	٧٠٩٤٦٢	٤,٢	-	-
المنيا	١٤٨٠١ (٢١)*	١٣,٩	٥٢٨٦٩	١٨,٧	٣٣٥٢٣١٠	٣٢,٨	٦١٦٢	٠,٦
اسيوط	٦٧١٤ (١٧)*	١٠,٢	٣٠٧٦٨	١٧,٣	٦٩٠٧٧٩٨	٦٧,٧	٣٩١٢٨	٣,٨
سوهاج	٩٤٣٨ (١٥)*	١٢,٤	٣١٦٠٧	١٨,٢	١٠٨١٢٦١	٥,٩	٣٩٢٧	١,٥
قنا	١٢٣٧٣ (١٢)*	٩,٨	٥٠١٣٠	١٧,٤	٢٥١٣٥٤٠	٣٩,٨	٢٦٨٠٧٤٢	٨٨,٩
اسوان	٢٨١٢ (٢٢)*	٨,٣	١٧٢٣٠	١٤,٤	٩٧٧٤٤٤	١٦,٨	١١٢٢٥٠	٣٨,١
الاقصر	٣٠٧٨ (٨)*	١١,٢	١١٦٨٣	١٦	١٠٩٩٣١	١٠,٥	١١٤٦٣	٢٥,٧
البحر الاحمر	٢٧٥ (٩)*	٩,٩	٢٤٢٥	٤,٢	٥٧٦٤٦	٠,١	-	-
الوادي الجديد	٥٥٣ (٢)*	٩,٣	٢٥٤٥	١٤	٧٣٩٧٥	٨,١	١٨	٠,٨
مطروح	١٠٧٩ (٤)*	٩,٤	٣٥٣٢	٩,٧	١٤٤٠٠١	٠,٢	-	-
شمال سيناء	٩٤٦ (٣)*	٩,٧	٣٣٥٧	١١	٨١١٠٢٤	٥	١٣٨٨٦	٢٧,٩
جنوب سيناء	٢٥٩ (٤)*	٣,٣	١٠٩٥	١,٦	٩٦٩٠٤	٠,٣	-	-

حسب بواسطة الباحثين: من المجلد الرابع من التعداد الاقتصادي ٢٠١٢/٢٠١٣، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - وزارة التخطيط، الرقم المرجعي، EGY-CAPMAS-Census-٢٠١٢-٢٠١٣، سنة النشر ٢٠١٤. حمل من الموقع https://www.censusinfo.capmas.gov.eg/metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/885/download/3227

* الأرقام التي ما بين القوسين تمثل عدد الإجمالي للمنشآت العامة/الاعمال العام في كل محافظة لا تختص فقط بالصناعات التحويلية. ولكن نسبة عدد المنشآت في الصناعات التحولية تمثل ٤٤,٤٪ من جملة المنشآت العامة/الاعمال العام ٨٢٤ منشأة. (* المقصود بالإضافة الرأسمالية قيمة الأصول المضافة خلال السنة وكذلك المصروفات الرأسمالية التي من شأنها أن تزيد من قيمة هذه الأصول أو من استخدامها).

الجدول المرفق (٦) إجمالي المنشآت الصناعية التحويلية من تاريخ التسجيل بهيئة التنمية الصناعية حتى ٢٠١٨ موزعة طبقاً للانشطة الصناعية للعمالة أقل من ١٠ عامل

النشاط الصناعي	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج بالجنيه	التكاليف الاستثمارية بالجنيه	عدد العمال	اجمالي الاجور
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	٦٩٢٠	٧٨٨٤١٢٠٠	٣٠٦٨٢٣٠١	٧٥٨٠٣	١٠٢٠٤٠٠
غزل ونسيج وملابس وجلود	٦٣٧٧	١٧٥٠٥٣١٥	١٦٦١٧٢٨٧	٨١٢٤٧	٧٠٥٧٦٨
الخشب ومنتجاته	٢٨٩٥	٣٦٦٨٤٠٠	٢٤٠٥٥٣٥	١٨٣٨٧	١٩١٨٢٦
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	١٨٨١	٨٨٧٦٣٢٥	١٠٣٩٥٤٦١	١٩١٨٣	٢١٣١٤٩
كيمياويات أساسية ومنتجاتها	٤٤٠١	٤٩٤٩٨٥٨١	٢٩٣٨٨٨٥٠	٥٥٤٩٧	٦٣٢٧٨٤
مواد بناء وخزف وصيني وحراريات	٢٣٦٧	١٠٤٦٠٠٥٢	٦٥٩٤٦٥٢	٢٦٣٣٦	٢٥١٤٥٩
معدنية أساسية	٦٨٨	٢٥٣٥٥٦١٣	٦٤٥٧١٨١	٩٢٢٠	٢٨١٠٦٨
صناعة هندسية والكترونية وكهربائية	٦٥٧٣	٣٨٦٦٠٠٥٦	٢٠٠٥٧٣٣٦	٦٩١٠٥	١٦٤٩٤٦١
صناعات تحويلية أخرى	٥٧٣	١٧٥٧٢٩١	٨٥٥٤٩٢	٤١١٨	٢٤٢٨٥
الاجمالي	٣٢٥٧٥	٢٣٤٦٢٢٨٣٣	١٢٣٤٥٤٠٨٥	٣٥٨٨٩٦	٤٩٧٠٢٠٠

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية: الإدارة العامة للتكنولوجيا ونظم المعلومات، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩.

الجدول المرفق (٧) إجمالي المنشآت الصناعية التحويلية من تاريخ التسجل بهيئة التنمية الصناعية حتى ٢٠١٨ موزعة طبقاً للأنشطة الصناعية للعمالة أكثر من أو يساوي ١٠ عامل إلى أقل من ٥٠ عامل

النشاط الصناعي	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج بالجنيه	التكاليف الاستثمارية بالجنيه	عدد العمال	اجمالي الاجور
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	٢٨٥٦	٦٧٠٩٩١٦٧	٢٤٣٣٣٠٧٣	٥٧٠٠٤	٨٣٥٦٤٣
غزل ونسيج وملابس وجلود	٢٩٧٢	١٥٥٥١٩٥١	١٥٥٤٤٩٢٨	٦٤٧٤٣	٤٧٤٨٩١
الخشب ومنتجاته	٥٠٣	٣٢٦٢٦٠٨	١٣٦٨١٠٧	١٠٥٧٠	١٦٥٩٦٠
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	٦٨٦	٨٠٥٦١٠٩	٩٨٧٧٤٠٥	١٤١٣٥	١٣٦٠٣٦
كيمياويات أساسية ومنتجاتها	٢١٥٠	٤٣٣٢٨٥٤٣	١٦٨٥٩٥٥٨	٤٥٢٥٦	٥٤٤١٤٨
مواد بناء وخزف وصيني وحراريات	٩٠٧	٨٢٥٤٦٦٩	٥٩٠١٥٢٠	٢٠٠٧٢	٢٢٣٩٢٦
معدنية أساسية	٣٦٥	٢٤٥٤١٥٢٢	٦٢٠٧٨١٩	٧٨٢٣	٨٣٤٧٩
صناعة هندسية والكترونية وكهربائية	٢٤٧٩	٣٥٢٠٤٦٧٣	١٨٠٣٦٦١٠	٥٢٠١٥	١٤٧٩١٩٦
صناعات تحويلية أخرى	١٢٣	١٥٣٥٣١٨	٧٦٥٥٠٧	٢٥٠٢	١٩٢٠٢
الإجمالي	١٣٠٤١	٢٠٦٨٣٤٥٦٠	٩٨٧٩٤٥٢٧	٢٧٤١٢٠	٣٩٦٢٤٧١

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية: الإدارة العامة للتكنولوجيا ونظم المعلومات، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩.

الجدول المرفق (٨) إجمالي المنشآت الصناعية التحويلية من تاريخ التسجل بهيئة التنمية الصناعية حتى ٢٠١٨ موزعة طبقاً للانشطة الصناعية للعمالة أكثر من أو يساوي ٥٠ عامل إلى أقل من ٢٠٠ عامل

النشاط الصناعي	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج بالجنيه	التكاليف الاستثمارية بالجنيه	عدد العمال	اجمالي الاجور
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	٩٥٣	٨٥٨٦٦١٧١	٣٤٤٧٢٦٦٦	٨٨٩٣٧	١١٨٩٣٥٦
غزل ونسيج وملابس وجلود	١١٥٢	٦٩٩٢٣٩٢٩	١٤٠٦٣٣١٤	١٠٥٧١٩	١٠٣٢٧٦١
الخشب ومنتجاته	١٤٠	٢٢٧٧٢٤٠	١١١٠٤٨٨	١٢٥٣٤	١١٢٤٤٥
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	٢٥٣	١١٣٢٤٩٢٣	٧١٢٣٢٠٤	٢٢٥٣٠	٢٧٠١٣٦
كيمياويات أساسية ومنتجاتها	٦٧٤	٥٦٤١٨٣٠٠	٣٠٢٧٧٤٧٤	٥٨٨٩٣	٩٢٢٩٣٦
مواد بناء وخزف وصيني وحراريات	٢٩٥	١٣٦٤٤١٤٢	٧٤٢٠٠٦٤	٢٥٩٢٧	٣٩٤٩٠١
معدنية أساسية	٩٣	٤١٨٠٨٨٩٧	١١٦٦٣٤٠٠	٨٢١٥	١١٢٣٣٩
صناعة هندسية والكترونية وكهربائية	٧٣٤	١٢١٩٤٧٤٣٢	٢٣٦٠١٧١٤	٦٤٤٣٨	٨٨١١٠٠
صناعات تحويلية أخرى	٣٣	٥٩٦٣٠٣٨٥	٣٤٢٨٥٨٤	٣١٢٩	٣٥١٦١
الإجمالي	٤٣٢٧	٤٦٢٨٤١٤١٩	١٣٢١٦٠٩٠٨	٣٩٠٣٢٢	٤٩٥١١٣٥

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية: الإدارة العامة للتكنولوجيا ونظم المعلومات، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩.

الجدول المرفق (٩) إجمالي المنشآت الصناعية التحويلية من تاريخ التسجيل بهيئة التنمية الصناعية حتى ٢٠١٨ موزعة طبقاً للأنشطة الصناعية للعمالة أكثر من ٢٠٠ عامل

النشاط الصناعي	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج بالجنيه	التكاليف الاستثمارية بالجنيه	عدد العمال	اجمالي الأجور
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	٣٣٦	١٦٤٤٨٢٧٣٣	٧٣٦٥٨٧١٨	١٩١٧٧٦	٢٩١٢١٩٢
غزل ونسيج وملابس وجلود	٤٧٩	٦٧٩٣٧٠١٥	٣٦٥٥٤٥٨٤	٣٤٨٩٧٢	٤١٤٢١٦٦
الخشب ومنتجاته	٢٧	٢٥٨٥١٦٦	١٤٣٥٣٢٦	١٢٧٧٢	١٠٥٧٠٢
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	٧٦	١٣٥٤٧٧٧٨	١٢٥٢٥٥٥١	٤٧١٠٦	٦٥٣٤٦٩
كيمياويات أساسية ومنتجاتها	٢٤٣	٢٠٦٤٩٠٥١١	١١٦٨٢٦٦٩٥	٢٤٩٧٧٣	٤٧٦٧٥٩٩
مواد بناء وخزف وصيني وحراريات	١٥٠	٥٣٦٣٦٠١٣	٥٦٠٤٨٨١٣	١٣٦٣٩٠	٢٦٩٠٥٢٠
معدنية أساسية	٧١	١٥٩٥٥٦٩٨٢	٦٠٨١٩٦١٢	٧٠٨١٥	١١١٤٨٦٤
صناعة هندسية والكترونية وكهربائية	٢٩٦	٢٠٣٤٧٨١٧٤	٥٢٦٠٥٥٥٠	٢٠٥٩٦٣	٢٩٣٦٧٥٠
صناعات تحويلية أخرى	٨	٣١٣٩٥٢٥٣	٥٠٨٧٠٠٠	٣٦٥٨	٦١٧٥٠
الاجمالي	١٦٨٦	٩٠٣١٠٩٦٢٥	٤١٥٥٦١٨٤٩	١٢٦٧٢٢٥	١٩٣٨٥٠١٢

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية: الإدارة العامة للتكنولوجيا ونظم المعلومات، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩.

الجدول المرفق (١٠) التوزيع القطاعي للإجمالي التراكمي لنشاط الصناعات التحويلية حتى عام ٢٠١٨

البيان	عدد المنشآت	نسبة	قيمة الإنتاج بالجنيه	نسبة	التكاليف الاستثمارية بالجنيه	نسبة	عدد العمال	نسبة
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	١١٠٦٥	٢١,٤	٣٩٦٢٨٩٣٧١	٢١,٩٣	١٦٣١٤٦٧٥٨	٢١,٢	٤١٣٥٢٠	١٨,١
غزل ونسيج وملابس وجلود	١٠٩٨٠	٢١,٣	١٧٠٩١٨٢١٠	٩,٤٥٧	٨٣٧٨٠١١٣	١٠,٨	٦٠٠٦٨١	٢٦,٢
الخشب ومنتجاته	٣٥٦٥	٦,٩١	١١٧٩٣٤١٤	٠,٦٥٣	٦٢١٩٤٥٦	٠,٨١	٥٤٣٦٣	٢,٣٧
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	٢٨٩٦	٥,٦١	٤١٨٠٥١٣٥	٢,٣١٣	٣٩٩٢١٦٢١	٥,١٨	١٠٢٩٥٤	٤,٤٩
كيمياويات أساسية ومنتجاتها	٧٤٦٨	١٤,٥	٣٥٥٧٣٥٩٣٥	١٩,٦٨	١٩٣٣٥٢٥٧٧	٢٥,١	٤٠٩٤١٩	١٧,٩
مواد بناء وخزف وصيني وحراريات	٣٦١٩	٧,٠١	٨٥٩٩٤٨٧٦	٤,٧٥٨	٧٥٩٦٥٠٤٩	٩,٨٧	٢٠٨٧٢٥	٩,١١
معدنية أساسية	١٢١٧	٢,٣٦	٢٥١٢٦٣٠١٤	١٣,٩	٨٥١٤٨٠١٢	١١,١	٩٦٠٧٣	٤,١٩
صناعة هندسية والكترونية وكهربائية	١٠٠٨٢	١٩,٥	٣٩٩٢٩٠٣٣٥	٢٢,٠٩	١١٣٣٠١٢٠٠	١٤,٧	٣٩١٥٢١	١٧,١
صناعات تحويلية أخرى	٧٣٧	١,٤٣	٩٤٣١٨٢٤٧	٥,٢١٨	١٠١٣٦٥٨٣	١,٣٢	١٢٤٠٧	٠,٥٩
الاجمالي	٥١٦٢٩	١٠٠	١,٨٠٧مليار	١٠٠	٧٦٩٩٧١٣٦٩	١٠٠	٢٢٩٠٥٦٢	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابقة (٦، ٧، ٨، ٩)

الجدول المرفق (١١) إجمالي نشاط المنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة حتى ٢٠١٨ طبقاً للمحافظات لحجم عمالة أكثر من أو يساوي ٥٠ عامل إلى أقل من ٢٠٠ عامل

المحافظة	عدد المنشآت	قيمة الانتاج	التكاليف الاستثمارية	عدد العمال
القاهرة	٦٤٩	٢١٣٤١٦٧٣	٩٦٠٦٩٢١	٥٦٨١٧
الإسكندرية	٤٨٨	٣٧٠٦٥٠٤٣	١٩٢٨٩٨٥١	٤٤٣٥٤
بورسعيد	٥٤	٢٩٠١٤٥٧٩	١٢٨٣٩٠٨	٥٣٤٧
السويس	٥١	٨٩٢٠٣٥٤	٣٦٢٨٤٣٢	٤٧٤١
دمياط	٥٦	٥١٤٨١٣٤٨	٣٢٨٢١٣١	٥٠٨٢
الدقهلية	١٣٧	٤٩٣٤١٧٧	٣٢٨٧٧٧٠	١٠٦٤٦
الشرقية	٧٣٧	٧٨٧٨٣٠٢٨	٣٦١١٢٠٠٨	٦٦٧٣٣
القليوبية	٦٤٣	١١٣٦٨٧٦٧٤	١٧٧٢٣٣٥١	٥٩٣٥١
كفر الشيخ	٢٩	١٤١١٩١٥	٥٧٥٨٥٤	٢٣٤٠
الغربية	٢٠٧	٧٣٤٠٨٥٦	٢٨١٨١٣٠	١٩٧٣٠

المنوفيه	٢٠٢	٢١٠٨٥٢٦٢	٧٦١٨٣٤٠	١٨٥٠٩
البحيرة	١٤٠	٨٦١٤٩٨٧	٣٣٦٣٧٨٣	١٢٠٠٠
الإسماعيلية	٤٦	١٥٥٩٩٠٠	٧٠٩٤٩٢	٣٩٥١
الجيزه	٧٠٨	١٠٨٨٤٣٣٠٤	٣٦٣٦٠٥٥٩	٦٣٤٥٤
بني سويف	٥٣	١٠٢٠٧١٨٣	٤٢٧٤٦٨٧	٤٩٣٥
الفيوم	٣٨	٢٠١٩١٥٠	٨٤١٦٠٧	٣١٤٧
المنيا	٣٢	١٥٢٧٦٣٧	٦٥١٩١٣	٢٩٨٧
أسيوط	٢٧	١٥٤٢٣٢٣	٤٩٠٧٧٥	٢٢٣٦
سوهاج	٢٧	١٠٨٦٤٤٤	٨٢٩٠٣٤	٢٤٣٨
قنا	١٠	٤٢١٩٧٩	٢٦٣٢٢١	١٠٦٦
أسوان	١٢	٢٨٧٨٧٥	١٩٠٤٧٨	١٣٩٢
الأقصر	٣	٢٢٠٤٢٥	١١٧٧٤٩	٣٦٥
البحر الأحمر	٩	٧٨٥٩٧٢	٦٦٩٣٧٥١	٩١٧
الوادي الجديد	٣	١٦٤١٤٢	٧١١٨٣	٢٨٠
مطروح	٧	٣٣٢٤٥٦	٢١٣٥٨٣	٨٣٦
شمال سيناء	٩	١٦٢٠٤١	١٠٤١٥١	٨١٠
جنوب سيناء	٤	١١٥٩١٤٧٠٠	٢٥١٠٦٦	٤٧٥
الإجمالي	٤٣٧١	٦٢٧٧٥٦٤٢٦	١٣٩٦٥٣٦٢٩	٣٩٤٨٣٩

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للتكنولوجيا ونظم المعلومات، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩.

الشكل المرفق (١) إجمالي عدد المنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة حتى ٢٠١٨ طبقاً للمحافظات لحجم عمالة أكثر من أو يساوي ٥٠ عامل إلى أقل من ٢٠٠ عامل

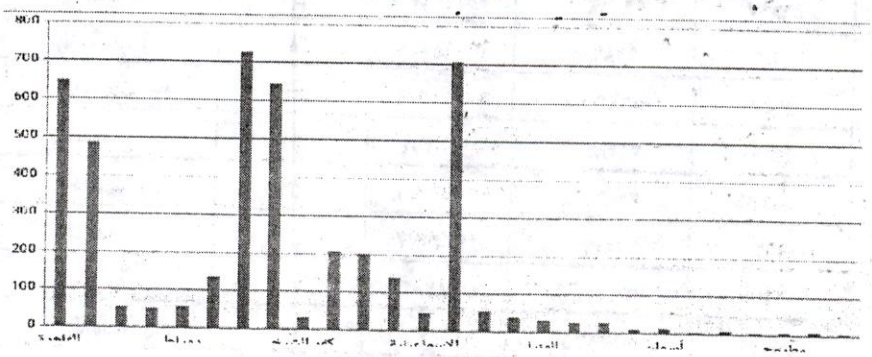

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق (١١).

الشكل المرفق (٢) إجمالي عدد العمال للمنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة حتى ٢٠١٨ طبقاً للمحافظات لحجم عمالة أكثر من أو يساوي ٥٠ عامل إلى أقل من ٢٠٠ عامل

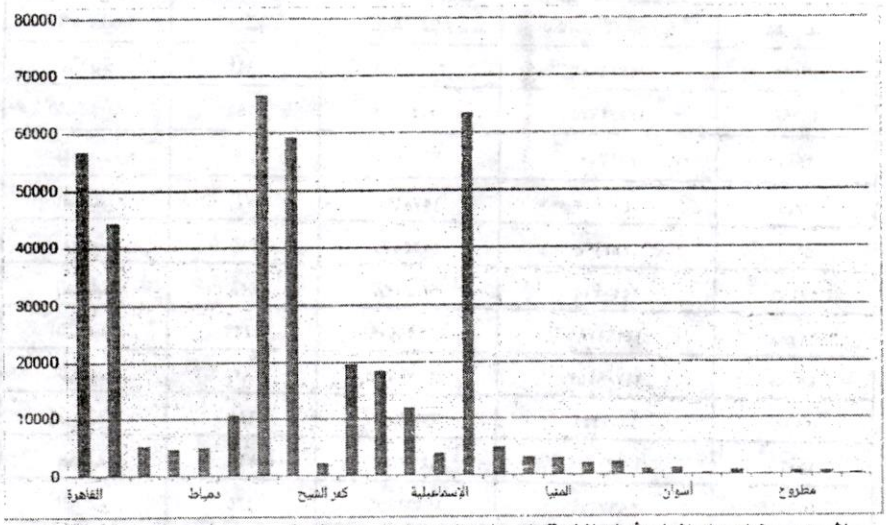

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق (١١).

الشكل المرفق (٣) إجمالي قيمة الانتاج والتكاليف الاستثمارية للمنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة حتى ٢٠١٨ طبقاً للمحافظات لحجم عمالة أكثر من أو يساوي ٥٠ عامل إلى أقل من ٢٠٠ عامل

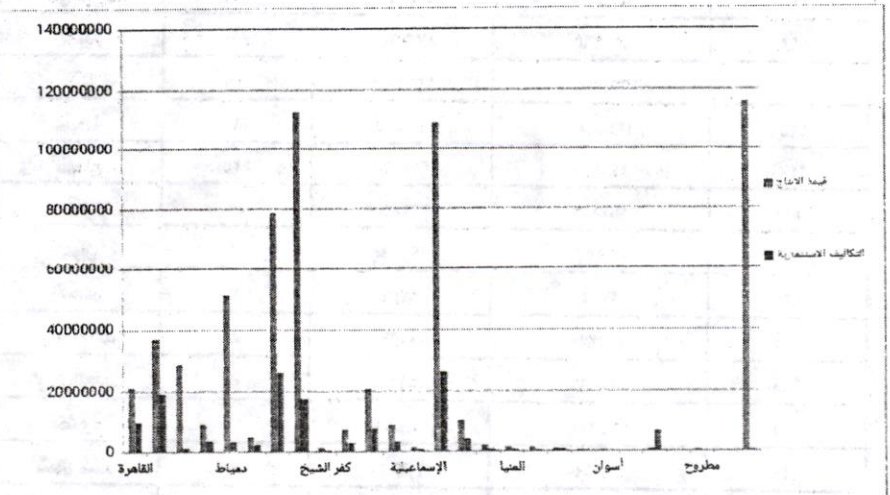

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق (١١).

الجدول المرفق (١٢) بيان إجمالي للمنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة حتى ٢٠١٨ طبقاً للمحافظات لعمالة للعمالة أكثر من أو يساوي ١٠ عامل إلى أقل من ٥٠ عامل

المحافظة	عدد المنشآت	قيمة الانتاج	التكاليف الاستثمارية	عدد العمال
القاهرة	٢٩١٢	٢٠٢٢٣٧٧١	١٤٣٣٦٩٨٢	٥٧٤٦٤
الإسكندرية	١٣٩٤	١٧٤٢٣٦٠٣	١٣١٧٢٣٧٥	٣١١٩٨
بورسعيد	١١٩	٢٤٧٠٦٦٠	٨٢٢٣١٦	٢٥٨٠
السويس	٧٤	١٢٧٨٦٢٨	١٤١٣٤٠٣	١٧٤٧
دمياط	٣١٥	٤١٢٥٨٣٦	١٣٨٢٢٣٥	٥٩٨٢
الدقهلية	٥١٨	٧٧٨٥٠٢٨	٢٤٣٠٧١١	١٠٤٦٦
الشرقية	١٤١٣	٣٩٦٥٦٥٠٩	١٢١٦١٠٨١	٣١٧٨٨
القليوبية	١٨٢٨	٣٤٠٧٠١٠٢	١١٧٠٩٢٥٣	٣٨٦٠٨
كفر الشيخ	١٨١	٣٢٢٢٤٩٣	١١٠١٢٤٢	٣٢١٨
الغربية	٧٢٢	٦٤٣٦٧٥٤	١٠٩٦١٠٠٩	١٥٠٣٥
المنوفيه	٥٢٥	١٢٣٦٢٩٥٦	٤٩٦٧٦٦٦	١١٩٧١
البحيرة	٣٦٢	٦٤٥٩٣٤١	٢٣٣٧٧٠٠	٧٨٣٧
الإسماعيلية	١٢٧	٣١٣٢٢٣٢	٨٨١١٨٣	٢٦٤٢
الجيزه	١٧٥٧	٣٥٨٥٤٩٢٠	١٥٦٠١١٢٢	٣٨٥٢٤
بني سويف	١٦٦	٥٠٨٣٦١٩	١٨٧٦٣٥٣	٣٣٦٤
الفيوم	٨١	١٧٣٧٦٨٤	٥٣٦٣٦٥	١٥٢٤
المنيا	١٥٩	١٣٦٤٠٨٩	٦٣٢٢٩٩	٣٠٤٢
أسيوط	١٨٩	٢٤٠٤٢٩٨	١٣٩٥٤٨٠	٣٣٥٦
سوهاج	١٢٥	٩١١١٤٨	٤٦١٥٨٨	٢٤٧١
قنا	٤١	٣٢٤٨٥٠	١٩٢١١٣	٨١٠
أسوان	٤٤	١٩٦٨٩٨	٨٣٢٥٢	٨٦٧
الأقصر	٧	٩٣٥١	٣٩٠٤	١٣٦
البحر الأحمر	٨	١٠١٥٣٥	١٤٦٧٧٠	١٦٢
الوادي الجديد	١٢	١٦١٨٨٠	٢٤٠٩٦٦	٣١٨
مطروح	١١	٣٨٩٥٨٩	١٣٥٦٠٠	٢٤١
شمال سيناء	٨	١٠٣٦٤١	٦٤٥٤٤	١٤٩
جنوب سيناء	٤	٥٨٢٨٧	٦٠٤٤٢	١٢٦
الإجمالي	١٣١٠٢	٢٠٧٢٤٨٦٩٩	٩٩١٠٧٨٥٢	٢٧٥٥١٦

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للتكنولوجيا ونظم المعلومات، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩.

الشكل المرفق (٤) إجمالي عدد المنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة حتى ٢٠١٨ طبقاً للمحافظات لحجم عمالة أكثر من أو يساوي ١٠ عامل إلى أقل من ٥٠ عامل

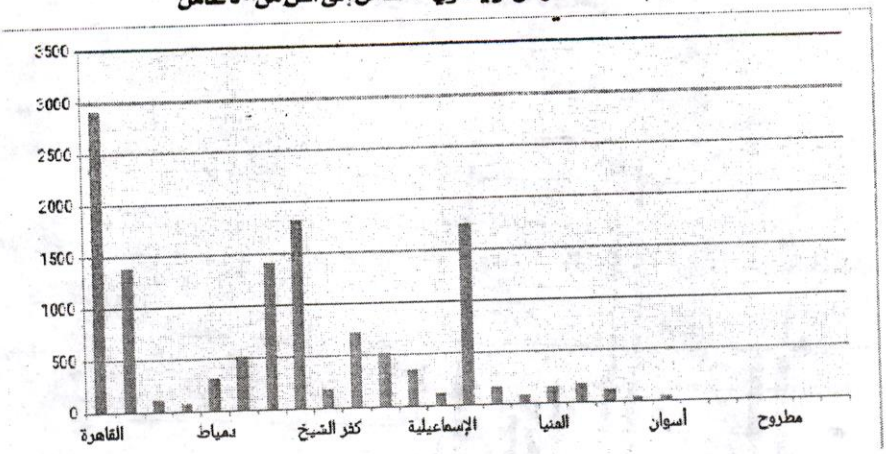

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق (١٢).

الشكل المرفق (٥) إجمالي عدد العمال للمنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة حتى ٢٠١٨ طبقاً للمحافظات لحجم عمالة أكثر من أو يساوي ١٠ عامل إلى أقل من ٥٠ عامل

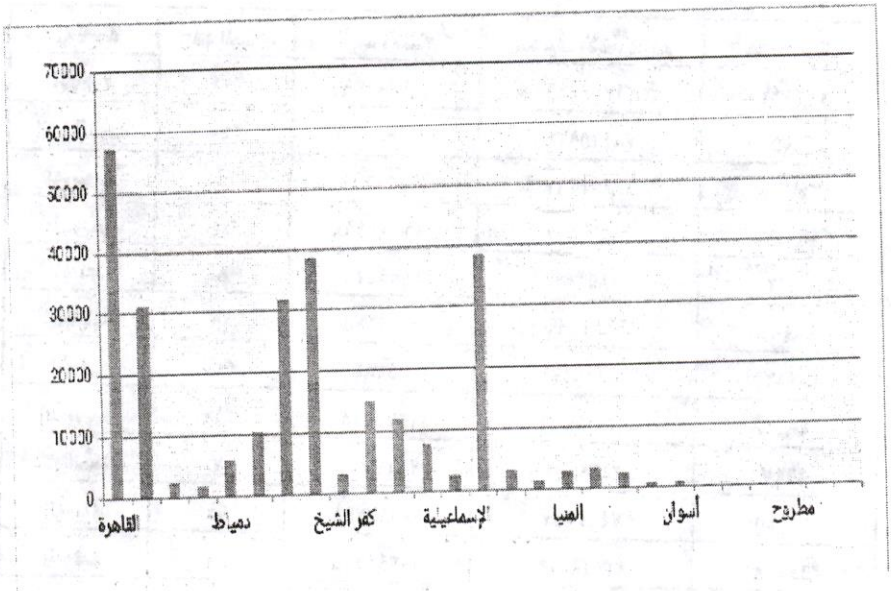

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق (١٢).

الشكل المرفق (٦) إجمالي قيمة الانتاج والتكاليف الاستثمارية للمنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة حتى ٢٠١٨ طبقاً للمحافظات لحجم عمالة أكثر من أو يساوي ١٠ عامل إلى أقل من ٥٠ عامل

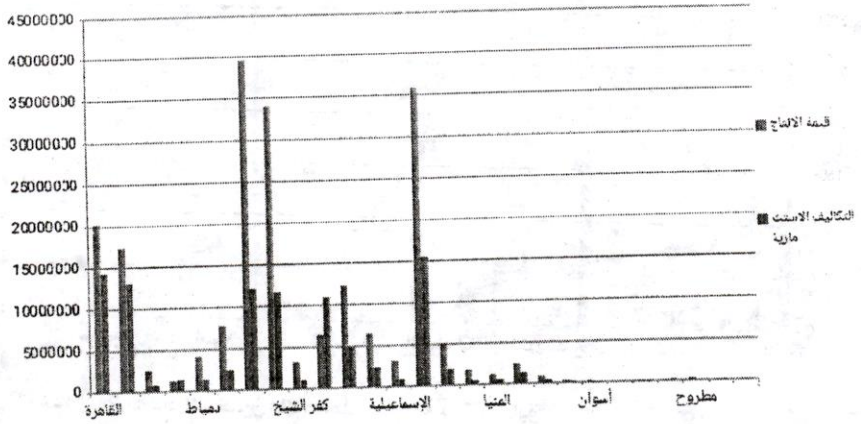

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق (١٢).

الجدول المرفق (١٣) إجمالي نشاط المنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة حتى ٢٠١٨ طبقاً للمحافظات لحجم عمالة أكثر من أو يساوي ٢٠٠

المحافظة	عدد المنشآت	قيمة الانتاج	التكاليف الاستثمارية	عدد العمال
القاهرة	٢٠٤	٥١٢٣٠٠٩٩	٣١٧٢١٠٤٥	١٧٢٨٤٣
الإسكندرية	٢٤٠	٢٢٠٦٩٨٩٢٩	٧٨٤٢٥٩٣١	١٦٣٧٥٠
بورسعيد	٣٩	٢٢٨٣٢٢٤٤	١٨٨٦٤٣١٧	٣٤٧٨٤
السويس	٥٣	١١١٠٠٤٤٦٨	٧٦٤٩٥٧٦٨	٤٦١٠٣
دمياط	٨	٨٩٩٥٤٤٤	١٠٨٥٢٨٦٨	٥٦٣٢
الدقهلية	١٩	٦٥٥٩٦٧٥	٦٨٨٤٥٥٩	١٨١٩١
الشرقية	٣٣٢	١٢٥٥١٨٤٠٣	٤٦٦٦٩٢٢١	١٨٣٠٣٥
القليوبية	٢١٠	١٠٣٧٦٧٠٨٣	٣٣٠١٧٨٧٦	٢٤٩٤٣٨
كفر الشيخ	٧	٣٦٤٧٧١٢	٣٤٦٩١٦٧	٤٩٤٧
الغربية	٥٩	١٣٩١٧٧٩٨	٧٥٥٢٣٤١	٦٣٢٨٥
المنوفيه	٨٠	٦٠٢٩٥٤٠٥	٢٣٩٢٩٤٢٣	٥٤٣٦٨
البحيرة	٤٣	١٧٩٦٠٥٤٩	٢٠٥٦٥٦٢٩	٣٧١٣٣

الإسماعيلية	٣٦٠١	٣٩٨٦٧٠٤٣	١٥٧٧٨٤٦٧	٢٣٨٤٦
الجيزه	٢٩٨	١٧٨٥٤٢٩٠٤	٦٦١٧٦٩٤٣	١٧٤١٨٥
بنى سويف	١٩	٢٦٧٨٨٧٩٧	١٢١٠٩٣٨٧	١١٦٣٧
الفيوم	١٥	٣٢٠٣٩٥٥	١٧٩٨٩٨٥	٩١٤٧
المنيا	١٣	٢١٠١٩٩٥	٤٣٠١٠٣٠	٥٩٧٣
أسيوط	١٥	٦٦٠٧٥٩٠	٧٤٨٤٥١٨	٩٦٥٨
سوهاج	٨	٨٩٨١٥٤	٩٤٨٣٠٠	٣٣٧٣
قنا	١٠	١٦٩٢٠٢٩٩	١٠١٥٣٥٣٨	٢١٦٦٤
أسوان	١٤	٤٦٠٢٢٨٦	٦٢١٢٧٣٢	١٢١٢١
الأقصر	٣	٧٨٤١١٤	٥٥٦٨٨٦	١٥٢٤
البحر الأحمر	٦	٢٦٤٣٢٧٦٣	٦٩٩٣٠١٩	٧٠٠٠
الوادي الجديد	١	٣٢٦٦	٥٧٠٠	٤٢٧
مطروح	١	٨٦٥٠٠	٢٥٥٠٠٠	٢٢٥
شمال سيناء	٧	٢١٩٨٣٠٩	٣٦٦٨٤٠٠	٢٧٧٩
جنوب سيناء	٣	٥٦٥٥٨٤٠	٥٣٨٠٢٣٤	٤٥٨١
الإجمالى	١٧٣٨	١٠٦١١٢١٦٢٥	٥٠٠٢٧١٢٨٤	١٣٢١٥٤٩

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية: الإدارة العامة للتكنولوجيا ونظم المعلومات، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩.

الشكل المرفق (٧) إجمالي عدد المنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة حتى ٢٠١٨ طبقاً للمحافظات لحجم عمالة أكثر من أو يساوى ٢٠٠

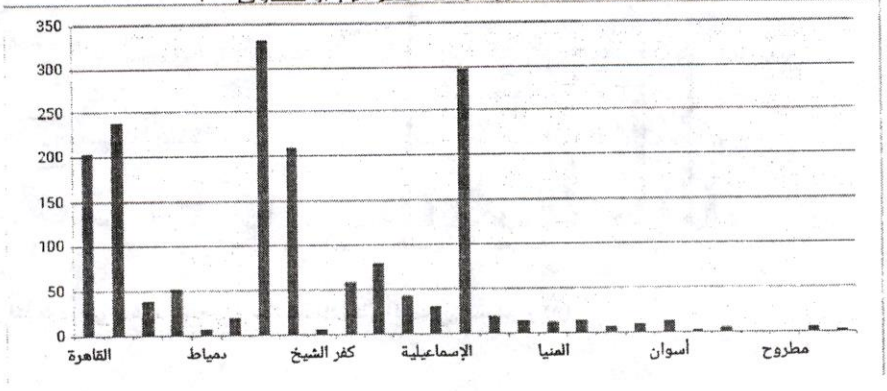

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق (١٣).

الشكل المرفق (٨) إجمالي عدد العمال المنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة حتى ٢٠١٨ طبقاً للمحافظات لحجم عمالة أكثر من أو يساوي ٢٠٠

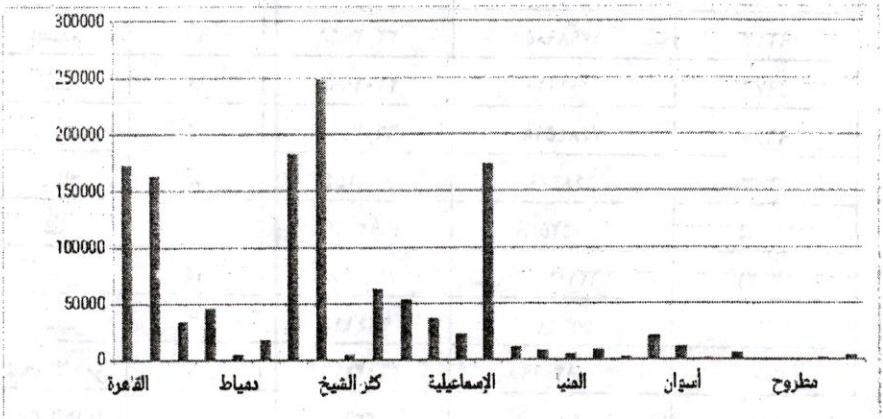

المصدر: من إعدد الباحثان بالاعتماد على الجدول السابق (١٣) .

الشكل المرفق (٩) إجمالي قيمة الانتاج والتكاليف الاستثمارية للمنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة حتى ٢٠١٨ طبقاً للمحافظات لحجم عمالة أكثر من أو يساوي ٢٠٠

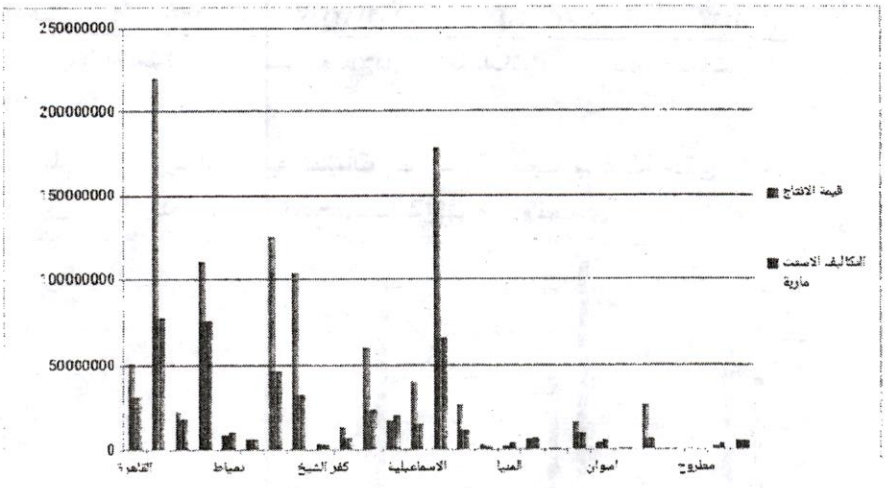

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق (١٣) .

الجدول المرفق (١٤) إجمالي للمنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة* حتى ٢٠١٨ طبقاً للمحافظات لحجم عمالة أقل من ١٠

المحافظة	عدد المنشآت	قيمة الانتاج	التكاليف الاستثمارية	عدد العمال
القاهرة	٦٠٤٥	٣١٩٠٠٤٧	١٥٣٧٦٠٥	٣٦٥٠٤
الإسكندرية	١١٧٦	٢٥٧٩٠٠٣	١١٥٣٣٦١	٥٨٢٨
بورسعيد	١٨٩	١٧٣٤٢٤	٩١٨٨٩	٨٣٣
السويس	٥٨	٦٤٧٨٤	٤٨٨٨٧	٣٦١
دمياط	٨١٦	٤٥٥٠٩٢	٢٠٩٦٤٣	٢٩٤٥
الدقهلية	١١٤٤	١٣٩٢٥٦٦	٥٨٠٣٨٥	٤٩٤٨
الشرقية	٢١٦١	٣٣٠٩٧٤٠	١٨١٠٢٣٢	٧٨٦٦
القليوبية	١٥٧٨	٣٦٠٣٢١٤	١١٨١٣٨٨١	٧٧٧٣
كفر الشيخ	٣١٣	٨٤٩٩٠٣	٧٩١٨٩٨	١٤٧٨
الغربية	١٦٤٥	١٧٨٤٩٣٢	٧٠٩٩٣٢	٦٨١٦
المنوفيه	٥٧٣	١٣٨٢١٩٠	١٠٣٢٨٢٥	٢٥٥٠
البحيرة	٤١٩	٩٥٧٥٩٨	٢٩٤٩٠٥	١٨٩٧
الإسماعيلية	١١٣	٦٢٣٥٧٣	٢١٠٤٧٥	٥٦٠
الجيزه	١٤٧١	٣٦٤٥٩١٤	٢٩٨٧٠٣٠	٦٩٥٦
بني سويف	١٣٤	١٠٧٢٨١١	٥٨٨٨٢٩	٦٥١
الفيوم	١٢٦	٥١٨٧٦٤	٦٢٣٥١	٥٤٧
المنيا	٣٠٥	٣٣٦٦٦٨	١٨٧٧٣٤	١٢٧٤
أسيوط	٥٦٤	١٧٢٨٣٦٢	٤٤٨١٦٦	٢٣٢٤
سوهاج	٣٧٣	٢٩٧٨٤٩	٢٢٦٥٣٤	١٤٤٣
قنا	١٤١	٦٧١٦٤	١٢١٧٢٩	٥٤٣
أسوان	١٣٥	٦٠٩٥٧	٣٦٢٥٥	٥٧٠
الأقصر	١٥	٦٤٢٣	٣٢٩٩	٦٧
البحر الأحمر	٤٣	٢٥٢٢٤	١٦٥٤٣	١٧٣
الوادي الجديد	٩	٣١٣٥	٤٣١٥	٤٤
مطروح	٤	٧٢١	٥٥١	٢٢
شمال سيناء	٤٧	٥٦٩٤٥	١٨٣٣٣	١٨٢
جنوب سيناء	٢	٢٥١٥	١٤٨٦٥	٩
الإجمالي	١٩٥٩٩	٢٨١٨٩٥١٩	٢٤٩٩٢٤٥٢	٨٥٠٦٤

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية : الإدارة العامة للتكنولوجيا ونظم المعلومات، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩.* هذه البيانات غير متوافقة مع جاء من بيانات إجمالي نشاط المنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة حتى ٢٠١٨ طبقاً للنشاط الصناعي.

الشكل المرفق (١٠) بيان إجمالي عدد المنشآت للمنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة حتى ٢٠١٨ طبقاً للمحافظات لعمالة أقل من ١٠

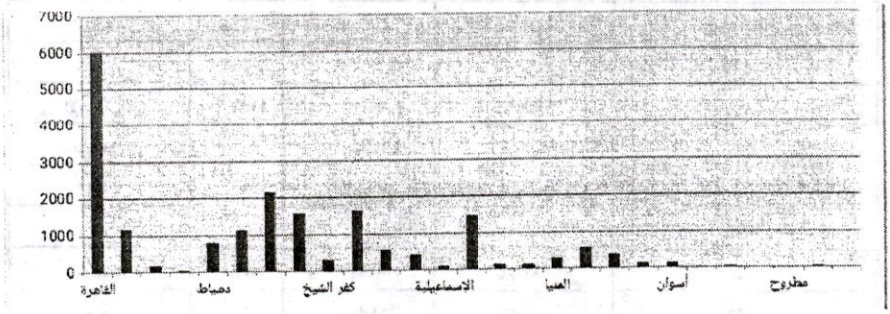

المصدر: من إعدد الباحثان بالاعتماد على الجدول السابق (١٤).

شكل المرفق (١١) بيان إجمالي عدد العمال للمنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة حتى ٢٠١٨ طبقاً للمحافظات لحجم عمالة أقل من ١٠

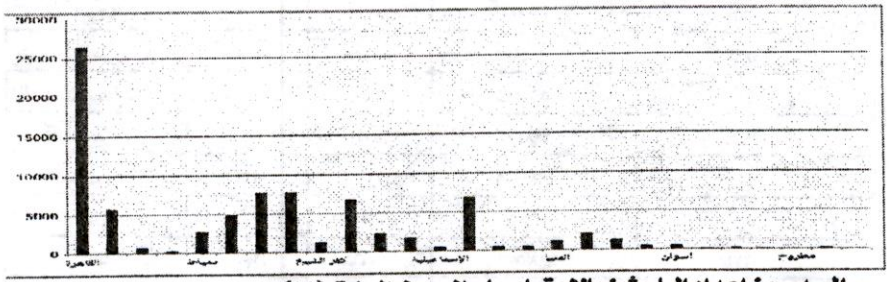

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق (١٤).

شكل المرفق (١٢) إجمالي قيمة الإنتاج وقيمة التكاليف الاستثمارية للمنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة حتى ٢٠١٨ طبقاً للمحافظات لحجم عمالة أقل من ١٠

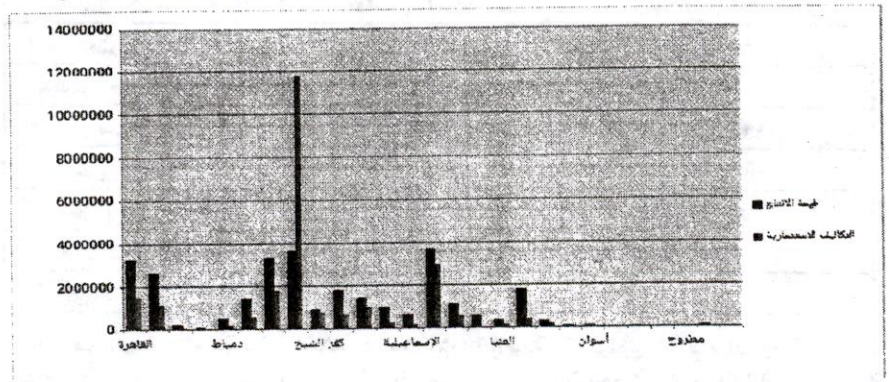

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق (١٤)

Abstract

Small and Medium Industries

As a mechanism to reduce the concentration of industrial and economic activity in Egypt

Dr:Ayman Ismail Mohamed Khaled

Teacher of Economics - Faculty of Commerce "Boys" - Al-Azhar University

Dr:Alaa Mostafa Abu Ajila

Teacher of Economics - Faculty of Commerce "Boys" - Al-Azhar University

Small and medium industries occupy an important place in the economy of any country because they specialize in and focus their activities on businesses that complement not compete with large industries. In Egypt this is clear. Small and medium industries represent more than 96% of industrial activity. Especially in the major governorates, Greater Cairo region and small number of other governorates. This paper contributes to shed light on small and medium industries as a mechanism to alleviate this concentration in different regions of Egypt, Many of the problems that Egypt suffers from appear as a result of the overcrowding of the population in a very narrow Nile strip . That causes crises in housing and large internal migration, especially in communication and transportation services in Greater Cairo area.

key words

Small and Medium Industries - Industrial Concentration - Industrial Clusters- Law 141/2004 for the Development of Small Enterprises, Pollution.